

المركز الديمقراطي العربي؛ برلين-ألمانيا

المجلة العربية لعلم الترجمة



العدد 13
Vol 4, Issue 13

ISSN 2750-6142

المركز الديمقراطي العربي

المجلة العربية لعلوم الترجمة



ARABIC JOURNAL OF TRANSLATION STUDIES



المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

DAC DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH

Berlin, Germany

<https://democraticac.de>

المجلة العربية لعلم الترجمة

Arabic Journal for Translation Studies

المجلة العربية
لعلم الترجمة



دورية دولية محكمة

تعنى بنشر الدراسات والأبحاث الأكاديمية الخاصة بعلم الترجمة واللغات وعلم المصطلح،
كما تنفتح على نشر الأبحاث العلمية الجادة في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي بألمانيا



رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس تحرير المجلة

د. حمزة الأندلوسي

نائب رئيس التحرير

د. حسناء لوشيني

المجلد

4

العدد

13

السنة

أكتوبر – تشرين الأول 2025

ISSN: 2750-6142

Germany: Berlin 10315

<https://ajtranslationstudies.de/>

https://democraticac.de/?page_id=72632

Arabic Journal for Translation Studies



A Double-Blind Peer-Reviewed, Open-Access Journal
Specializing in the Publication of Academic Studies and
Research Related to Translation, Languages, and Terminology,
as Well as Scientific Research in the Fields of Social and
Human Sciences.

published by

the Democratic Arab Center for Strategic, Political and
Economic Studies



President of the Democratic
Arab Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief

Hamza Andaloussi

Deputy Editor-in-Chief

Hasnaa Louchini

Volume

4

Issue

13

Year

October 2025

ISSN: 2750-6142

Germany: Berlin 10315

<https://ajtranslationstudies.de/>

https://democraticac.de/?page_id=72632

الطاقم التحريري

المحررون المسؤولون

د. أمينة خربوع (المغرب)	د. منال خليف (سوريا)
-------------------------	----------------------

الجودة والأخلاقيات

د. شيما عبد الغفار (مصر)	د. ماجدة لغزال (سوريا)
--------------------------	------------------------

التحرير اللغوي والفني

د. نوري بنحيش (الجزائر)	د. محمد صوضان (المغرب)
-------------------------	------------------------

التواصل والترويج

ذ. عمار شرعان (ألمانيا)

هيئة التحرير

د. الحسن حراك (المغرب)	د. محمد شعير (تركيا)
د. محمد بن شريف (الجزائر)	د. نور الدين محقق (المغرب)
د. عبد الرحيم حزل (المغرب)	د. فاطمة الأسعدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
د. شيما ابليلط (المغرب)	د. محمد أوسكورت (الجزائر)
د. منير صايقي (إسبانيا)	د. مراد الخطيبي (المغرب)
د. شفيق الإسلام (الهند)	د. هدي الوافي (المغرب)
د. حسين حمد احسين الفقيه (ليبيا)	د. مجاهد أبو الفضل (السعودية)
د. محمد الغرافي (المغرب)	د. محمد أسلم (الهند)
د. محمد الشوي (المغرب)	د. هالة الوسلاتي (تونس)
د. نايف العنزي (السعودية)	د. أحمد سالم ولد اباه (موريتانيا)
د. إدريس ولد الحاج (المغرب)	د. لؤي بدران (الإمارات العربية المتحدة)
د. بثينة الحاهي (تونس)	د. عبد الصمد خويا (المغرب)
د. عزام أحمد المجوعي (العراق)	

المستشارون الدوليون

د. حنان صالح حسين (إسبانيا)	د. لينغ لينغ لائو (الصين)
د. حسين أبو رياش (الولايات المتحدة الأمريكية)	

Editorial Team

Handling Editors

Amina Kharboua (Morocco)	Manal Khalif (Syria)
--------------------------	----------------------

Quality & Ethics

Shaimaa Abdelghafar (Egypt)	Majida Loghzel (Morocco)
-----------------------------	--------------------------

Language & Technical Editing

Nouari Benhanniche (Algeria)	Mohamed Saoudane (Morocco)
------------------------------	----------------------------

Outreach & Promotion

Ammar Sharaan

Editorial Board

El Hassane Herrag (Morocco)	Muhammed Shoeir (Turkey)
Hichem Bencherif (Algeria)	Noureddine Mhakkak (Morocco)
Abderrahim Hozal (Morocco)	Fatimah Al-Asadi (USA)
Chaimae Blilete (Morocco)	Mohammed Ouskourt (Algeria)
Mounir Saifi (Spain)	Mourad El Khatibi (Morocco)
Shafiqul Islam (India)	Houda El Ouafi (Morocco)
Ahsein H. A. Mahmoud (Libya)	Mogahed Abu Al-Fadl (Saudi Arabia)
Mohamed Elgharafi (Morocco)	Muhammed Aslam EK (India)
Younes Choua (Morocco)	Héla Oueslati (Tunisia)
Naif Alanazi (Saudi Arabia)	Ahmed Salem Ould Bah (Mauritania)
Driss Ouldelhaj (Morocco)	Loay Badran (UAE)
Bouthayna Hammi (Tunisia)	Abdessamad Khouya (Morocco)
Azzam Ahmed Al Mugammai (Iraq)	

International Advisory

Hanan Saleh Hussein (Spain)	Ling Ling Lao (China)
Hussein Abu-Rayyash (USA)	

محددات النشر

○ يجب أن تدرج المقالات العلمية ضمن واحدة من المجالات التالية: علم الترجمة واللسانيات وعلم المصطلح، وكذا محور "نصوص مترجمة إلى العربية". تنفتح المجلة أيضا على المقالات العلمية خارج هذه المجالات شريطة أن تنتمي إلى حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع التنبيه إلى أن الأبحاث المنشورة "خارج المجالات الرئيسية" لن تتجاوز أكثر من خمس مقالات في العدد الواحد.

○ تنشر المجلة المقالات باللغات الآتية: العربية والانجليزية والفرنسية.
○ لا تقبل المجلة البحوث المنشورة سابقا، أو التي هي قيد الدراسة للنشر في مجلة أخرى.
○ يجب تحميل قالب المجلة المناسب ثم صب مقالك فيه مع احترام الضوابط الشكلية الموضحة داخل القالب.

- [القالب العربي المخصص للدراسات البحثية](#)
- [القالب الإنجليزي المخصص للدراسات البحثية](#)
- [القالب الفرنسي المخصص للدراسات البحثية](#)
- [القالب المخصص للنصوص الأكاديمية المترجمة إلى العربية](#)

○ تحت المجلة الباحثين على اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).

○ يُقدّمُ العمل في ملف وورد فقط، ويُرسَلُ إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: j.translation@democraticac.de

○ في حالة المقالات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، لابد أن يتضمن المقال ملخصا باللغة الانجليزية في أعلى المقال، وذلك حسب التنسيق الموضح في قالب المجلة.

○ لا تفرض المجلة قيودا صارمة على العدد الأقصى من الصفحات الذي لا يجب أن يتجاوزه المقال، لكننا مع ذلك نوصي بشدة بكتابة المقال بإيجاز دون إطناب وحشو.

○ بالنسبة للمقالات البحثية، يجب أن يأتي هيكل المقال على الشكل الآتي: العنوان + قائمة الباحثين المؤلفين وانتماءاتهم وعناوين إيميلاتهم + الكلمات المفتاحية + الملخص + مقدمة + إشكالية البحث (أو أسئلة البحث) + المنهجية (أو خطة البحث) + الاستنتاجات + خلاصة عامة + الملاحق (في حال وجودها) + قائمة الببليوغرافيا (مع ضرورة رومنة المراجع العربية في حال وجودها).

○ يجب على المؤلفين أن يقدموا مقالات تتوافق مع الأنواع التي تنشرها المجلة، وفيما يلي إشارة إلى هذه الأنواع :

- مقال بحثي: بحث أو دراسة محددان بإشكالية أو أسئلة انطلاق، مع ضرورة الاعتماد على منهجية علمية رصينة في التحليل والمعالجة والتفسير.
- نصوص مترجمة: مقاطع من كتب أو مقالات علمية أجنبية مُترجمة إلى اللغة العربية.
- تقارير حول سير المترجمين: يتوجب صياغتها وفق الضوابط العلمية في التحرير والإحالة، والهدف منها هو تنوير المجتمع العلمي بأهم رواد حركة الترجمة وفاعليها على الصعيدين العربي والعالمي.

- بالنسبة للنصوص المترجمة: عند إرسال مقال مترجم لمقتطف من كتاب أو دراسة أجنبية، لابد من إرسال النصين الأصلي والمترجم معاً، وذلك حتى يتاح للمحكمين تقييم مدى أمانة الترجمة وسلامتها وجودتها.

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS

- Scientific articles must fall under one of the following areas : Translation Studies, Linguistics, Terminology, and the "Translated Texts into Arabic" axis. The journal is also open to scientific articles outside these areas, provided they belong to the fields of humanities and social sciences, with the caveat that the published research "outside the main areas" will not exceed more than five articles in one issue.
- The journal publishes articles in the following languages : Arabic, English, and French.
- The journal does not accept previously published research or research that is under consideration for publication in another journal.
- You must download the appropriate journal template and pour your article into it, while respecting the formatting guidelines provided within the template :
 - [The Arabic template for research studies](#)
 - [The English template for research studies](#)
 - [The French template for research studies](#)
 - [The template for academic texts translated into Arabic](#)
- The journal encourages researchers to follow the conditions and standards listed in the American Psychological Association (APA) publishing guide.
- The work must be presented in a Word file only and sent to the journal's email : j.translation@democraticac.de
- For articles published in both Arabic and French, the article must include an abstract in English at the top of the article, according to the format outlined in the journal template.
- The journal does not impose strict restrictions on the maximum number of pages that the article should not exceed, but we strongly recommend writing the article concisely without padding.
- For research articles, the structure of the article should be as follows : Title + List of Authors and their Affiliations and Emails + Keywords + Abstract + Introduction + Research Problem (or Research Questions) + Methodology + Conclusions + Appendices (if any) + Bibliography (with the Arabic Romanization).
- Authors must submit articles that comply with the types of articles published by the journal.

تفاصيل ومعلومات | Details and Information

j.translation@democraticac.de	البريد الإلكتروني E-mail :
+212613934313	الهاتف Phone :
Germany: Berlin 10315	العنوان Address :
- الموقع الخاص بالمجلة - الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي	الموقع الإلكتروني Web Site :



مواقع التواصل الاجتماعي:
Facebook Accounts

مرئية المجلة ونفاذيتها إلى المجتمع العلمي Journal's Visibility and Its Accessibility to the Scholarly Community

الفهرس المرجعي الأوروبي للعلوم الإنسانية European Reference Index for the Humanities and Social Sciences 	الفهارس البيبليوغرافية الانتقائية Selective bibliographic indexes
قاعدة بيانات Research Commons التابعة لمنصة Clarivate Web of Science  منصة الفهرسة والتجميع الإحصائي Scilit  الفهرس العالمي المفتوح التجميعي للبحوث العلمية OpenAlex 	الفهارس البيبليوغرافية التوثيقية / الإحصائية للمنشورات العلمية Documentary / statistical bibliographic indexes for scholarly publications
محرك الباحث العلمي غوغل Google Scholar	محركات البحث الأكاديمية Academic Search Engines
المكتبة الوطنية الألمانية DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK	فهارس المكتبات الأكاديمية الدولية

المكتبة الألمانية الرقمية  قاعدة بيانات الفهرس العالمي  مكتبة جامعة برينستون 	
الفهرس الألماني الموحد للدوريات العلمية  شبكة المعارف الفرنسية المتخصصة في فهرسة الدوريات العلمية الرقمية 	الفهارس التوثيقية للدوريات Documentary indexes of journals/serials
قاعدة بيانات e-Marefa  قاعدة بيانات المنهل Al Manhal  قاعدة بيانات شمعنة Educational Database - Shamaa  قاعدة بنك المعلومات العربي ASKZAD 	قواعد البيانات العربية/ المكتبات الرقمية العربية Arabic databases / Arabic digital libraries
بادئة المُعرِّف الرقمي DOI prefix : 10.63939.ajts	وكالة كروسريف الخدمة المُزوَّدة للمُعَرِّف الثابت DOI DOI registration service / DOI provider 

قائمة المحتويات | Contents

الصفحات	عنوان المقال	مؤلف/مؤلفو المقال	
Page Range	Title	Author(s)	
محور الدراسات البحثية في مجالات الترجمة وعلوم اللغة			
11-21	دراسات الترجمة: جذور أنطولوجية وبذور إستمولوجية	مصطفى جبور	01
22-42	التنظيم في الترجمة الشفوية بين العربية والتاميلية لدى طلبة جامعة جنوب شرق سريلانكا: دراسة وصفية	محمد حسن محمد ماجد ومحمد قاسم ستي صادفة	02
43-58	Optimal Relevance in Interpreting and Translating Processes	Aalaa Yaseen Hassan & Mahasin Abdulqadir Hasan	03
59-76	Linguistic Characteristics of the Legal Rule	Ali Latreche	04
77-98	An Investigative Study into the Role Extralinguistic Information Plays in Producing Accurate Meaning in the Post-MT-Editing of Arabic Texts with Culturally Embedded Terms	Hadeer Aboelnagah	05
محور النصوص المترجمة			
99-114	بروفایل جدلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي	ايز ابيلافيركلاف (المؤلفة) محمد صوضان (المترجم)	06
محور نافذة مفتوحة			
115-128	اتجاهات البحث العلمي في الأداء المالي: رؤية بانورامية للإتجاهات البحثية والمساهمات الأكاديمية المعاصرة	تقي الدين بوقول وياسمين بلوم	07
129-152	تقييم الأداء ودوره في تنمية كفاءات العنصر البشري بالمؤسسة الجزائرية: بلدية سطيف نموذجا	عبد الله بروش وتوفيق ركب وصابر بحري	08
153-175	Systematic Rooting of the Study of Political Systems; Comparative Study	Abdellah Djaafri & Abdelkadir Djaafri	09
176-186	Le langage Cinématographique : Les seuils, les personnages et les passions dans le cinéma marocain ; Étude sur le film « Déserts » de Faouzi Bensaïdi	Noureddine Mhakkak & Sanae Ghouati	10



Translation studies: Ontological Roots & Epistemological Seeds

Mustapha Jebbour*

Higher Institute of Nursing Professions and Health Techniques, Laayoune, Morocco

*Corresponding author: jeubour@gmail.com

Orcid ID: [0009-0009-6260-660X](https://orcid.org/0009-0009-6260-660X)

Received	Accepted	Published online
12/04/2025	03/08/2025	08/09/2025

doi: 10.63939/ajts.z3ad9613

Cite this article as: Jebbour, M. (2025). Translation studies: Ontological Roots & Epistemological Seeds. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 11-21. <https://doi.org/10.63939/ajts.z3ad9613>

Abstract

This paper seeks to highlight a paradox that continues to obscure the status of Translation Studies: the field's institutional expansion globally stands in contrast to its epistemological ambiguity. We refer to the growing ontological presence of the field, seen in the proliferation of institutes, schools, and academic programs-despite the continued lack of clarity regarding its theoretical foundations. Despite the growing number of publications-journals, academic books, and other scholarly output, there remains a vague consensus, or rather an unclear agreement, among scholars concerning the field's identity, objectives, and scope. This situation hinders efforts to establish Translation Studies as a well defined and autonomous academic discipline. The main goal of this paper is to raise awareness and advocate for a more coherent epistemological framing of Translation Studies, especially in light of the skepticism it sometimes faces, while other disciplines enjoy unquestioned legitimacy or are spared similar scrutiny. Specifically, we aim to identify a set of forces and factors that have contributed to the institutionalization of Translation Studies, often outside traditional political or economic motivations. We also seek to assess whether the field's knowledge base is compatible with its strong institutional presence, and to explore mechanisms for evaluating the feasibility of establishing Translation Studies as an independent, integrated scientific discipline within the humanities. This theoretical study employed a comparative and analytical approach to historical, sociological, and epistemological data, aiming to construct a framework that evaluates the autonomy of this field. The study's findings indicate that translation studies have secured their cognitive legitimacy, positioning the field at an intermediate status between established and emerging disciplines.

Keywords: Translation, Ontology, Epistemology, Sociology, History

© 2025, Jebbour, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

دراسات الترجمة: جذور أنطولوجية وبذور إبستمولوجية

مصطفى جبور*

المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، العيون، المغرب

*المؤلف المراسل: jeubour@gmail.com

الحساب الأكاديمي أوركيد : 0009-0009-6260-660X : ID

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/09/08	2025/08/03	2025/04/12

doi: 10.63939/ajts.z3ad9613

للاقتباس: جبور، مصطفى. (2025). دراسات الترجمة: جذور أنطولوجية وبذور إبستمولوجية. المجلة العربية لعلم الترجمة، (13)4، 21-11. <https://doi.org/10.63939/ajts.z3ad9613>

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على المفارقة الغربية التي تربك وضعية دراسات الترجمة، ألا وهي الانتشار المؤسسي لهذه الأخيرة، في مقابل الهشاشة المعرفية التي تشوبها، نقصد الوجود الأنطولوجي المتنامي لهذا الحقل في شتى بقاع المعمور والمتمثل في (معاهد، مدارس، كليات، ... إلخ) بينما لا تزال نواته الإبستمولوجية غير واضحة المعالم نظرا للغموض الذي يكتنفها، رغم الإصدارات المتوالية والأعمال المجزية من (مجلات علمية، مؤلفات أكاديمية، ... إلخ). فأينما وليت وجهك تجد إجماعا باهتا، واتفاقا غير واضح لدى جمهور باحثيه في تحديد هويته وأهدافه ومضامينه، ما يعد إهدارا للجهود الرامية إلى تأسيس حقل معرفي متكامل المعالم. إن ما نروم إليه في متن هذه الورقة، على العموم، هو إثارة وعي يرافع عن هذا الحقل في ظل الإدانة المستمرة، مقابل ما تناله بعض الحقول المعرفية الأخرى من براءة، أو يغض الطرف عنها. أما على الخصوص، فنسعى إلى الوقوف على مجموعة من القوى والعوامل المساهمة في إنشاء هذا الحقل لمؤسساته هنا وهناك - في تناقض تام مع الطرح السالف- من غير تلك التقليدية المتعارف عليها أي السياسية والاقتصادية، والكشف عن مدى تناسب وتضافر الحضور المعرفي مع الوجود المؤسسي البارز، وكذا الآليات التي يمكن بها قياس مدى إمكانية إطلاق كيان علمي مستقل ومتكامل على هذا الحقل، بالمقارنة مع حقول أخرى في العلوم الإنسانية. اعتمدت هذه الدراسة النظرية على المنهج المقارن والتحليلي للمعطيات التاريخية، والسوسيولوجية، والإبستمولوجية، لبلورة تركيب توطئه هذه الأبعاد لتقييم استقلالية هذا الحقل. مخرجات الدراسة خلصت إلى انتزاع دراسات الترجمة لشريعتها المعرفية، لترتقي إلى منزلة بين المنزلتين.

الكلمات المفتاحية: الترجمة، أنطولوجيا، إبستمولوجيا، سوسيولوجيا، التاريخ

©2025، جبور، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) International Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بآية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

على الرغم من تاريخها الحافل على مر القرون الماضية، إلا أن التساؤل عن طبيعة وهوية دراسات الترجمة لا زال مستمرا في أدبياتها، وبالخصوص في مجموعة من الأنشطة المتمثلة في الندوات والمؤتمرات الموسومة بكذا الترجمة، نظرا للإعاقة المعرفية التي تشلها، إن صح القول. فالهوية المتنازع عليها والأهداف المهمة والمضامين المتناثرة، تعد نقاط ضعف تعرقل صيرورة نموها في أهون الحالات، وتهدد استمراريتهما على المدى البعيد، في أسوء تقدير. إذ رغم الوجود الانطولوجي المستمر في النمو والانتشار لهذا الحقل من جهة، تبقى في جهة أخرى، مؤسسة هذا الحقل ككيان مستقل في حاجة إلى أن يشفع بشرعية إبستمولوجية، ففي نظر ممارسي الترجمة - المهنيين بالخصوص - هي مجرد مهنة لا أقل ولا أكثر، أما عند اللسانيين فهي ليست إلا وسيلة لتعليم اللغة، وفي أحسن الأحوال فرعاً من فروعها. وعند أهل الأدب ما هي إلا جزء من الأدب المقارن، أو مظهر من مظاهر الدراسات الثقافية. وفي تناقض تام مع هذا الطرح أسس هذا الحقل بنياته التحتية المتعددة الأشكال: مدارس ومعاهد للترجمة، بالإضافة إلى كليات وأقسام خاصة بالترجمة في شتى أنحاء المعمور، وكذا جمعيات تعنى بشؤونها، فضلا عن إصداراته الخاصة من مجلات وكتب أكاديمية.

1. منطلقات منهجية

أ. مشكلة الدراسة

انطلاقاً من الأرضية السابقة يتبادر إلى ذهن المرء سؤال محوري: ما العوامل التي أسهمت في قيام واستمرار حقل دراسات الترجمة، وإلى أي مدى تتوافق الحصيلة المعرفية الحالية مع حضوره المؤسساتي البارز؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليس إلا محاولة لرمي حصي في بركة راكدة، أو إشاحة الوجه نحو بعض الجوانب المتغافل عنها. وما سنقدمه على العموم، لا يعدو أن يكون سوى مساهمة متواضعة في هذا الاتجاه، اتجاه يحاول إثارة نمط من الوعي الترجمي، وعي بأهمية هذا الحقل والعديد من أسسه النظرية والانطولوجية.

ب. حدود الدراسة

تمتد الحدود الزمنية والمكانية المقترحة للدراسة من القرن التاسع الميلادي مع بيت الحكمة في العصر العباسي، بالربوع العربية مرورا بمدرسة طليطلة والأكاديمية الفرنسية، بالربوع الغربية، وصولاً إلى العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين لتشمل التطورات المعاصرة في حقل دراسات الترجمة، في كلا الضفتين.

ت. الأدبيات السابقة

على عكس الأدبيات السابقة التي تناولت تطور الحقل بشكل منعزل، والواردة في متن هذه الدراسة، تطرقت هذه الأخيرة إلى الأبعاد التاريخية والاجتماعية والإبستمولوجية، للكشف عن الروابط المنسوجة بين هذه الأبعاد، والمساهمة في استمرارية و تأسيس حقل دراسات الترجمة.

ج. منهجية الدراسة

توسلت هذه الدراسة النظرية بمنهج التحليل المقارن، الذي يهدف إلى تحليل الإشكاليات المعرفية وتفكيك المقولات المتهافنة التي تضرب في حقل دراسات الترجمة، لفحصها بشكل نقدي. مع اعتماد المقارنة بين هذه الخطابات، وتقييم أوجه القوة والضعف في كل منها، ورصد مدى الانسجام والتوافق بين المعطيات المعرفية والمؤسسية، على ضوء المجريات التاريخية والاجتماعية. من أجل تقديم قراءة سوسيو-تاريخية نقدية قائمة على التحليل المفاهيمي والمقارنة النظرية. فيما تمثلت منهجية اعتماد مراجع دون غيرها إلى الأسس التالية: بالانكفاء على نصوص تأسيسية في حقل دراسات الترجمة، والجمع بين أعمال غربية وعربية لتجنب التحيز المعرفي، والعمل على مبدأ الانفتاح بتوظيف مرجع بعيد عن حقل الترجمة لتغطية أبعاد الموضوع.

أما منطق تنظيم الدراسة، فينطلق من شرارة مقارنة المفارقات، ثم تتبع الجذور التاريخية والاجتماعية لتشكل الحقل، إلى البحث في مظاهر وجوده المؤسسي، ومقارنة ذلك بحضوره المعرفي، وفق تحليل موضوعي في أفق استخلاص النتائج المتعلقة بمدى استقلاليته العلمية وإمكان ارتقائه إلى حقل معرفي مكتمل.

2. دراسات الترجمة بين الإدانة والبراءة

إن كشفاً سريعاً لعناوين بعض الإصدارات الرائجة حول الترجمة، سيكتشف القارئ وبقليل من التأمل؛ الكبوة الأولى والمتمثلة في مدى الاضطراب السائد سواء على مستوى التسمية والاصطلاح، وبمزيد من التأمل سيدرك الارتباك الحاصل على مستوى الحصر الموضوعاتي لحقل الترجمة من طرف الباحثين، الأمر الذي لا يساعد على إيجاد تعريف متكامل لهذا الحقل، نظراً لتقاطعه مع مجموعة من الحقول المعرفية الأخرى. ولعل أبرز مثال فيما ذكرناه حول الاختلاف في تحديد اسم خاص به، كونه ينعت من طرف البعض بفرن الترجمة وعند البعض الآخر بعلم الترجمة أو دراسات الترجمة، ونسجل هذا من خلال توجه الكتابات الفرنكفونية إلى نعته بعلم الترجمة Traductologie، بينما تتوجه الانكلوسكسونية إلى نعته بدراسات الترجمة Translation studies (العواضي، 2009، ص 9). أما في العربية فنجدها تتراوح بين من يطلق عليها علم الترجمة أو ترجميات. غير أن الأمر فيما يظهر يتجاوز مجرد التسمية، ألم يؤسس ابن خلدون علم الاجتماع دون أن يستعمل هذا المصطلح! الواقع أن المسألة مقرونة بدرجة معينة، بمدى الوعي بوجود حقل مستقل من عدمه، هذا الوعي الذي بدأ يتعاظم في العقدين الأخيرين هو الذي يكرس انشغال العديد من الدارسين بمعالجة مجموعة من القضايا في حقل دراسات الترجمة.

نورد منها على سبيل المثال لا الحصر - أحد أبسط مظاهرها- ما يصب في موضوعنا، وهو مشايرتنا الاستنكار المبطن لدانييل جيل Daniel Gile في سؤال موضوعي، يكشف عن سياسة الكيل بمكيالين، مفاده أن بعض التخصصات الأكاديمية الأخرى التي لها صلة بالأنشطة التطبيقية كاللسانيات والعلوم السياسية، لازال الممارسون لها يتخبطون في عدة مشاكل، رغم مضي عدة عقود من البحث المكثف والمضني في كلا المجالين، بقوله: "هل تمكن مدرسو اللغة لحد الآن من إيجاد أجود الطرق لتدريس اللغة الثانية؟ وهل تمكن الباحثون في السياسة بدورهم من طرح أدوات تساعد الزعماء السياسيين لحل المشاكل التي يواجهونها، أثناء تولي مقاليد السلطة" (Gile, 2010, p. 257). ليكتشف بعد هذا التساؤل الجريء، أن وضعية بعض هذه

التخصصات الأكاديمية ليس أحسن حالا من وضعية دراسات الترجمة، رغم الإدانة المستمرة لها. وأردف دانييل تساؤله هذا، بحقيقة لا غبار عليها، أنه يبقى من الصعب الادعاء بأن مدرسي اللغة والسياسيين يقومون الآن بما هو أفضل من السابق. لم يكتف صاحب التساؤل بإدراج التخصصين في قفص الاتهام على سبيل المقارنة، مع دراسات الترجمة، بل أدرج هذه المرة تخصصات أخرى لكن على سبيل المفارقة وهي كالآتي: التاريخ والفلسفة والإنشولوجيا (علم الأعراق)، مشيرا إلى أن هذا النوع من التخصصات لا يتعرض للضغط الذي تواجهه دراسات الترجمة، من حيث المسألة عن عرض المساهمات الملموسة التي تقدمها على أرض الواقع. - وكان دراسات الترجمة محصورة في المساهمات الفكرية، وليست لها أي امتدادات ملموسة على أرض الواقع- والأدهى من هذا كله أن وجودها غير مهدد، سواء على المستوى الأنطولوجي أو الإبيستمولوجي، والذي يرجعه دانييل حسب اعتقاده إلى قيمة معينة منحها إياها المجتمع من خلال الأنشطة البشرية التي ترسخت عبر الزمن والفضاء (Gile, 2010). لنتساءل بدورنا عقب هذه النقطة بالذات، أليست الترجمة من بين الأنشطة البشرية التي ترسخت بدورها عبر الزمن والفضاء؟ أليس وجودها المؤسساتي (الأنطولوجي) الضارب في عمق الفضاء (المجتمع) والزمن (التاريخ) دليلا على عراقتها؟ لنفض الغبار عن هذه الشواهد سنحاول استنطاق التاريخ من منظور ترجي، رغبة في تسمية الأشياء بمسمياتها، وليس على أنها مجرد محطات شامخة في التراث الإنساني، تشهر بين الفينة والأخرى على هامش المناسبات الثقافية.

أ. الحضور السوسيو تاريخي

سنفتح في البداية القائمة التي أغلقها أمبرتو إيكو في إحدى محاضراته، المؤلفة من أربعة عناصر، تعد في نظره أسبابا تساهم في التعزيز والإعلاء من شأن الترجمة وهي: معرفية، وتكنولوجية، واقتصادية، وسياسية (هورنيغ، 2013، ص 177). بإضافة عنصرين لا يقلان أهمية عن العناصر السابقة، وقد سبقت الإحالة عليهما في الفقرة السابقة والمتمثلان فيما هو تاريخي واجتماعي.

إن قيام مؤسسات الترجمة ليس كنتيجة لذرائع اقتصادية أو سياسية وحسب، لكن رهين أيضا بوجود قوى اجتماعية وتاريخية، تندرجان معا في تفاعل مركب، إنه تفاعل بين الرغبات الاجتماعية والتوثيق التاريخي. سنعمل على جعل أهم هذه القوى الاجتماعية، مرئية على رأس العرض التاريخي الوجيز، الذي سنمهد به، حول الجذور الأنطولوجية لحقل دراسات الترجمة، لأن الجانبين بمثابة مكان قوة خفية، غير ملتفت إليهما.

على غرار أو بخلاف مجموعة من الحقول المعرفية الأخرى، تستمد دراسات الترجمة شرعيتها من موروثها التاريخي المتمثل في الوجود الأنطولوجي المتناثر في ربوع المعمور شرقا وغربا، والذي يعد بحق جذورا ضاربة في التاريخ. لا يخفى على أحد المنارة العلمية التي تأسست في العهد العباسي وهي بيت الحكمة، التي لعبت دورا رياديا في التعليم والتأليف في مجال الترجمة خصوصا وباقي العلوم عموما. كما لا تخفى على أحد مدرسة طليطلة، المحطة العلمية التي تأسست في شبه الجزيرة الإيبيرية، وأواخر القرن 12م، إلى جانب هاتين المعلمتين تأسست الأكاديمية الفرنسية، في منتصف القرن 17م، كما شيدت أيضا في نفس الفترة مدرسة بور روبال.

فيما يخص مدرسة بيت الحكمة، سمحت الظرفية التي عاشتها الدولة العباسية المفعمة بالنشاط والحيوية في شتى ميادين الحياة، وخاصة الطفرة النوعية في الميدان العلمي، بتشييد منارة علمية، وهي مدرسة بيت الحكمة، التي عمل حنين بن

إسحاق بعد تقلده مهمة الإشراف العام عليها، على جعل فضائها أشبه بمؤسسة أكاديمية، تحكمها أبعاد مهنية، أي حضور منطق الربح والخسارة، بعد انتقال الترجمة من دائرة معرفية صرفة إلى دائرة تجارية (جوهري، 2012، ص 129).

وإذا تفحصنا طبيعة الاشتغال ومميزات العمل في مؤسسة إسحاق نجد أن الأمور لم تكن سهلة، وإنما يشوبها نوع من التنظيم، يتم عن معرفة وإن تكن غير معلنة بتدبير إطار مؤسساتي مع إدراك لطبيعة المادة المشتغل عليها، من خلال ما استجليناه عند حسن بحراوي في عمله "أبراج بابل" في حديثه عن حنين ابن إسحاق (بحراوي، 2010، ص ص 47-48).

أما لحظة احتكاك الغرب بالحضارة الإسلامية في شبه الجزيرة الأيبيرية، الموقع الذي التقط فيه الأوروبيون المشعل من يد المسلمين، على إثر نشاط ترجيحي لافت لا يمكن تجاهله تم تشيد إطار مؤسساتي أطلق عليه مدرسة طليطلة بفضل المطران رايمون الذي دعا إلى ترجمة كل ما خلفه المسلمون من ثروة ثقافية هائلة في هذه الجزيرة، والتي لم يشرع مسيحيو إسبانيا في نقلها أو إدراك أهميتها حتى أواخر ق 1 (بحراوي، 2010، ص 57).

كما تجدر الإشارة، إلى الطابع الدولي الذي شكلته الموارد البشرية لهذه المؤسسة، والمتمثل في حضور لفيف من المترجمين الإنجليز بالإضافة إلى القادمين من روما، إلى جانب المترجمين المحليين من مسيح وعرب و يهود (بحراوي، 2010، ص 84).
شهد منتصف القرن 17م بدوره ميلاد الأكاديمية الفرنسية، بعد الجهود المنظمة لاحتواء النشاط الترجيحي اللافت للأنظار، الذي تجلى بشكل واضح في إنشاء هذه المؤسسة لتأطير مزاوولي هذا النشاط، برعاية فالتين كونرار Valantin Conrart، الذي حفز مجموعة من المترجمين للتحرك من خلال هذه المؤسسة للرفع من قيمة النشاط الترجيحي، والذي تمثل في الانكباب على ترجمة أعمال القدماء (بحراوي، 2010، ص 149).

التحقت بهذه المؤسسة رموز تركت بصماتها في دراسات الترجمة، مثال: الناقد ميزيرياك Méziriac الذي أثار ضجة بعد إصداره خطابا نقديا لما ترجمه جاك أميوت، واعتبر كتابه من النماذج الأولى الاستثنائية، لنقد الترجمات، عرض فيه طريقة منهجية في ترصد الأخطاء، وترتيبها منطقيا ثم تحليلها بعد ذلك. كما لمع اسم أنطوان كودو Gadeau Antoine أحد أعضاء هذه الأكاديمية، من خلال مقدمة كتابه، التي جاءت على شكل بيان للترجمة، قال المؤرخ الفرنسي في مجال الترجمة بالار إن هذا البيان جاء بأفكار ذات أهمية كبيرة حول الترجمة. (بحراوي، 2010، ص ص 145-155)

سجلت مدرسة بور رويال Port Royal حضورها في نفس الفترة، أي في ق 17م، من خلال نشاطها الذي تمثل في إدخال مفهوم جديد في نظرية الترجمة وهو المعادل، بالإضافة إلى مساهمتها في إصدار أعمال موازية، كما هو الحال مع بيير كوستيل Pierre Coustel الذي أصدر كتابا تربويا استلهمه من تعاليم هذه المدرسة، التي اعتمدت طرقا مختلفة في الترجمة يغلب عليها احترام النص الأصل، كما استمد بعض مبادئه من أحد أبرز أعضائها وهو أنطوان لميتر Antoine Lemaistre . (بحراوي، 2010، ص 159)

يبقى في ظل غياب تاريخ مدون لنشاط الترجمة، بكل ما لكلمة مدون من معنى، صعوبة في الحديث عن جوانب أخرى تهم تفاصيل نشاط الترجمة - في الحضارة الغربية بشكل كبير، والحضارة الإسلامية بشكل أقل - كطبيعة التدبير التربوي داخل هذه المؤسسات، ومدى قدرتها الاستيعابية معرفيا بغياب أو حضور حلقات دراسية أو برامج ومناهج معينة، وماديا من حيث عدد الفصول وعدد أطر التدريس والمتعلمين. وكذا مدى قدراتها الاجتماعية، من حيث الاستجابة أو التفاعل مع المحيط

الخارجي لها. لكن يبقى النزر القليل الذي أتينا على ذكره والمتشظي في المرجع الذي اعتمدناه من الأهمية بمكان، إذ منه يمكن استجلاء بعض القوى الاجتماعية المساهمة في قيامه:

- تشييد مؤسسات تربوية: حصول وعي بضرورة إنشاء مؤسسات تحوي هذا النشاط الإنساني، في جو يسوده التعاون والتقدير.
- خلق أدوار اجتماعية: التمكن من استقطاب واستثمار موارد بشرية ذات الكفاءة الترجمية، من مدرسين ومتدربين.
- المساهمة في المحيط الاجتماعي: بطرح أعمال ذات قيمة علمية وازنة، سواء منها المترجمة أو تلك التي تعالج موضوع الترجمة، فضلا عن تقديم خدمات اجتماعية ذات بعد تجاري.

بعد أن كان تواجد مؤسسات الترجمة يعد على رؤوس الأصابع في تاريخها المبكر والمثير للإعجاب، أصبح بالإمكان في وقتنا الحاضر، الحديث عن ما لا يعد ولا يحصى من أشكال وأنواع هذه المؤسسات. فقد أنجز أنطوني بيم Anthony Pym ومونيك كاميناد Monique Caminade مسحا عجزا فيه عن تعداد الكم الهائل لمؤسسات الترجمة على المستوى العالمي، بعد أن استنزفت جهودهما أثناء إجراء هذه العملية، بسبب محاولتهما عدم إقصاء أي مؤسسة تقدم دروسا في الترجمة. لكن سرعان ما تراجعنا عن هذه الخطوة، بتحديد شروط صارمة في الاستبيان، تمخضت عنها-على حد تعبير أنطوني- قائمة طيبة لكن ذات حجم مدهش، أي حوالي 270 مؤسسة. (بيم، 2010، ص ص 132-133). ما يؤثر على أن القائمة مفتوحة لو تم استحضار معايير أخرى، قد ترفع سقف القائمة إلى مئات المؤسسات في شتى أنحاء العالم. كما يعني هذا من جهة أخرى، تضاعف العوامل أو القوى السوسيولوجية المساهمة في بقاء وتطور مؤسسات هذا الحقل.

للتقدم خطوتين إلى الأمام، لابد من الرجوع خطوة إلى الخلف، ونقصد أن الرصد التاريخي اليسير للوجود الانطولوجي المشار إليه أعلاه، يكتنفه أيضا حضور معرفي، تمثل في انطباعات أو آراء شخصية في مضمار الترجمة، فما مدى نضج وحضور هذا البعد الاستمولوجي اليوم في حقل دراسات الترجمة ؟

ب. الحضور الإستمولوجي

أثبتت مجموعة من المصادر التي تتناول تاريخ الترجمة بشيء من التفصيل، إلقاء اعترافات خاطفة أو انطباعات ذاتية حائرة على مسرح الأحداث، من طرف المترجمين بعد إسدال الستار على ترجماتهم، ما يشي بأن المحتوى التنظيري حاضرا بغض النظر عن مدى وضوحه، منذ البدايات الأولى (بيم، 2010، ص 13). وهذا ما يؤكد أيضا، أن مؤسسة هذا الحقل لم تكن بالمطلق نتيجة السعي وراء العوامل البرغماتية وحسب، بل كان هناك في البدايات سعي حثيث وراء الحصيلة المعرفية لهذا الحقل. فإلى أي حد تتناسب أو تتناسق هذه الحصيلة مع الوجود المؤسساتي البارز؟ أليس الأمر أشبه بجثة ضخمة برأس صغير؟

خلفت العقود الماضية من عمر دراسات الترجمة أبحاثا ودراسات تراكمت نتائجها العلمية إلى الحد الذي أمكن من خلاله الحديث عن امتلاك دراسات الترجمة مادة علمية ضخمة وعددا لا يستهان به من النماذج والمقاربات (العواضي، 2009، ص 24)، ليصبح من الضروري استثمار هذا الكم الهائل من المعطيات حول العديد من النقاط الساخنة في حقل الترجمة، إما

في أبسط أشكاله أي بلورة هذا الرصيد في شكل مضامين تربوية، أو في أعقد مظاهره من خلال تنظيم هذا الرصيد في أنساق نظرية لأجل التأسيس لحقل مستقل واضح المعالم.

ما سنقدمه يتمثل في المحاولة التي تمكن من خلالها جين روني لادميرال Admiral Jean-René استثمار الطفرة النظرية لحقل دراسات الترجمة، لأنها تبدو بلا منازع أكثر نضجا وتكاملا عن غيرها. بواسطتها سحب لادميرال نظرية الترجمة بعيدا عن الجدل الرتيب حول أدبيات دراسات الترجمة، والتي تدل على سعيه الحثيث في وضع إطار إبستمولوجي مستقل خاص بالترجمة بدل الاتكاء على حقول معرفية أخرى. هذا الأخير اقترح ترتيبا يتجاوز مجرد التتابع الذي يكتفى فيه بالتصنيف الظاهر لمختلف الأعمال (العواضي، 2009، ص 26). حيث أفرغ نشاط الترجمة في أربعة محاور وسمها بعلم الترجمة المعياري، وعلم الترجمة الوصفي، ثم الإنتاجي، فالاستقرائي، وسنستبدل كلمة "علم" بما سنعتبره الموجات الابستمولوجية للترجمة. وفيما يلي أهم المعايير التي للمنها من ثنايا مقاله المعنون بـ "إبستمولوجيا الترجمة" « Epistémologies de La Traduction » (العواضي، 2009، ص ص 23-24)، لأجل التقاط صورة إجمالية شكلت ملامح هذا الحقل في العصر الحديث، ولنتمكن من تكوين فكرة عن ما يميز كل موجة على حدة، وليس الغرض تتبع تطور هذا الحقل بكل تفاصيله الدقيقة، وإنما عرض عصارة معرفية لهذا الحقل.

1. الترجمة المعيارية أو التقادمية Prescriptive

هي عبارة عن آثار ذات طابع تأملي واضح، سواء أكانت مقالات بالهام أدبي أو انقياد فلسفي، وهي أعمال ما قبل اللسانيات، ناجمة عن التفكير في اللغة الذي يمكن وصفه بالإيديولوجي أو الفلسفي، حيث لم تعد هذه الأعمال تشكل الغالبية في الإسهامات الأدبية المنتجة حول الترجمة، وهي ما أطلق عليها أيضا موجة الترجمة ما قبل البارحة.

2. الترجمة الوصفية Descriptive

تعتمد في الأساس اللسانيات لاعتبارها علما ضابطا بفعل الصرامة المنهجية الجديدة، تجمع عناصر الوصف، وتتبع منهجية لاحقة بالعمل المترجم، أي موضوعه الترجمة كنتاج، وتندرج ضمنها أيضا الأعمال المساعدة في تعليم الترجمة الأكثر إغراقا في التقليد. وهي على العموم كل ما كتب منذ الحرب العالمية الثانية. هذه الأخيرة لم تعد الإتجاه السائد الذي تسير عليه البحوث في الوضع الراهن وهو ما جعله يطلق عليه موجة الترجمة البارحة.

3. نتاج الترجمة Productive

لا تقدم فيها نظرية الترجمة كنظرية وحيدة، لكن كمجموعة من المكونات النظرية المتعددة أي أنها بمثابة صندوق أدوات، لهذا تعترف بالذاتية في منهجيتها، أي إدارة الممارسة كل بحسب حاله، إنها أكثر التصاقا بالتعرف على ما يجري في ذهن كل مترجم، ووظيفتها هي المساهمة في استباق إنتاج المترجم للنص الهدف، أضف إلى هذا أنها لا تهدف إلى معرفة الموضوع بل إنها لا ترمي سوى إلى السيطرة على الممارسة، أي إلى مسلك لغوي لكتابة ثنائية اللغة، أما هدفها الأساسي التوصل إلى علم أصول التدريس، وتعد هذه الموجة من نشاط الترجمة حاضرة بشدة فيما يتم تداوله في دراسات الترجمة اليوم.

4. الترجمة الإستقرائية Inductive

هي الدراسة لما يفترض حدوثه في ذهن المترجم، أي يتخذ ما يجري في ذهن المترجم موضوعاً له، ويلتزم بالرهان على التجربة وعلى الافتراضات النظرية التي يصيغها في إطار علم النفس الإدراكي، هذه الموجة ما زالت في طور التشكل وهذا ما جعله يطلق عليها موجة ترجمة الغد.

تعد هذه الموجات المتلاحقة، أبرز التمهصلات التي عرفت صيرورة الترجمة. في معتركها ارتقت دراسات من كونها مجرد انطباعات حائرة يلقى بها في مسرح الأحداث، إلى موضوع يشغل بال المهتمين لغاية الاعتراف بها على شاكلة الحقول المعرفية الأخرى. هذه الغاية لم تعد بعيدة المنال خصوصاً بعد ركوب دراسات الترجمة الموجة الرابعة حيث تجري الأبحاث على قدم وساق من منظور تجريبي لإضفاء الرصانة العلمية عليها، والمساهمة في بناء صرحها المعرفي. ومن الواضح أنه ما كان لهذه الطفرة أن تقع لولا الوجود المؤسسي الوازن في شتى ربوع المعمور، من مدارس ومعاهد وكليات، تعنى بتدريسها ودراستها وبالخصوص على يد جملة من مدرسيها.

3. محاولة للإفلات من فكي الإدانة

إن التباين الذي يلوح به البعض بين الإطارين المشكلين لهذا الحقل، قد يكون صحيحاً لو مازلنا نعيش في الأمس البعيد الذي كان يسوده خطاب عقيم حول إمكانية أو استحالة الترجمة، لأن الحصيلة المعرفية لهذا الحقل اليوم، لا يمكن أبداً التهوين من شأنها، خصوصاً لما وصلت إليه في الوقت الراهن. فهي تشرف حقاً وجودها المؤسسي البارز، ولا يعدو أن يكون التضخيم من شأنها الانطولوجي والتقزيم من شأنها المعرفي، إلا مركب نقص يشوب بعض الحقول المعرفية الأخرى. وهو ما سنحاول أن نتلمسه في الفقرة الموالية، باستعارة أربع آليات اعتمدتها ماريا مانزو Maria Manzo في محاولتها التثبت من وضعية حقل "التربية المقارنة" «Comparative Education». لنرى بدورنا مدى إمكانية إطلاق حقل مستقل ومتكامل على دراسات الترجمة بالمقارنة مع بعض الحقول المعرفية على خارطة العلوم الإنسانية.

لا يهم كون الآليات التالية بعيدة أو قريبة من الموضوعية، لكن الأهم أنها ليست بعيدة عن المنطق الفطري المبني على المعايير الذهنية، التي قد يقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر. وهي كالآتي: 1- حضور مؤسسي ومعرفي في نفس الوقت. 2- حضور معرفي وغياب مؤسسي. 3- حضور مؤسسي وغياب معرفي. 4- غياب الجانبين معا (Manzo, 2011, P101).

الآلية الأولى تدور حول ضرورة الحضور المؤسسي والمعرفي جنباً إلى جنب، وهذا ما تتمتع به على سبيل المثال: الدراسات الإسلامية التي لها وجود مؤسسي متنوع، تتفاوت إسهاماتها العلمية من مؤسسة لأخرى نذكر منها جامعة القرويين بفاس والأزهر بمصر، والزيتونة بتونس. الآلية الثانية، وهي التي تترنح تحتها عدة حقول معرفية، وتتمثل في الحضور المعرفي الواضح في مقابل الغياب المؤسسي، وينطبق الأمر على تلك التي أتينا على ذكرها سابقاً مثل التاريخ والفلسفة والاثنولوجيا ...، الآلية الثالثة، تتجلى في الحضور المؤسسي في مقابل الغياب المعرفي، تتمظهر هذه الآلية على سبيل المثال في الفنون التشكيلية التي تشغل حيزاً مؤسسياً، لكن تعرف في نفس الوقت غياباً أو ضعفاً معرفياً. الآلية الرابعة، والأخيرة تتمثل في غياب الجانبين معا. فيما يخص وضعية دراسات الترجمة، فإن القول بانطباق الآلية الرابعة والثانية عليها غير وارد، أما القول بتطابقها مع الآلية الثالثة فهنا سنكون غير منصفين بل غير منطقيين مع ما أوردناه سابقاً، لأنه انطلاقاً مما عرضناه في هذه الورقة يتضح

أن الجانب الغائب أو بالأحرى المغيّب، أصبح مرثياً أكثر من أي وقت مضى، وبدأ يكتسي زخماً معرفياً، ويصعب أن نصفه بالغائب. وفي نفس الوقت لكي لا ندعي انطباق الآلية الأولى عليه، يبقى علينا القول أن دراسات الترجمة في طور الارتقاء نحو المنزلّة الأولى، ما يعني أنها في منزلة بين المنزلتين.

خلاصة

خلاصة القول، يظهر أن الدراسات الترجمةية حصلت على ما يكفي من الوجود الأنطولوجي الأصيل والمعاصر من مدارس ومعاهد... إلخ، والذي لا يزال يعرف نمواً مطرداً على مستوى البرامج الأكاديمية، حيث تكشف البيانات تزايداً مهماً (ATA 2023)، في عدد برامج البكالوريوس والدراسات العليا المعتمدة على مستوى العالم، ما يعني أن هذا النمو ستواكبه زيادة مماثلة في الإنتاجات البحثية، والمتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد المجالات العلمية المحكمة، فضلاً عن اللقاءات والمؤتمرات الدولية (FIT 2024)، وهذا ما جعلها قادرة على البقاء حية لتتخطى المأزق المعرفي الذي ظل يتردد في السنوات الماضية، ليصبح مجرد صدى بدأ يتلاشى بفضل جهود الباحثين. كما لا ننسى أيضاً، أن تأسيس واستمرار هذا الحقل بمؤسساته ومعارفه، كان مصحوباً بتضافر قوى سوسيولوجية مركبة لها الأثر الكبير في التأثير على جذوره الأنطولوجية وبذوره الإستيمولوجية، أي حصول تضافر سوسيوثقافي - الحاضن للوجود الأنطولوجي - و إستيمولوجي أحدث تفاعلاً، أمكننا من خلاله القول أن الترجمة استطاعت انتزاع شرعيتها من صلب الإدانة، واستثمرت بذوراً مفاهيمية حتى تمكنت من رسم معالمها وتوسيع مداركها. و يبقى القول: إن أي حقل علمي يشهد عودته، ليس فقط بوجود حصيلة مؤسساتية ومعرفية، بل في مدى قدرة هذه الحصيلة على تشكيل هويته العلمية والمعرفية، وتوضيح أهدافه، وتأطير مضامينه، والتي لن تكون في الأصل إلا بالتوصية على تحصيل مزيد من المهتمين المشتغلين بموضوعاته، وفق أجندات بحث منظمة، بلورة آليات قياس معتمدة لتحديد النضج الإستيمولوجي، ومحاولة خلق أدوار مهنية ليس بإمكان المجتمع أن يستغني عنها. هكذا تكون هذه الدراسة قامت بربط البعد الأنطولوجي بالحصيلة الإستيمولوجية عبر منظور سوسيوثقافي مقارن، مساهمة بذلك في إعادة طرح سؤال استقلالية الحقل، لا بوصفه مأزقاً دائماً بل كعملية نضج متدرجة قابلة للقياس.

بيان الإفصاح

لم يُبلغ المؤلف عن أي تضارب محتمل في المصالح.

المراجع

المراجع العربية

- العواضي، ح. (2009). علم الترجمة: دراسات في فلسفته وتطبيقاته. دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.
- بحراوي، ح. (2010). أبراج بابل: شعرية الترجمة من التاريخ إلى النظري. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- بيم، أ. (2010). المنهج في تاريخ الترجمة (ترجمة. علي كلفت). المركز القومي للترجمة.

- جوهري، أ. (2012). *ما بعد جريمة قابيل: عرض نظري في تاريخ الترجمة والمترجمين* (ج. 1). دار الطالب.
- هورنيغ، د. (2013). *من أجل تشريح الترجمة* (ت. م. الجرطي). مجلة العربية والترجمة، 5(13)، 176-181.

المراجع الأجنبية

- Gile, D., Hansen, G., & Pokorn, N. K. (Eds.). (2010). *Why translation studies matters*. (Benjamins Translation Library, Vol. 88). John Benjamins Publishing.
<https://doi.org/10.1075/btl.88>
- Manzoni, M. (2011). *Comparative education: The construction of a field*. Springer.
<https://doi.org/10.1007/978-94-007-1702-6>
- American Translators Association. (2023). *University programs: ATA overview*. Retrieved September 3, 2025, from : <https://www.atanet.org/universities/ata-overview/>
- Fédération Internationale des Traducteurs / International Federation of Translators (FIT). (2024). *Translation programmes database*. Retrieved September 3, 2025, from: <https://www.fit-ift.org/translation-programmes-database/>

Romanization of Arabic Bibliography

- Al-Awadhi, H. (2009). *ʿIlm al-Tarjama: Dirassat fi Falsafatihi wa Tatbiqatihi [Translation Studies: Its Philosophy and Applications]*. Dar AL-Zaman.
- Bahrawi, H. (2010). *Abraj Babel: Shiʿriyat al-Tarjama min al-Tarikh ila al-Nazariyya [Towers of Babel: The Poetics of Translation from History to Theory]*. Publications of the Faculty of Arts and Humanities.
- Jawhari, A. (2012). *Ma Baʿd Jarimat Qabil: ʿArd Nazari fi Tarikh al-Tarjama wa-l-Mutarjimīn [After Cain's Crime: A Theoretical Overview of Translation and Translators' History]*. Dar Al-Talib.



Intonation in Arabic-Tamil Oral Translation Among the Students of South Eastern University of Sri Lanka: A Descriptive Study

Mohamed Hasan Mohamed Majid^{*1} & Mohammed Cassim Sithy Shathifa²

^{1&2}South Eastern University of Sri Lanka, Oluvil, Sri Lanka

*Email 1 (Corresponding author): majidmhm9696@gmail.com

Email 2: shathifa@seu.ac.lk

Orcid iD 1 : 0009-0003-3748-5806

Orcid iD 2 : 0000-0003-2981-5126

Received	Accepted	Published online
22/05/2025	07/10/2025	14/10/2025

: 10.63939/ajts.h2a16742

Cite this article as: Majid, M. H. M., & Shathifa, M. C. S. (2025). Intonation in Arabic-Tamil Oral Translation Among the Students of South Eastern University of Sri Lanka: A Descriptive Study. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 22-42. <https://doi.org/10.63939/ajts.h2a16742>

Abstract

This study aims to examine the current situation of students in practicing intonation in oral translation and to identify their needs in this area. Observations indicated that students do not have a strong command of intonation in Arabic and are unaware of its multiple functions, which negatively affects the quality of translation. Clear errors in intonation were observed when expressing sentence intentions such as Question, Statement, Exclamation, leading to difficulties in performance and sometimes necessitating repetition or emphasis. The researchers adopted a descriptive-analytical approach, using both quantitative and qualitative methods. Primary data were collected through interviews with four lecturers and questionnaires administered to 39 specialization students in Arabic Language and Literature, Linguistic and Translation from the Department of Arabic at the South Eastern University of Sri Lanka in the academic year 2021/2022. while secondary data were gathered from books, research papers, articles, and theses. MS Excel was used for data analysis. The results demonstrated a direct relationship between intonation and oral translation, as 64% of students made various errors, including incorrect translation of sentences according to intonation (46%), errors in Tamil sentence structure (10%), and grammatical errors (8%). These errors are due to insufficient training in intonation, the difficulty of applying it in Arabic-Tamil oral translation, an excessive focus on semantic aspects while neglecting phonetic features, limited awareness of tones and patterns, weak listening skills, the influence of the mother tongue, a lack of knowledge regarding phonetic phenomena such as stress and intonation, and the lack of educational programmes and specialised laboratories.

Keywords: Oral translation, Intonation, Arabic language, Tamil language

التنغيم في الترجمة الشفوية بين العربية والتاميلية لدى طلبة جامعة جنوب شرق سريلانكا: دراسة وصفية

محمد حسن محمد ماجد^{1*} ومحمد قاسم ستي صادفة²

^{1و2} جامعة جنوب شرق سريلانكا، أولوفيل، سريلانكا

*الإيميل الأول (المؤلف المراسل): majidmhm9696@gmail.com

الإيميل الثاني: shathifa@seu.ac.lk

الحساب الأكاديمي أوركيد 1 : ID 0009-0003-3748-5806

الحساب الأكاديمي أوركيد 2 : ID 0000-0003-2981-5126

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/10/14	2025/10/07	2025/05/22

doi: 10.63939/ajts.h2a16742

للاقتباس: ماجد، ح. م؛ وصادفة، م. ق. س. (2025). التنغيم في الترجمة الشفوية بين العربية والتاميلية لدى طلبة جامعة جنوب شرق سريلانكا: دراسة وصفية. *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 4 (13)، 22-42. <https://doi.org/10.63939/ajts.h2a16742>

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الطلبة في ممارسة التنغيم أثناء الترجمة الشفوية وتحديد احتياجاتهم في هذا المجال. وقد أظهرت الملاحظات أن الطلبة لا يتقنون استخدام النغمة في اللغة العربية ولا يدركون وظائفها المتعددة، مما يؤثر سلباً على جودة الترجمة. حيث لوحظت أخطاء واضحة في التنغيم عند التعبير عن مقاصد الجمل مثل السؤال والإخبار والتعجب، ما يؤدي إلى صعوبة في الأداء ويستدعي أحياناً التكرار أو التأكيد. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين الطريقتين الكمية والكيفية، وجمعاً المعلومات باستخدام أدوات أولية تضمنت مقابلات مع أربعة محاضرين واستبيانات وزعت على 39 طالباً وطالبة متخصصين في اللغة العربية وآدابها، واللسانيات والترجمة من قسم اللغة العربية بجامعة جنوب شرق سريلانكا في العام الدراسي 2022/2021، كما شملت الأدوات الثانوية الكتب والبحوث والمقالات والرسائل الجامعية، واستخدم برنامج MS Excel لتحليل البيانات. وأظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين التنغيم والترجمة الشفوية. وارتكب 64% من الطلبة أخطاء متنوعة، منها عدم ترجمة الجمل بمعنى صحيح تبعاً لدرجة التنغيم (46%)، وأخطاء في ترتيب الجمل التاميلية (10%)، وأخطاء نحوية (8%)، وترجع هذه الأخطاء إلى قلة التدريب على التنغيم، وصعوبة تطبيقه في الترجمة الشفوية العربية-التاميلية، والتركيز المفرط على الجانب الدلالي مع إغفال الجانب الصوتي، وضعف الوعي بالنغمات والإيقاعات، وضعف مهارات الاستماع، وتأثير اللغة الأم، ونقص المعرفة بالظواهر الصوتية مثل النبر والتنغيم، وغياب البرامج التعليمية والمختبرات المتخصصة.

الكلمات المفتاحية: الترجمة الشفوية، التنغيم، اللغة العربية، اللغة التاميلية

© 2025، ماجد وصادفة، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0 International) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما يتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بآية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

لا يستقر النطق البشري على درجة صوتية واحدة في جميع الأصوات، إذ إن الأصوات ضمن المقطع الواحد قد تتفاوت في درجتها، ومن ثم يختلف معنى الكلمة تبعاً لاختلاف الدرجة الصوتية عند النطق (صادقة وآخرون، 2025).

نقسم الوحدات الصوتية إلى صنفين رئيسيين: وحدات قطعية ووحدات فوق قطعية. فأما الوحدات القطعية فتشمل الصوامت والصوائت، وهي الأساس في إدراك معاني الألفاظ وفهمها. وأما الوحدات فوق القطعية، فهي ما يتألف من المقاطع المكوّنة من الصوامت والصوائت، وترتبط بالخصائص المميزة للكلام، كالتنغيم وما يتصل به من القوانين التي تضبط صياغة الألفاظ. وتعدّ الظواهر الصوتية من أهم العناصر المؤثرة في تقويم بنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغييرات صرفية وصوتية، فضلاً عن دورها في تيسير النطق وتخفيف وقعه، وإزالة ما قد يعترضه من ثقل في مفردات العربية ولهجاتها (راضية، 2013، ص 36).

والتنغيم (Intonation)، هو تغيّر في الأداء الصوتي يتمثل في ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام العادي، وذلك للدلالة على المعاني المتنوعة ضمن الجملة الواحدة. ويتربّب على هذا أن للتنغيم فائدة عظيمة في معرفة نوع الجملة، سواء كانت استفهامية أو تقريرية أو للتعجب أو للازدراء والسخرية، وكل ذلك يتجلّى من خلال إبراز الصوت أو عبر أسلوب قراءة الجملة (محمد الموسوي، 1998). والتنغيم هو مزيج متكامل من الضغط الصوتي (النبر) والمفصل الذي يرافق الكلام من بدايته حتى نهايته، ويتأثر التنغيم من شدة النبر في الجملة (Syafni, 2023). ثم عرف أن كثير من العمليات تصدر من الأداء الصوتي، فلذلك تعليم الكلام أهم ومحتاج إلى تدريبه أكثر من الكتابة أو القراءة (Khoirurrijal, 2019). فعلى سبيل المثال، الجملة "أنت هنا - /niː ɪŋgeː ɪrakkiraːj/ - இருக்கிறாய் இங்கே நீ" يمكن أن تكون جملة خبرية إذا كان التنغيم هابطاً في نهايتها، أما إذا كان التنغيم صاعداً، فتصبح جملة استفهامية "/niː ɪŋgeː ɪrakkiraːjaː?/ இருக்கிறாய் இங்கே நீ". أن عدم إدراك هذه الفروق في التنغيم قد يؤدي إلى سوء الفهم عند الترجمة. أن اختلاف التنغيم يمكن أن يؤدي إلى فهم مختلف تماماً للنص المترجم إذا لم يتم الانتباه لهذه العوامل. وفقاً لذلك، فإن للتنغيم علاقة وثيقة بالترجمة الشفوية.

وتشير البحوث إلى أن الطلاب والطالبات يدرسون اللغة العربية، لكن كثيراً من الطالبات لا يمارسها جيداً سواء في السكن أو في الفصل، حيث يملن في النطق والتنغيم إلى الإندونيسية أو لغتهن الأم، مما يغيّر المعنى ويجعل العربية غير سليمة في السمع والاستخدام. كما أن الاعتياد على طريقة النطق بلغة الأم يسبب صعوبة خاصة لمن يتعلم العربية حديثاً، وتظهر الأخطاء بوضوح في التعبير عن الشكر والاستفهام والتعجب نتيجة التنغيم غير الصحيح، حيث قد تصبح الجملة غامضة بين كونها سؤالاً أو خبراً (Syafni, 2023).

1.1. مشكلة الدراسة

تعد الترجمة الشفوية من اللغة العربية إلى التاميلية من أكثر التحديات صعوبة بسبب الاختلاف في النظام الصوتي بين اللغتين، وخاصة في التنغيم الذي يعد عنصراً مهماً في نقل المعنى أثناء الترجمة الشفوية، حيث إن أي خطأ فيه قد يغير معنى الكلام ويؤدي إلى فهم غير صحيح لدى المستمع. وتوضح الدراسات أن الطلاب والمترجمين يرتكبون أخطاء أثناء الترجمة

الشفوية بسبب عدم معرفتهم الكافية بالتنغيم، كما أظهرت دراسة (شهرزاد، 2011، ص. 457). وأن الطلاب لا يتقنون استخدام النغمة في اللغة العربية ولا يفهمون وظائفها المتعددة، مما يؤثر على جودة الترجمة. كما بينت الملاحظات وجود أخطاء لدى الطالبات في النبر والتنغيم عند التعبير عن مقاصدهن في الحوار سواء للسؤال أو الإخبار أو التعجب، إذ لم يلتزم بتنغيم صحيح، لاسيما في أسلوب السؤال والتعجب، فقد تريد الطالبة أن تسأل صديقها ولكن الجملة المنطوقة لا تفيد السؤال، وكذلك حينما تخبر بشيء ما فإن كلامها لا يأتي على صورة الإخبار، مما يؤدي إلى صعوبة في فهم الحوار من قبل المستمع إلا بالتكرار أو التأكيد. ومن بين عشرين شريكة في إحدى المحادثات، ست منهن لم يخطئن في التنغيم لكنهن أخطأن في مواضع أخرى، مما يدل على أن أغلب الطالبات لم يمارسن الحوار باللغة العربية ممارسة كافية (Syafni, 2023). لذلك، من الضروري دراسة هذا الموضوع بشكل أعمق لتوضيح واقع الطلبة في ممارسة التنغيم أثناء الترجمة الشفوية، وكذلك تحديد احتياجاتهم لدى طلبة قسم اللغة العربية بجامعة جنوب شرق سريلانكا.

2.1. أهداف الدراسة

1. توضيح واقع الطلبة في ممارسة التنغيم أثناء الترجمة الشفوية.
2. تحديد احتياجات الطلبة المتعلقة بممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية.

3.1. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذا البحث في تناوله التنغيم في الترجمة الشفوية بين اللغتين العربية والتاميلية لدى طلبة قسم اللغة العربية بجامعة جنوب شرق سريلانكا، مع توضيح واقع الطلبة في ممارسة التنغيم أثناء الترجمة الشفوية. كما يسعى البحث إلى تحديد احتياجاتهم التدريبية وتقديم مقترحات عملية لتطوير مهاراتهم، بما يساهم في تحسين جودة الترجمة الشفوية وتعزيز كفاءتهم اللغوية والترجمية.

2. الدراسات السابقة

دراسة Hafidhah Syafni (2023) بعنوان "تحليل أخطاء النبر والتنغيم في محادثة الطلبة اليومية باللغة العربية"، المنشورة في Lahjah Arabiyah: Jurnal Bahasa Arab dan Pendidikan Bahasa Arab، أكدت أن الطالبات يواجهن صعوبات متكررة في استخدام النبر والتنغيم الصحيح في الحوار اليومي باللغة العربية، إذ يخلطن أحيانا بين تنغيم السؤال والإخبار، سواء في الصف أو في المواقف اليومية مثل محطات القطارات. وتشمل الأخطاء من النواحي النحوية والصرفية، وضعف التحكم في نبر الكلام، إضافة إلى صعوبة التعبير عن المعنى المقصود وتمييز الكلام الذي يحتاج إلى جواب عن الكلام الإخباري. وتتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة التي أظهرت أن الأخطاء الصوتية والنطقية لدى الطلاب ترجع إلى ضعف فهم اللغة العربية، قلة التكرار والممارسة، وتأثير لهجة الأم، والفروق الفردية بينهم، مما يؤكد أهمية تطوير مهارات النبر والتنغيم عبر التدريبات العملية لتعزيز كفاءة الطلاب في المحادثة اليومية.

دراسة "العلاقة بين الأصوات العربية ومهارة الكلام لدى طلاب المعهد دار المخلصين في كوالا سمبانج"، كتبها شفى فوزية، طالبة جامعة السنة الإسلامية عام 2018. أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين استيعاب الأصوات العربية وكفاءة الطلاب في مهارة الكلام، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.749)، مما يدل على أن فهم الأصوات يؤثر بشكل كبير على كفاءة الطلاب في الكلام.

دراسة صادقة وماجد (2025) بعنوان "دراسة عن ممارسة النبر في الترجمة الشفوية بين اللغتين العربية والتاميلية لدى طالبة قسم اللغة العربية في جامعة جنوب شرق سريلانكا: الواقع والمأمول"، المنشورة في Abjadia: International Journal of Education، أظهرت أن الطلاب يواجهون صعوبات كبيرة في استخدام النبر عند الترجمة، حيث بلغت نسبة الأخطاء 73% وشملت أخطاء في تطبيق النبر، ترتيب الجمل، الأخطاء النحوية، وتغيير المعنى من الإثبات إلى النفي. وتعزى هذه المشكلات إلى قلة التدريب العملي، صعوبة تطبيق النبر في اللغة التاميلية، ضعف الوعي بأهميته، وغياب البرامج التعليمية والمختبرات الصوتية المتخصصة، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التدريب العملي لتحسين مهارات النبر في الترجمة الشفوية.

3. المنهجية والأدوات

اعتمد الباحثان في هذا البحث على الطريقتين الكمية والكيفية ضمن المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدين من الطريقتين الميدانية والمكتبية. فقد تمثلت الطريقة الميدانية في إجراء مقابلات مع أربعة محاضرين، بالإضافة إلى توزيع الاستبيانات على تسعة وثلاثين طالبا وطالبة متخصصين في اللغة العربية وآدابها، واللسانيات والترجمة من قسم اللغة العربية للعام الدراسي 2022/2021. أما الطريقة المكتبية فاستندت إلى المصادر المطبوعة والإلكترونية، بما في ذلك الكتب والبحوث والمقالات والرسائل الجامعية، وأسهمت في جمع المعلومات الأكاديمية والثقافية ذات الصلة بالدراسة. ولضمان دقة النتائج وموثوقيتها، استخدم الباحثان برنامج MS Excel لتحليل البيانات وتفسيرها.

4. المناقشة والنتائج

1. التنغيم في اللغة العربية

التنغيم لغة: النغمة هي جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وهي أيضا حسن النغمة، وجمعها نغمٌ، ونغمٌ (ابن منظور، د.ت، ص. 4490). وجاء في المعجم الوسيط أن النغمة تعني جرس الكلم، وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وهي صوت موقع (مولدة)، وجمعها أنغام وأنغاميم (أنيس، إبراهيم وآخرون، 2004، ص. 937).

التنغيم اصطلاحاً: حين ينطق الإنسان بلغته لا يحافظ على درجة صوتية واحدة في جميع الأصوات، إذ تختلف درجة الصوت بين الأصوات التي يتكون منها المقطع الواحد، وكذلك بين الكلمات (أنيس، إبراهيم وآخرون، 2004، ص. 937).

وقد عرفه كمال بشر بأنه موسيقى الكلام، حيث إن الكلام عند إلقائه يكتسي ألوانا موسيقية لا تختلف عن الموسيقى إلا في درجة التواءم والتوافق بين النغمات الداخلية التي تجعل الكلام متناغماً والجنابات (بشر، 2000، ص. 554). أما تمام حسان، فقد عرفه بأنه ارتفاع الصوت أو انخفاضه أثناء الكلام، وأضاف إليه وظيفة نحوية، وهي تحديد الإثبات والنفي في الجمل التي لا تحتوي على أداة استفهام (حسان، 1986، ص. 164). ويعد التنغيم ظاهرة صوتية مشتركة بين معظم اللغات، إذ يؤثر في تغيير دلالة المفردات دون أن يغيرها (الحمد، 2024، ص. 243). ويندرج التنغيم تحت الفونيمات فوق القطعية، وهي

أصوات لا يمكن تجزئتها، حيث إنها ترافق دائما الأصوات المقطعية، أو تبالغ في تبسيطها، أو تصاحبها وتؤثر على صوت اللغة (محمد أبو بكر، 2016، ص.84).

ولا يكون التنغيم إلا في الجملة، في حين يقع النبر على الكلمة، كما يطلق عليه أيضا موسيقى الكلام (عبد الله، 2009، ص.110).

ويؤدي التنغيم وظيفة تحديد الوحدات المعنوية الكبيرة في الخطاب، من خلال ربط المقاطع التركيبية للجملة ببعضها (أحمد البدراني، 2011، ص.110). وبهذا، يسهم التنغيم في التمييز بين الكلمات، وأداء المعاني النحوية واللغوية وكذلك نقل المعلومات غير اللغوية (عبد الله، 2009، ص.111). من هذا المنطلق، فالتنغيم يدل على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام، وهو يختلف بنغماته ولحونه وفقا لأنماط التراكيب والمواقف، ويساعد هذا الاختلاف على فهم المعنى المقصود (بشر، 1971، ص.212).

أنواع التنغيم ومستوياته ورموزه حسب درجة الصوت (عبد الله، 2009، ص.110)

أنواع التنغيم	حالة الحدوث	المستوى	الرمز
النغمة المنخفضة	ينتهي الكلام بدرجة إسماع منخفضة	المستوى الأول	↓
النغمة العادية	يكون في حالة الكلام العادي	المستوى الثاني	←
النغمة العالية	ينتهي الكلام بدرجة إسماع عالية	المستوى الثالث	↑
النغمة العالية جدا	يكون في الألفاظ الانفعالية كالدهشة أو الحزن أو الفرح أو الشديد	المستوى الرابع	↗

تقسيمات التنغيم على ضوء المقاطع (عبد الله، 2009، ص.110)

1. المستوية: وتنقسم إلى سفلى ومتوسطة وعالية، وتتكون من اجتماع عدد من المقاطع متحدة الدرجة؛ وتتمثل في: التقرير، والخبرة، والتذكير، والنصح، والإرشاد، وطلب الانتباه.
2. الهابطة: ولها ثلاث صور؛ عالية تليها منخفضة، وعالية تليها متوسطة، ومتوسطة تليها منخفضة؛ تتمثل في التمني، والتهكم، وإظهار الأسف والحزن.
3. الصاعدة: لها صورتان، منخفضة تليها متوسطة أو متوسطة تليها نغمة عالية؛ وتتمثل في الأمر، الرغبة، والتعجب، والاستفهام، والإثارة، والإهانة، والنهي.
4. الهابطة الصاعدة: تعني وجود مقطع درجته عالية تليها درجة أقل منها ثم درجة عالية أخرى؛ وتتمثل في الإنكار، والتوبيخ، والعتاب، والتعجيز، والإهانة، والسخرية.
5. الصاعدة الهابطة: تعني وجود درجة منخفضة في مقطع أو أكثر تليها نغمة أعلى منها، ثم نغمة منخفضة؛ وتتمثل في الحيرة، والتخبط.

وذلك كله ينتج عن الضغط على كلمة معينة أو مقطع معين ضمن الجملة دون غيره (أحمد البدراني، 2011، ص.107).

مثال:

هو ذاهب إلى الجامعة – التقرير إذا كانت النغمة مستوية.

هو ذاهب إلى الجامعة! – الدهسة إذا كانت النغمة صاعدة

هو ذاهب إلى الجامعة؟ - الاستفهام إذا كانت النغمة صاعدة

4.2. تحليل الاستبانة

وَرَّع الباحثان الاستبانات على جميع مجتمع الدراسة، وتم استرجاعها جميعاً إلا أنه استبعد استبانة منها نظراً لنقص البيانات فيها، فانعقد البحث تسعاً وثلاثين استبانة كما أجرى الباحثان المقابلات الشخصية مع أربعة من المحاضرين والمحاضرات. والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول 1: أعداد الطلاب والاستبانة الموزعة والمستبعدة

السنة	الجنس		عدد الطلبة	النسبة المئوية من الكل	العدد المستبعد	العدد المأخوذ
	الذكر	الأنثى				
السنة الثانية	07	13	20	50%	1	19
السنة الثالثة	01	04	05	13%	0	05
السنة الرابعة	6	9	15	37%	0	15
المجموع	14	26	40	100%	1	39

المصدر: الاستبانة

شارك في الاستبانة تسعة وثلاثون طالباً وطالبة (أربعة عشر طالباً وخمس وعشرون طالبة)، توزعت تخصصاتهم بين اللسانيات والترجمة بنسبة 67%، اللغة العربية والأدب العربي بنسبة 33%. وأظهرت النتائج أنَّ غالبية المشاركين يمارسون التنغيم في الترجمة الشفوية بدرجات متفاوتة؛ إذ يمارسه 2% بصورة دائمة، و13% بصورة متكررة، و67% أحياناً، و13% نادراً، بينما أفاد 3% بأنهم لا يمارسونه مطلقاً. أما فيما يتعلق بممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية بين العربية والتاميلية، فقد رأى 10% أنها سهلة، و26% أنها صعبة، في حين أكد 64% أنَّ سهولتها أو صعوبتها تتوقف على السياق. وبخصوص المعرفة بالتنغيم في اللغة العربية، صرح 18% بأنَّ معرفتهم عالية جداً، و31% بأنها عالية، و41% بأنها متوسطة، بينما وصف 10% معرفتهم بأنها ضعيفة. وفيما يخص دور التنغيم في جودة الترجمة الشفوية، أجمع 72% على أهميته، ورأى 15% أنَّه قد يكون مهماً، في حين لم يتمكن 13% من تحديد موقف واضح، دون أن ينفي أيَّ من المشاركين أهميته. أما التدريب العملي على التنغيم، فقد أشار 20% إلى تلقيهم تدريباً كافياً، و26% إلى تلقيهم تدريباً محدوداً، بينما أوضح 54% أنَّهم لم يتلقوا أيَّ تدريب، وهو ما يعكس الحاجة الملحة إلى تعزيز البرامج التدريبية في هذا المجال. وأخيراً، بيّنت النتائج أنَّ 33% من الطلبة يمتلكون خبرات عملية في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية، مقابل 67% ليست لديهم خبرات، وهو ما يؤكّد ضرورة إتاحة فرص تطبيقية عملية تسهم في تطوير مهاراتهم وصقل قدراتهم.

وإن الاستبانة تضمنت سبع جمل من اللغة العربية لتطبيق التنغيم في الترجمة الشفوية. ومن خلال هذه الجمل، تم تحديد أخطاء الطلبة في ممارسة التنغيم أثناء ترجمة الجمل شفوية من اللغة العربية إلى اللغة التاميلية.

4.2.1. التنغيم في الترجمة الشفوية

الجملة التالية متشابهة في الشكل الكتابي، لكنها تترجم إلى معان مختلفة بناء على درجة النغمة، يمكن أن يتغير معنى الجملة إلى استفهام أو تقرير أو تعجب أو غير ذلك.

الجملة (التنغيم)	الدرجة التنغيمية
1. زينب خرجت من المنزل سريعاً	نغمة هابطة
2. زينب خرجت من المنزل سريعاً	نغمة صاعدة
3. زينب خرجت من المنزل سريعاً	نغمة صاعدة جداً

ترجم خمسة وعشرون من الطلاب والطالبات (64%) الجملة الأولى ترجمة صحيحة بدرجة متوسطة، بينما أخطأ سبعة منهم (18%) بترجمة الجملة الخيرية إلى جملة استفهامية أو تعجبية دون مراعاة التنغيم، وأخطأ ثلاثة (8%) في ترتيب الجملة التاميلية، وأربعة (10%) في قواعد النحو التاميلي بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

ஸைனப் வீட்டிலிருந்து வேகமாக வெளியாகினாள்.

/səjnəp vi:ttɪlɪrundu ve:gama:gə vɛljɪa:ɡina:/. .

ترجم أحد عشر من الطلاب والطالبات (28%) الجملة الثانية ترجمة صحيحة، بينما أخطأت الأغلبية منهم، وعددهم واحد وعشرون (54%)، بترجمة الجملة الاستفهامية إلى جملة خبرية أو تعجبية دون مراعاة التنغيم بدرجة متوسطة، وأخطأ أربعة (10%) في ترتيب الجملة التاميلية، وثلاثة (8%) في قواعد النحو التاميلي بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

ஸைனப் வீட்டிலிருந்து வேகமாக வெளியாகினாளா?

/səjnəp vi:ttɪlɪrundu ve:gama:gə vɛljɪa:ɡina: [a: / ?

ترجم أربعة عشر من الطلاب والطالبات (36%) الجملة الثالثة ترجمة صحيحة، وأخطأت الأغلبية منهم، وعددهم تسعة عشر (49%)، بترجمة الجملة التعجبية إلى جملة خبرية واستفهامية دون مراعاة التنغيم بدرجة متوسطة، في حين أخطأ خمسة طلاب (13%) في ترتيب الجملة التاميلية، وطالب واحد (2%) في قواعد النحو التاميلية بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

ஸைனபா! இவ்வளவு வேகமாக வீட்டிலிருந்து வெளியாகினாள்

/səjnəba: ! iɪvɐlɐvu ve:gama:gə vi:ttɪlɪrundu vɛljɪa:ɡina:/. /

يوضح الجدول رقم (2) واقع الطلبة في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية.

الجدول 2: واقع الطلبة في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية

الجملة	نوع الخطأ	التكرار	النسبة المئوية
الجملة الأولى	ترجمة الجملة الخيرية إلى جملة استفهامية وتعجبية	7	18%

3	8%	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية
4	10%	الأخطاء النحوية
21	54%	الجملة الثانية
4	10%	ترجمة الجملة للاستفهامية إلى جملة خبرية وتعجبية
3	8%	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية
3	8%	الأخطاء النحوية
19	49%	الجملة الثالثة
5	13%	ترجمة الجملة التعجبية إلى جملة استفهامية وخبرية
5	13%	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية
1	2%	الأخطاء النحوية

المصدر: من إعداد الباحثين

الجملة التالية تحتوي على جملة استفهامية تترجم إلى معان مختلفة بناء على درجة النغمة، مثل الجملة التقريرية، أو الاستفهام الإنكاري، أو التعجب. أما الجملة الأخيرة، فهي جملة نداء حذفت منها أداة النداء، ويمكن ترجمتها من خلال درجة النغمة.

الجملة	الدرجة التنغيمية
4. أعلمت أن عمرا ذهب	مستوية إلى هابطة
5. كيف قام زيد بهذا	صاعدة متعجبة
6. أين اختفى النجم فجأة	صاعدة حادة (جدا)
7. محمد استعد لامتحان النهائي	نغمة صاعدة في (محمد)

ترجم أحد عشر من الطلاب والطالبات (30%) الجملة الرابعة ترجمة صحيحة، وأخطأت الأغلبية منهم، وعددهم واحد وعشرون (57%). بترجمة الجملة الأمر إلى جملة استفهامية دون مراعاة التنغيم بدرجة متوسطة، في حين أخطأ اثنان (5%) في ترتيب الجملة التاميلية، وثلاثة (8%) في قواعد النحو التاميلية بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

உமர் புறப்பட்டுவிட்டான் என்பதை அறிந்துகொள்.

/ʊmər purəppəṭṭuvittā:n ɛnbəðəj əriṇḍuɡol./

ترجم تسعة من الطلاب والطالبات (23%) الجملة الخامسة ترجمة صحيحة، وأخطأت الأغلبية منهم، وعددهم أربعة وعشرون من الطلاب والطالبات (62%). بترجمة الجملة الإنكارية إلى جملة استفهامية دون مراعاة التنغيم بدرجة متوسطة، في حين أخطأ أربعة من الطلاب والطالبات (10%) في ترتيب الجملة التاميلية، واثنان (5%) في قواعد النحو التاميلية بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

சைத் இதனை செய்திருக்க முடியாது

/tʃəjt̪ iṭṭənəj sejd̪irukkə mud̪ija:ɖu. /

ترجم اثنا عشر من الطلاب والطالبات (31%) الجملة السادسة ترجمة صحيحة، وأخطأت الأغلبية منهم، وعددهم عشرون (51%)، بترجمة الجملة التعجبية إلى جملة استفهامية دون مراعاة التنغيم بدرجة متوسطة، في حين أخطأ ثلاثة (8%) في ترتيب الجملة التاميلية، وأربعة (10%) في قواعد النحو التاميلية بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

ஐயோ! நட்சத்திரம் திரென எங்கோ மறைந்துவிட்டது
/əjjo! nətʃəttirəm t̪ri:renə ɛnggo mərəjnd̪uɪtt̪ədu/ .

ترجم ستة عشر من الطلاب والطالبات (41%) الجملة السابعة ترجمة صحيحة، وأخطأ ستة عشر (41%) بترجمة الجملة النداء إلى جملة خبرية دون مراعاة التنغيم، في حين أخطأ أربعة (10%) في ترتيب الجملة التاميلية، وثلاثة (8%) في قواعد النحو التاميلية بدرجة قليلة.

الترجمة الصحيحة:

முஹம்மதே! நீ இறுதிப் பரீட்சைக்குத் தயாராகு.
/mʊhəmməde! ni: ɪruɖip pəri:tt̪əjkkut̪ t̪əja:ra:gu. /

يوضح الجدول رقم (3) واقع الطلبة في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية.

الجدول 3: واقع الطلبة في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية

الجملة	نوع الخطأ	التكرار	النسبة المئوية
الجملة الرابعة	ترجمة الجملة الأمر إلى جملة استفهامية	21	57%
	الأخطاء في ترتيب الجملة التاميلية	2	5%
	الأخطاء النحوية	3	8%
الجملة الخامسة	ترجمة الجملة الإنكارية إلى جملة استفهامية	24	62%
	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية	4	10%
	الأخطاء النحوية	2	5%
الجملة السادسة	ترجمة الجملة التعجبية إلى جملة استفهامية	20	51%
	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية	3	8%
	الأخطاء النحوية	4	10%
الجملة السابعة	ترجمة الجملة النداء إلى جملة خبرية	16	41%
	أخطاء في ترتيب الجملة التاميلية	4	10%
	الأخطاء النحوية	3	8%

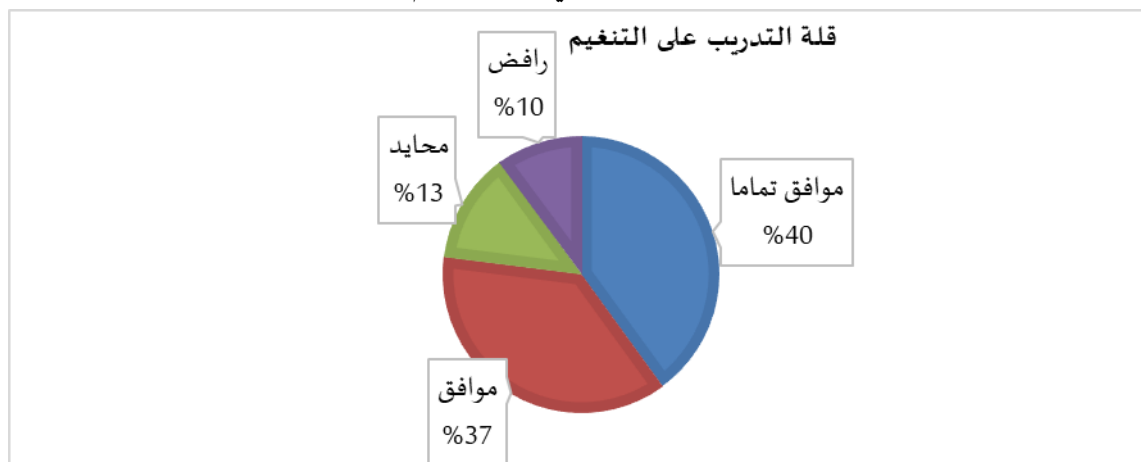
المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.4. العوامل التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء المرتبطة بالتنغيم في الترجمة الشفوية

أ. قلة التدريب على التنغيم

تعد قلة التدريب على التنغيم من أسباب وقوع الأخطاء. بناء على الإحصائيات، وافق ستة عشر من الطلاب والطالبات (40%) تماماً على هذا السبب، ووافق منهم خمسة عشر (37%) بشكل عام، بينما كان خمسة منهم (13%) محايدين، ورفض أربعة (10%) أن تكون قلة التدريب سبباً لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل (1) هذه النتائج.

الشكل 1: قلة التدريب على التنغيم

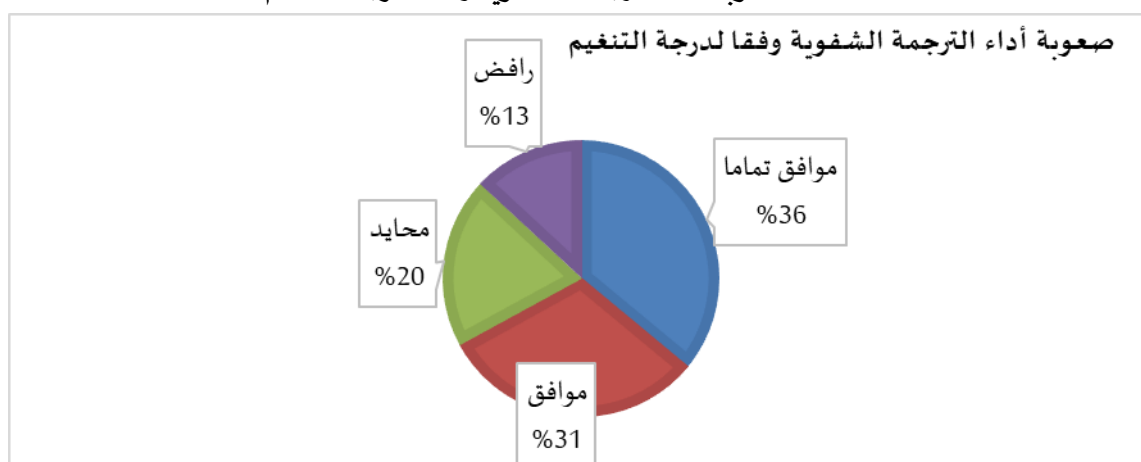


المصدر: من إعداد الباحثين

ب. صعوبة أداء الترجمة الشفوية وفقاً لدرجة التنغيم

تعد صعوبة أداء الترجمة الشفوية وفقاً لدرجة التنغيم أحد الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء. استناداً إلى الإحصائيات، وافق أربعة عشر من الطلاب والطالبات (36%) تماماً على هذا السبب، ووافق اثنا عشر (31%) بشكل عام، بينما كان ثمانية (20%) محايدين، ورفض خمسة (13%) اعتبار ذلك سبباً لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل رقم (2) هذه النتائج.

الشكل 2: صعوبة أداء الترجمة الشفوية وفقاً لدرجة التنغيم

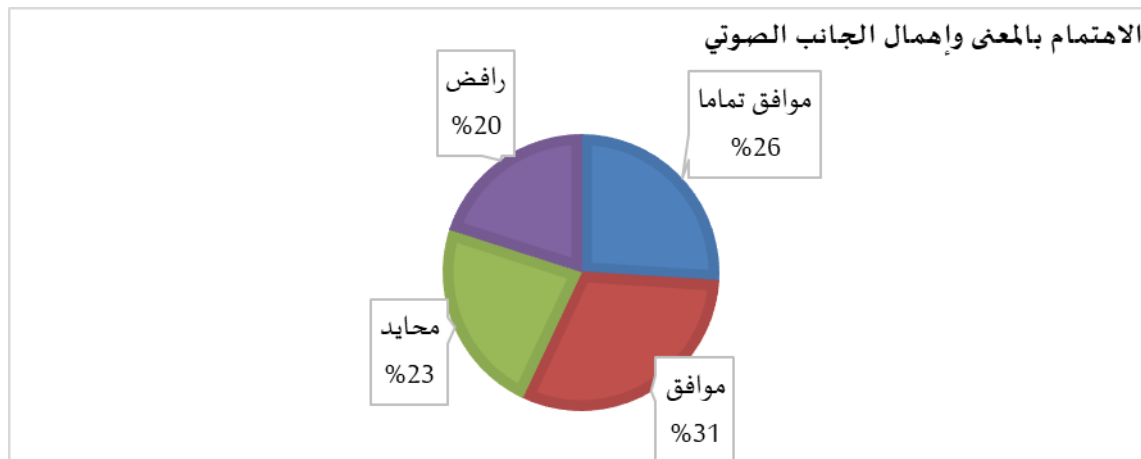


المصدر: من إعداد الباحثين

ج. الاهتمام بالمعنى وإهمال الجانب الصوتي

يعد الاهتمام بالمعنى وإهمال الجانب الصوتي من أسباب وقوع الأخطاء في التنغيم. استنادا إلى الإحصائيات، وافق عشر من الطلاب والطالبات (26%) تماما على هذا السبب، ووافق اثنا عشر منهم (31%) بشكل عام، بينما كان تسعة (23%) محايدين، ورفض ثمانية (20%) اعتبار ذلك سببا لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل رقم (3) هذه النتائج.

الشكل 3: الاهتمام بالمعنى وإهمال الجانب الصوتي

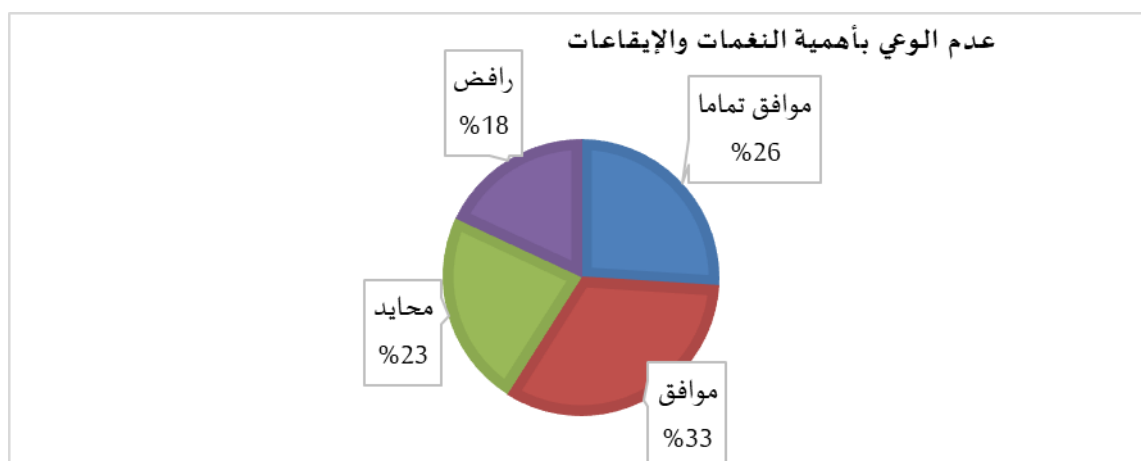


المصدر: من إعداد الباحثين

د. عدم الوعي بأهمية النغمات والإيقاعات

يعد عدم الوعي بأهمية النغمات والإيقاعات من أسباب وقوع الأخطاء في الترجمة الشفوية. استنادا إلى الإحصائيات، وافق عشر من الطلاب والطالبات (26%) تماما على هذا السبب، ووافق ثلاثة عشر منهم (33%) بشكل عام، بينما كان تسعة (23%) محايدين، ورفض سبعة (18%) اعتبار ذلك سببا لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل (4) هذه النتائج.

الشكل 4: عدم الوعي بأهمية النغمات والإيقاعات

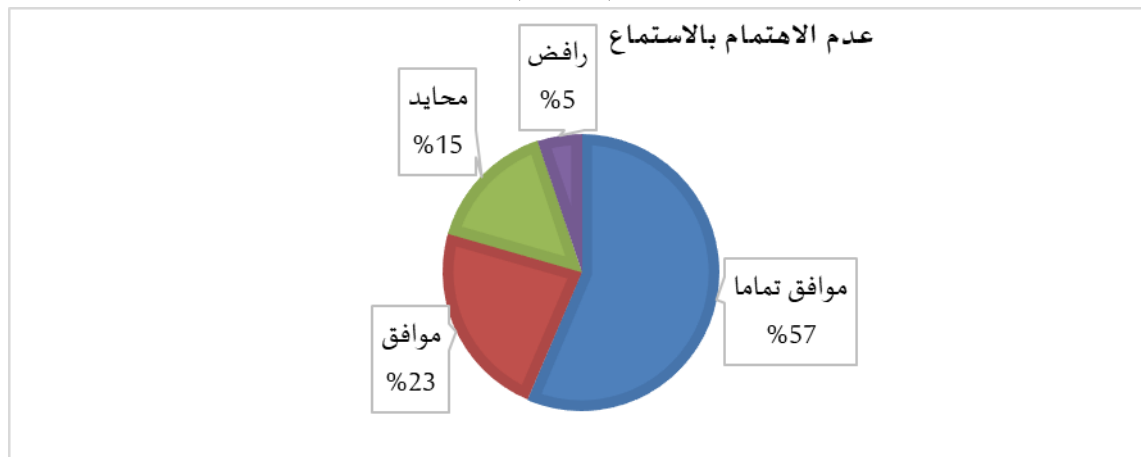


المصدر: من إعداد الباحثين

ت. عدم الاهتمام بالاستماع

يعد عدم الاهتمام بالاستماع من أسباب وقوع الأخطاء في الترجمة الشفوية. استنادا إلى الإحصائيات، وافق اثنان وعشرون من الطلاب والطالبات (57%) تماما على هذا السبب، ووافق تسعة منهم (23%) بشكل عام، بينما كان ستة (15%) محايدين، ورفض اثنان (5%) اعتبار ذلك سببا لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل (5) هذه النتائج.

الشكل 5: عدم الاهتمام بالاستماع

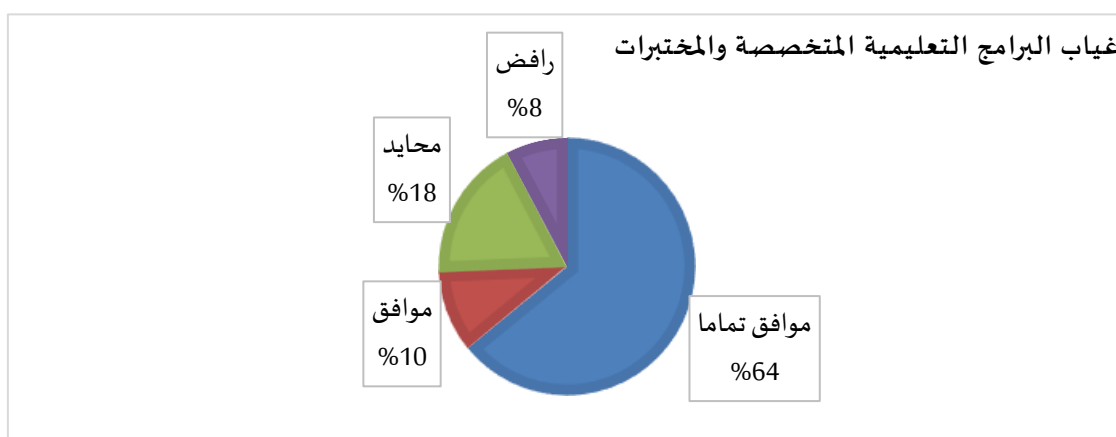


المصدر: من إعداد الباحثين

ث. غياب البرامج التعليمية المتخصصة والمختبرات لتدريس التنغيم

يعد غياب البرامج التعليمية المتخصصة والمختبرات لتدريس الظواهر الصوتية من أسباب وقوع الأخطاء. استنادا إلى الإحصائيات، وافق خمسة وعشرون من الطلاب والطالبات (64%) تماما على هذا السبب، ووافق أربعة منهم (10%) بشكل عام، بينما كان سبعة (18%) محايدين، ورفض ثلاثة (8%) اعتبار ذلك سببا لهذه الأخطاء. ويظهر الشكل رقم (6) هذه النتائج.

الشكل 6: غياب البرامج التعليمية المتخصصة والمختبرات

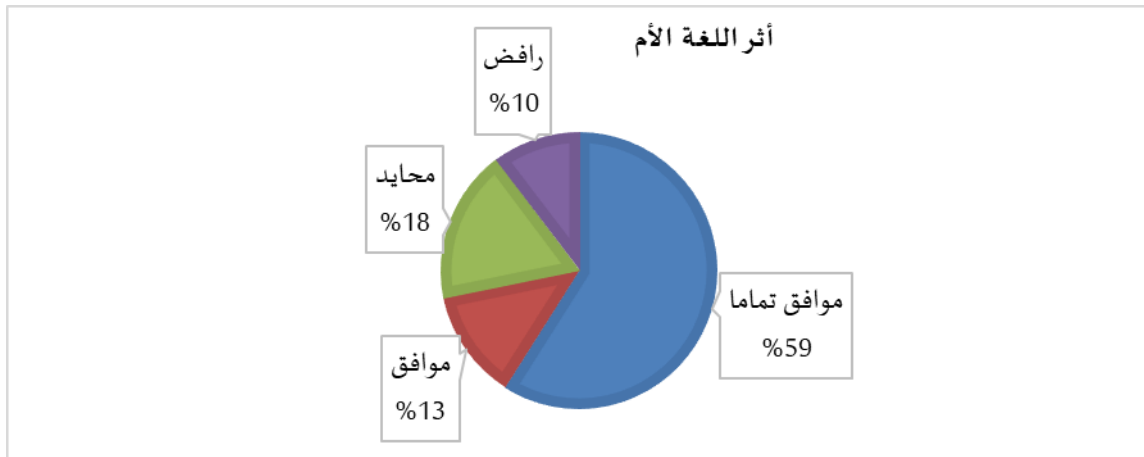


المصدر: من إعداد الباحثين

ع. أثر اللغة الأم

يعدّ أثر اللغة الأم من أسباب وقوع الأخطاء. وبناء على الإحصائيات، وافق ثلاثة وعشرون من الطلاب والطالبات (59%) تماماً على هذا السبب، ووافق خمسة (13%) بشكل عام، بينما كان سبعة (18%) محايدين، ورفض أربعة (10%) اعتبار ذلك سبباً لهذا الضعف. ويعرض الشكل رقم (7) هذه النتائج.

الشكل (7): أثر اللغة الأم

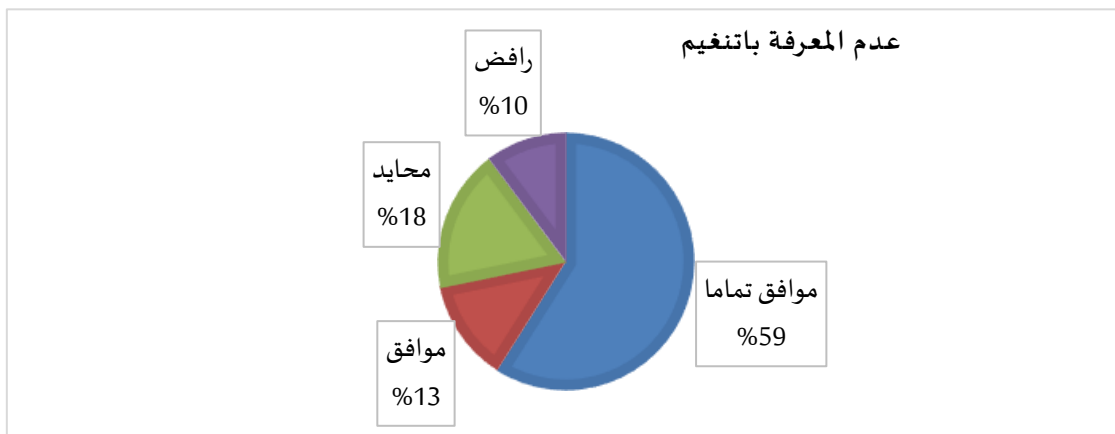


المصدر: من إعداد الباحثين

غ. عدم المعرفة بالظواهر الصوتية

يعدّ عدم المعرفة بالتنغيم من العوامل المؤثرة في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية، مما يسهم في ضعف المهارات المرتبطة بها. وحسب الإحصائيات، وافق ثلاثة وعشرون من الطلاب والطالبات بنسبة 59% تماماً على هذا السبب، ووافق خمسة بنسبة 13% بشكل عام، بينما كان سبعة بنسبة 18% محايدين، ورفض أربعة بنسبة 10% اعتبار ذلك سبباً لهذا الضعف. ويعرض الشكل رقم (8) هذه النتائج.

الشكل (8): عدم المعرفة بالتنغيم



المصدر: من إعداد الباحثين

4.3. أسئلة المقابلات الشخصية

أجرى الباحثان مقابلات شخصية مع أربعة محاضرين بهدف التعرف إلى أثر التنغيم في الترجمة الشفوية، وتوضيح واقع الطلبة في ممارسته، وتحديد احتياجاتهم المرتبطة به، وقد تبينت النتائج على النحو التالي:

1. هل تعتقد أن التنغيم يلعب دورا هاما في جودة الترجمة الشفوية؟

عند طرح هذا السؤال على المشاركين، أجمعوا جميعا على أن التنغيم يؤثر بشكل كبير على جودة الترجمة الشفوية، إذ يساعد في توضيح معنى الجمل.

2. هل يرتكب الطلاب أخطاء في التنغيم عند الترجمة الشفوية؟

عندما سأل الباحثان هذا السؤال المشاركين، أجاب جميعهم بأن الطلاب يرتكبون أخطاء في الترجمة الشفوية في ممارسة التنغيم. غالبا ما تكون هذه الأخطاء نتيجة لعدم إدراكهم لتأثير التنغيم على المعنى.

3. ما هي الأخطاء التي لاحظتها في التنغيم عند التعبير في الترجمة الشفوية؟

أشار المشاركون إلى عدة أخطاء، منها عدم الانتباه إلى التنغيم في اللغة المصدر، وعدم مراعاة درجة التنغيم عند الترجمة الشفوية إلى اللغة الهدف. كما يخلط الطلاب أحيانا بين الجمل الاستفهامية والنهي والنفي والتعجب، معتقدين أنها جمل تقريرية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الطلاب يدرسون القواعد النحوية والصرفية، لكنهم لا يهتمون اهتماما كافيا للاستماع والتحدث، مما يضعف مهاراتهم في الترجمة الشفوية، رغم أهمية هذين الجانبين مثل القراءة والكتابة في الترجمة التحريرية. ويتحدث الطلاب لغتهم الأم، التاميلية، بسهولة ودون تردد، نظرا لاهتمامهم الكبير بها، بينما لا يمنحون اللغة العربية نفس الاهتمام، مما يؤدي إلى ارتكابهم أخطاء في التنغيم أثناء الترجمة الشفوية.

4. ما هي الأسباب التي تؤدي إلى وقوع أخطاء في التنغيم أثناء الترجمة الشفوية؟

سأل الباحثان المشاركين هذا السؤال، وأجابوا بأن الطلاب لا يهتمون بالاستماع إلى الفيديوهات والتسجيلات الصوتية باللغة العربية، وقد ضعفت رغبتهم في الاستماع إليها. كما أنهم لا يهتمون كثيرا بالتنغيم أثناء التدريب على الترجمة الشفوية، ولا يدركون تأثير ذلك على الترجمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في المعرفة بالتنغيم في اللغتين المصدر والهدف، وعدم العناية به، وعدم إعطائه الأهمية الكافية. كما يفتقرون إلى المعرفة بكيفية استخدام التنغيم وفهم معانيه تبعا لدرجة التنغيم. إلى جانب ذلك، يعانون من ضعف في فهم علم الصرف فيما يتعلق بالتنغيم، ونقص في التعليم المتخصص الذي يركز على هذه الجوانب.

5. هل لديك تجارب حول تأثير التنغيم على دقة الترجمة الشفوية؟

أجاب بعض المشاركين: نعم، التنغيم مهم في العديد من الحالات. على سبيل المثال، في الترجمة الشفوية، إذا لم يتم الانتباه إلى التنغيم الذي يشير إلى السؤال، قد يتحول المعنى إلى جملة خبرية، مما يؤدي إلى فهم خاطئ لدى المستمع. وأحيانا، عندما يسأل الطلاب في المحاضرة: "فهمت؟"، فإنهم يفهمونها كجملة استفهامية ويجيبون بشكل صحيح.

6. ما الحلول التي تقترحها لتحسين ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية؟

سأل الباحثان هذا السؤال للمشاركين، فقدموا بعض الحلول، وهي:

- تقسيم الطلاب والطالبات إلى مجموعات تتراوح بين 30 و40 طالبا وطالبة في قاعات المحاضرات، إذ يساعد ذلك على تحديد من يتحدث باللغة العربية ومن لا يتحدث بها، مع التركيز على التنغيم. وبعد ذلك، يمكن تقييم الطلاب والطالبات بناء على قدرتهم على التحدث باللغة العربية مع مراعاة التنغيم الصحيح.
- تقديم تدريب مكثف للطلاب والطالبات لتمييز أنماط التنغيم المختلفة وفهم معانيها بدقة.
- إدراج برامج تعليمية متخصصة لدراسة التنغيم ضمن المناهج الدراسية.
- زيادة الوعي بأهمية التنغيم من خلال أمثلة عملية وتمارين تفاعلية.
- إنشاء مختبر مخصص لتعلم اللغة وتعليمها.
- وجوب استخدام اللغة العربية كلغة وحيدة خلال المحاضرات، إذ يسهم ذلك في تعزيز إلمام الطلاب والطالبات باللغة العربية وزيادة مهاراتهم فيها. علاوة على ذلك، فإن توفير بيئة يتعرض فيها الطلاب والطالبات للغة العربية بانتظام يساعدهم على التكيف مع اللغة، مما يعزز مهاراتهم في التحدث والاستماع، وفي النهاية يساهم في تحسين إتقانهم للغة بشكل عام.

4.4. النتائج

توصل الباحثان إلى عدة نتائج، وهي كما يأتي:

- توجد علاقة مباشرة بين التنغيم والترجمة الشفوية، ويؤثر ذلك في تمييز الاستفهام والتعجب والخبر.
- يمارس معظم الطلبة (67%) التنغيم في الترجمة الشفوية أحيانا، بينما يمارسه عدد قليل منهم (2%) بانتظام، و(15%) يمارسونه غالبا، و(13%) يمارسونه نادرا، في حين أجاب عدد قليل (3%) بعدم ممارستهم له.
- إن ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية تعتمد بدرجة كبيرة على السياق لتحديد مدى سهولتها لدى الطلاب (64%)، حيث اعتبرها (10%) أمرا سهلا، بينما وجدها (26%) أمرا صعبا.
- معرفة الطلبة بالتنغيم: تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة 18% من الطلبة يمتلكون معرفة عالية جدا، في حين بلغت نسبة من لديهم معرفة عالية 31%، أما الذين يتمتعون بمعرفة متوسطة فقد شكّلوا 41%، في حين لم تتجاوز نسبة ذوي المعرفة الضعيفة 10% فقط.
- لم تكن لدى الطلاب (67%) تجارب في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية.
- لم يحصل معظم الطلاب (54%) على تدريب علمي كاف على ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية، في حين حصل (20%) فقط على تدريب كاف، بينما حصل (26%) على تدريب بسيط.
- إن معظم الطلبة (64%) ارتكبوا أخطاء في ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية. هذه الأخطاء تضمنت: أخطاء في ترجمة الجمل إلى صيغ السؤال أو الخبر أو التعجب وفقا لدرجة التنغيم ومقاصدها (46%)، وأخطاء في ترتيب الجمل التاميلية (10%)، وأخطاء نحوية (8%).

أما الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء في التنغيم، فهي كما يأتي:

- قلة التدريب على التنغيم.
- صعوبة ممارسة التنغيم في اللغة التاميلية أثناء الترجمة الشفوية.
- التركيز المفرط على المعنى الدلالي وإهمال الجانب الصوتي.
- نقص الوعي بأهمية النغمات والإيقاعات.
- قلة الاهتمام بالاستماع
- غياب البرامج التعليمية والمختبرات المتخصصة في تدريس التنغيم.
- أثر اللغة الأم
- عدم المعرفة بالتنغيم

5. الخلاصة

خلص هذا البحث إلى أن ممارسة التنغيم في الترجمة الشفوية تمثل عاملاً أساسياً لضمان دقة نقل المعنى والحفاظ على التواصل الفعال بين المتحدث والمستمع. وقد وجد الباحثان أن نسبة كبيرة من الطلبة يخطئون في ممارسة التنغيم عند الترجمة الشفوية، حيث بلغت نسبة الأخطاء 64%، شملت: أخطاء في ترجمة الجمل شفويا تبعا لدرجة النغمة، مثل ترجمة السؤال على أنه إخبار أو العكس (46%)، وأخطاء في ترتيب الجمل التاميلية (10%)، وأخطاء نحوية (8%). وتعود هذه الأخطاء إلى قلة التدريب العملي على التنغيم، وصعوبة تطبيقه في اللغة التاميلية أثناء الترجمة الشفوية، إضافة إلى التركيز المفرط على المعنى الدلالي مع إهمال الجانب الصوتي، ونقص الوعي بأهمية النغمات والإيقاعات، وضعف مهارات الاستماع، وغياب البرامج التعليمية والمختبرات المتخصصة في تعليم التنغيم، وأثر اللغة الأم، وعدم المعرفة عن التنغيم.

6. التوصيات

- تقسيم الطلاب إلى مجموعات تتراوح بين 30 إلى 40 طالبا، مما يساعد على تحديد من يتحدث ومن لا يتحدث باللغة العربية، مع التركيز على التنغيم. وبعد ذلك، يمكن تقييم الطلاب بناء على قدرتهم على التحدث باللغة العربية مع مراعاة التنغيم.
- تقديم تدريب مكثف للطلاب على التمييز بين التنغيم المختلفة وفهم معانيها بدقة.
- إدراج برامج تعليمية مخصصة لدراسة والتنغيم ضمن المناهج الدراسية.
- تعزيز الوعي بأهمية التنغيم من خلال تقديم أمثلة عملية وتمارين تفاعلية.
- إنشاء مختبر مخصص لتعلم اللغة وتعليمها، مما يوفر بيئة تعليمية متخصصة تساهم في تعزيز المهارات الصوتية.
- ضرورة استخدام اللغة العربية فقط أثناء المحاضرات، لتشجيع الطلاب على التحدث والاستماع إليها بشكل منتظم، مما يعزز إتقانهم لها.

- الاعتماد على مقاطع فيديو توضّح أثر التنغيم في الترجمة الشفوية، وتوظيفها في تدريب الطلبة لتعزيز مهارات الطلبة التطبيقية في هذا المجال.

بيان الإفصاح

لم يُبلِّغ المؤلفان عن أي تضاربٍ محتملٍ في المصالح.

المراجع

- أنيس، إبراهيم. (1999). *الأصوات اللغوية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بشر، كمال. (2000). *علم الأصوات*. القاهرة: دار غريب.
- أغلو، محمد بك. (2020). أثر النبر والتنغيم في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. *مجلة التواصلية*، 6(3) 581-551. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/294/6/3/133386>
- إبراهيم، عيد. (2015). دلالة ظاهرة التنغيم في اللغة العربية. *مجلة كلية التربية العلمية*، (1)، 93-74. <https://journals.uob.edu.ly/FESJ/article/download/184/111>
- حسان، تمام. (1986). *مناهج البحث في اللغة*. المغرب: دار الثقافة.
- الحمد، غانم قدوري. (2024). *المدخل إلى علم الأصوات*. الرياض: مكتبة الرشيد.
- خديجة، صالح الحسيني. (2023). أثر التنغيم في توجيه معاني الاستفهام خطبة السيدة زينب رضي الله عنها في الكوفة أنموذجا. *مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية*، 23(2)، 580-571. <https://alqurtas.alandaluslibya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/download/806/707>
- رحمة، ستي. (2016). *التنغيم وأثره في المعنى في البرنامج المكثف لتعليم اللغة العربية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانق: دراسة تحليلية الصوتية* (أطروحة البكالوريوس). كلية العلوم الإنسانية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانق. <https://etheses.uin-malang.ac.id/5639/1/12310033.pdf>
- سامي عوض، عادل نعام. (2006). دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، 28(1)، 109-87. <https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/humlitr/article/view/5603>
- عماد، عبد الباقي. (2020). أثر النبر والتنغيم في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. *مجلة التواصلية*، 6(17)، 551-581. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/294/6/3/133386>
- عيد، إ. أ. س. (2015). دلالة ظاهرة التنغيم في اللغة العربية. *مجلة كلية التربية - جامعة الأقصى*، 1، 92-74.
- غبرينا رزقي. (2023). *التنغيم ومعانيه في فيلم "ألفيا ٢٠٥٣" لربيع سويدان دراسة صوتية* (رسالة بكالوريوس). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرانيري الإسلامية الحكومية.
- محمد الموسوي، مناف مهدي. (1998). *علم الأصوات اللغوية*. بيروت-لبنان: مكتبة المهتدين الإسلامية.



- Alsaati, Z. & Akreş, H. (2024). Zorluklar ve Çözümler Arasında Simültane Çeviri. *RumeliDE Dil ve Edebiyat Araştırmaları Dergisi*, (38), 1131-1142.
<https://doi.org/10.29000/rumelide.1440011>
- Jasim, A. A. W., & Al-Azzawi, M. B. K. (2010). Intonation in English-Arabic Consecutive Interpreting. *Adab AL Rafidayn*, 40(58), 46- 83. <https://www.iasj.net/iasj/article/30617>
- Majid, M. H. M., Rizvi, A. M. M., Faheema, M. S. F., & Zunoomy, M. S. (2022, September 28). A contrastive study on allophones between Tamil, English, and Arabic languages. In Proceedings of the 9th International Symposium 2022 on Socio-economic Development through Arabic and Islamic Studies. Faculty of Islamic Studies and Arabic Language, South Eastern University of Sri Lanka. <https://ir.lib.seu.ac.lk/handle/123456789/6486>
- Seedah, A. A. K. A. H. (2019). The use of phonemes in syntax in teaching Arabic as a second language. *Ijaz Arabi Journal of Arabic Learning*, 2(2), 92-106.
<http://ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/article/view/6613>
- Khoirurrijal, K., & Erlina, E. (2019). The Arabic Speaking Skill: Its Components, Objectives, and Assessment. *International Journal of Arabic Language Teaching*, 1(01), 30-41. <https://e-journal.metrouniv.ac.id/IJALT/article/view/1605>
- Syafni, H. (2023). An Analysis of Stress and Intonation Errors in Students' Daily Arabic Conversations. *Lahjah Arabiyah: Jurnal Bahasa Arab dan Pendidikan Bahasa Arab*, 4(2), 199-210. <https://journal.ibrahimy.ac.id/index.php/Lahjah/article/view/2964>
- Shathifa, M.C.S., Majid, M. H. M. (2025). An Investigation into the Practice of Stress Patterns in Arabic–Tamil Oral Translation Among Students of the Department of Arabic Language at South Eastern University of Sri Lanka: Reality and Aspirations. *Abjadia: International Journal of Education*, 10(3), 552-565. <https://doi.org/10.18860/abj.v10i3.32821>
- Shathifa, M.C.S., Shehadeh Saleh, A. A. (2024) Similarities and differences between phonological phenomena in Arabic and Tamil languages: syllable-focused study. *Al-Jawhar: Journal of Arabic Language*, 2(1), 2988-6651.
<https://ejournal.diwanpustaka.com/aljawhar/article/view/39>
- Shathifa, M.C.S., Shehadeh Saleh, A. A. (2024). Supra-Segmental Phonemes in the Arabic and Tamil Languages: A Contrastive Study in Stres and Intonation. *Sri Lankan Journal of Arabic and Islamic Studies and Arabic Language*, 7(1), 31-40.
https://www.seu.ac.lk/sljais/paper_counter.php?pno=pv2i2n1
- Zaidi, A. H., Nadeem, M., & Gill, A. R. (2019). Comparative study of stress and anxiety in learning of foreign languages (Arabic and English) at elementary school level in Punjab. *Pakistan Journal of Social Sciences*, 39(2), 513-521.
<http://pjss.bzu.edu.pk/index.php/pjss/article/download/677/612>

Romanization of Arabic Bibliography

- Anis, Ibrahim. (1999). *Al-Aswat Al-Lughawiyya [Phonetic Sounds]*. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
- Bishr, Kamal. (2000). *Ilm Al-Aswat [Phonetics]*. Cairo: Dar Gharib.
- Aghlou, Muhammad Bek. (2020). Athar Al-Nabr wa Al-Tanghim fi Ta'lim Al-Lugha Al-Arabiyya li Ghayr Al-Natiqin Biha [The Effect of Stress and Intonation in Teaching Arabic to Non-Native Speakers]. *El-Tawasoliya Journal*, 6(3), 551-581.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/294/6/3/133386>
- Ibrahim, Eid. (2015). Dalalat Dhahirat Al-Tanghim fi Al-Lugha Al-Arabiyya [The Semantic Function of Intonation in Arabic]. *Journal of the Faculty of Education*, (1), 74-93.
<https://journals.uob.edu.ly/FESJ/article/download/184/111>
- Hassan, Tammam. (1986). *Manahij Al-Bahth fi Al-Lugha [Research Methods in Language]*. Morocco: Dar Al-Thaqafa.
- Al-Hamad, Ghanem Qaddouri. (2024). *Al-Madkhal ila Ilm Al-Aswat [Introduction to Phonetics]*. Riyadh: Al-Rashid Library.
- Khadija, Saleh Al-Husseini. (2023). Athar Al-Tanghim fi Tawjih Ma'ani Al-Istifham: Khutbat Al-Sayyida Zaynab fi Al-Kufa Namoudhajan [The Role of Intonation in Directing Interrogative Meaning: A Case Study of Lady Zaynab's Speech in Kufa]. *Al-Qurtas Journal for Human and Applied Sciences*, 23(2), 571-580.
<https://alqurtas.alandaluslibya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/download/806/707>
- Rahma, Siti. (2016). Al-Tanghim wa Atharuhu fi Al-Ma'na fi Al-Barnamij Al-Mukaththaf li Ta'lim Al-Lugha Al-Arabiyya: Dirasa Sawtiyya Tahliliyya [Intonation and Its Effect on Meaning in the Intensive Program for Teaching Arabic: A Phonetic Analytical Study] (Bachelor's thesis). Faculty of Humanities, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University, Malang.
<https://etheses.uin-malang.ac.id/5639/1/12310033.pdf>
- Sami Awad, Adel Naama. (2006). Dawr Al-Tanghim fi Tahdid Ma'na Al-Jumla Al-Arabiyya [The Role of Intonation in Determining the Meaning of the Arabic Sentence]. *Latakia University Journal for Studies and Scientific Research*, 28(1), 87-109.
<https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/humlitr/article/view/5603>
- Imad, Abdul-Baqi. (2020). Athar Al-Nabr wa Al-Tanghim fi Ta'lim Al-Lugha Al-Arabiyya li Ghayr Al-Natiqin Biha [The Effect of Stress and Intonation in Teaching Arabic to Non-Native Speakers]. *El-Tawasoliya Journal*, 6(17), 551-581.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/294/6/3/133386>



- Eid, I. A. S. (2015). Dalalat Dhahirat Al-Tanghim fi Al-Lugha Al-Arabiyya [The Semantic Function of Intonation in Arabic]. *Journal of the Faculty of Education – Al-Aqsa University*, 1, 74-92.
- Ghobrina, Rizki. (2023). Al-Tanghim wa Ma'anihi fi Film “Alfiya 2053” li Rabie Souidan: Dirasah Sawtiyya [Intonation and Its Meanings in the Film “Alfiya 2053” by Rabie Souidan: A Phonetic Study] (Bachelor's thesis). Faculty of Arts and Humanities, Ar-Raniry State Islamic University.
- Muhammad Al-Mousawi, Manaf Mahdi. (1998). *Ilm Al-Aswat Al-Lughawiyya [Linguistic Phonetics]*. Beirut, Lebanon: Al-Muhtadeen Islamic Library.

Optimal Relevance in Interpreting and Translating Processes

Aalaa Yaseen Hassan¹ & Mahasin Abdulqadir Hasan²

¹University of Baghdad, Baghdad, Iraq

²Al-Nisour University College, Baghdad, Iraq

Corresponding author 1: alaa.y@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Corresponding author 2: mahasen.a.english@nuc.edu.iq

ORCID iD 1  : 0000-0002-9970-0458

ORCID iD 2  : 0009-0006-9571-0719

Received	Accepted	Published online
13/03/2025	03/07/2025	29/08/2025

 : 10.63939/ajts.c5bkwq77

Cite this article as: Hassan, A. Y., & Hasan, M. A. (2025). Optimal Relevance in Interpreting and Translating Processes. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 43-58. <https://doi.org/10.63939/ajts.c5bkwq77>

Abstract

This study investigates the types of difficulties faced by translators in achieving optimal interpretation. The relevance degree is adapted to achieve an optimal meaning when conveying the translated text. The text should be fully comprehensible without unneeded effort. To achieve this goal, the translator should understand the source text. Then, she or he recreates a translated text that is close to the original one, taking into consideration the intended audience and cultural norms. To apply it in the realm of optimality, the concepts of decision theory and utility theory are utilized. The study clarifies that the translator's selection of an utterance is based on relevance, as they aim to convey their intention and be understood. This in turn suggests that literal utterances take more effort to process than implied ones. For optimal relevance, the utterance should be the most relevant one, according to the readers' preferences and abilities. Finally, it is notable to mention that the study suggests developing and implementing this process of translation. As a result, it could significantly improve the translator's achievements in decoding any text appropriately.

Keywords: Relevance Theory, Optimality Theory, Pragmatics, Decision Theory, Translation Evaluation

© 2025, Hassan & Hasan, licensee Democratic Arabic Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

1. Introduction

Optimality Theory (henceforth OT) was founded by Prince and Smolensky, who introduced a new approach to phonology in human language in the early 1990s. This approach gained recognition in 1993. It is concerned with the relationship between the proposed underlying (input) and output representations (Zeevat, 2010; Benz, 2011). This theory has a great influence not only on phonology but also on other important areas such as syntax, semantics, sociolinguistics, historical linguistics, pragmatics, and others. The central point in Semantics and Pragmatics is the interpretation of the utterance, in other words, how you get the optimal interpretation from a hierarchy of constraints. The interpretation of the utterance is determined by the hearers and the linguistic meaning. The hearers can efficiently and quickly recognize the implied interpretation of the speaker's utterance. This claim suggests that there are fixed restrictions that help them to infer the right interpretation of a given context. For a theory of interpretation, an input is a syntactic representation that creates an infinite set of candidate interpretations. The system selects the optimal interpretation that satisfies the ordered set of constraints (Vidal and Jungl, 2006).

The notion of optimality in the semantic field was introduced by de Hoop and de Swart (2000) and Hendriks and de Hoop (2001), who stated that OT can be used to determine the optimal interpretation for a specific syntactic structure. According to them, a certain group of constraints and rankings is established by public principles of rational communication (Blutner, 2004). OT is applied in the pragmatic field by Blutner (1998), who first attempted to elucidate a particular phenomenon of lexical pragmatics. However, it was significantly developed by Hendriks and de Hoop (2001), who presented the optimal interpretation approach (Blutner, 2013).

To employ OT in translation, Pym (1992) mentioned that the translator must use translation competence to generate and select between different texts. This is a straightforward hypothesis with many benefits. It's not inherently reductive, but it is limited; its comparative advantages include its fitness for intra-lingual translation. There are multiple translation approaches, and rejection of the idea of exclusive correctness. This is because the definition above, which includes speed and confidence, does not preclude controversy between translators or future progress by the same interpreter (Pym 1992). Still, Pym does not show how the interpreter chooses between different candidate of translated texts, saying that he has "absolutely nothing of importance to say about the matter" Despite claiming to have "absolutely nothing of importance to say about the matter," Pym does not provide a clarification of how the interpreter choose between the different possible interpretations (Pym 1992). The study has been tackled by other researchers. Chesterman (1997) explained Karl Popper's theory of knowledge acquisition, while Pym's idea was discussed in Mason's (1994) thesis. In this study, decision theory and utility theory were utilized to select the most optimal translation, which focuses on the meaning of the utterance and the effectiveness of conveying the speech.

2. Pragmatic Principles in Optimality Theory

OT is applied to the realm of Gricean pragmatics by Blutner (1998), who deals with pragmatic inference as a common effort between the speaker and the addressee. In this respect, the interlocutor attempts to use the least marked expressions to minimize the hearer's effort to understand his speech, and the addressee tries to get the most relevant or informative interpretation. From this theory, we can reach the optimization system by comparing the two sides (the interlocutor's and addressee's sides) (Potts, 2008).

Blutner (1998) redirects the OT in the field of Pragmatics to integrate the opinion of speaker and hearer into an immediate optimization procedure. In this view, Grice's theory is reduced by Levinson (2000) into three principles that are less reductionist than Horn's divisions. The three divisions are as follows: Q-principle (optimization of information content), I-principle (optimization of content), and M-principle (minimization of form) (Jaszczolt, 2010). In addition, these principles are not only concerned with the speaker-oriented maxim as Grice's theory does, but also with the hearer-oriented maxim (Mattausch, 2004).

For optimal relevance, the addressee has to understand the speaker's meaning with little effort of processing and with a great deal of contextual effects (i.e. the utterance is worth processing and clear enough to the hearer), which means that the speaker makes his/her intention manifest to the addressee because taking time in processing the message is seen as a negative factor. As a result, the speech that takes more processing effort will be less relevant to the addressee. This principle of relevance initiates the procedure of relevance theoretic comprehension (interpreting the utterance by the addressee). Furthermore, the listener concentrates on the speech that costs the least processing effort and the interpretation that meets both conditions of the presumption of optimal relevance (Loukusa, 2007; Bataller, 2004). The two conditions are as follows:

1. the utterance has at least relevance enough that it is worth the effort exercised by the speaker to get it, and
2. the most relevant one that is in agreement with the interlocutor's abilities and preferences (Wilson & Sperber, 1994).

According to the first condition, the utterance should achieve adequate cognitive effects (Bardzokas, 2012). The communicator conveys a message in which the interpretation calls for less processing effort, as well as the addressee expects that the communicator attempts to communicate something worth his processing effort (Casacuberta, Figueras, and Martinez, 1999). So, the communicator aims to make the utterance as easily understood as possible, i.e., the communicator has aimed at optimal relevance (Moreno, 2003). In (2), the sender wants to be understood; therefore, he/she has to make his/her utterance as easy as possible to be understood by the receivers to a certain extent of his/her capabilities and preferences. In this situation, Sperber and Wilson argue that communication can be

fulfilled when the speaker gives evidence of their purpose of communication (Wilson & Sperber, 2004). For optimal relevance, the first relevant interpretation that the hearer gets is the right one, i.e., the one that the communicator wants to say (Borg, 2008).

The communicative principle of relevance initiates the fact that clear communication conveys a presumption of optimal relevance within each single act. This does not mean that every act of communication is optimally relevant, because sometimes the speaker cannot convey their intended meaning as informatively as required; rather, they give evidence of their beliefs/thoughts that the information is indeed relevant in the communication process (Bardzokas, 2012). The term of relevance has been classified by Zhou (2004) into four divisions: optimal relevance, strong relevance, weak relevance, and irrelevance, as in Table (1):

Table (1): Relevance Degree (Zhou, 2004) translated by Zhonggang (2006)

Relevance	Contextual implication	Processing effort
Optimal relevance	Fully comprehensible	Without unnecessary effort
Strong relevance	Relatively clear	With some necessary effort
Weak relevance	Implied	Considerable effort taken
Irrelevance	Vague and unclear	All the effort is in vain

Some linguists have an interest in connecting the concept of optimal relevance and OT, as R. Van Rooy (2004) showed in his article, *Relevance and Bidirectional Optimality*. The Optimality-Theoretic Pragmatics is somehow related to RT by Sperber and Wilson (1986); both approaches share their agreement on the concepts rather than the idea of literal meaning. The concepts include i) Semantic Underdetermination, and ii) Contextualism (it proposes that pragmatic interpretation determines the speaker's talk with its meaning) (Sperber, Cara & Girotto, 1995).

OT can reconstruct both Grice's theory and RT, where Grice's theory concentrates on a speaker-oriented normative pragmatics, whilst RT is focused on a hearer-oriented naturalistic pragmatics (8). In RT, the optimal relevance is a pragmatic principle in opposition to the neo-Gricean theory, which has two opposing optimization principles: The I/R-principle and the Q-principle, reduced by Atlas & Levinson (1981), Horn (who used R as an alternative to I), and Levinson (2000) (Sperber, Cara & Girotto, 1995).

3. The Relevance Theoretic Approach

The communicative principle of relevance yields two important points along with the definition of the optimal relevance. The points highlight the minimalism in the efforts of processing cognitive effects by following interpretive hypotheses, which include (disambiguation, reference, resolution, implicatures, etc.), and cease once the listener is

contented with his/her expectations of relevance (Wilson & Sperber, 2004). In more detail, the relevance theoretic comprehension procedure is explained as follows:

1. The interpretation of an utterance has to follow the least effort path. In general, the interpretation of the utterance includes explicature and both the implicated premises and conclusions.
2. Make sure that the interpretation meets the two conditions of the presumption of optimal relevance or not. That means (1) is of enough relevance (i.e., in processing the utterance, it should supply the hearer with enough cognitive effects for the effort expended), and (2) is the most accurate relevant interpretation that suits the communicator's abilities and preferences (the addressee's abilities and preferences are estimated by the addressee).
3. If the communicator is not fully competent and the utterance is not relevant enough as it should be, then the overall cognitive economy will cancel the search because we cannot get the optimal interpretation in a reasonable time/effort (Allott, 2013).

Therefore, Wilson and Sperber (2002) suggest three aspects in the comprehension process: a. The explicit content is constructed through (i) decoding, (ii) disambiguation, (iii) reference resolution, (iv) enrichment, and (v) deriving implicatures. b. Through decoding, the explicit content establishes a suitable hypothesis about the explicit meaning (explicature). c. The intended contextual assumption is a suitable hypothesis about the implicated content (implicated premises). From the input and the context together, the implicated conclusion is created, but not from the input or the context alone (Sanz, 2013; Jodłowiec, 2010).

4. Implicature

Grice defined implicature as something that is not part of 'what is said', which is unlike implication employed in semantics and logic. Wilson and Sperber (1994) attempted to shift pragmatics into the scope of cognitive. Sperber and Wilson reduced the different types of meanings found in the Gricean and Neo-Gricean theories into two groups.: explicature and implicature. The concentration lies on the first aspect rather than the second one, which receives less comment and attention. For Sperber and Wilson, explicature is regarded as complementary to implicature, in which the pragmatic inferences contribute not only to the implied meaning but also to "what is said", i.e., what is explicitly communicated. In the RT framework, implicature can be defined as any communicated assumption that is not an explicature (Haugh, 2002). Sperber and Wilson distinguished between explicit and implicit meaning. Levinson (2000) has argued that implicatures cannot be seen as opposite to explicatures, as the difference between indirectness and hinting; therefore, they are not considered synonymous.

Haugh (2002) presents four properties of implied meaning:

1. The speaker does not say what is meant. The concept of literal meaning can be defined in a variety of contradictory ways; however, suggested meaning refers to a coded meaning that is only slightly impacted by context, according to Ariel (2002), it is known as "linguistic minimal meaning." For instance, Lucy calls her friend's house on the phone and asks, "Is John there?" Here, the speaker implies that she wants to talk with John, and this is regarded as a kind of request. For this utterance, the implied meaning is something like: "Can I speak to John?"
2. The hearer infers what is suggested based on the speaker's words and how they were expressed in a specific context. In this case, what is said is inferred by the addressee, and it is not encoded from the literal meaning of the word. Here, the inference is generated from different situational factors. For example, if Nancy asks her friend, "Do you like Star Wars?" and he replies, "Well, I like the music," Nancy may understand that he does not particularly like 'Star Wars'. Therefore, he does not particularly like Star Wars is not encoded linguistically from his response, but inferred by the addressee.
3. What is implied is negotiable; it can be refuted at a later point in the discussion. For instance, Suzan asks her friend if he wants to go with her to a party tomorrow night, then her friend answers 'Oh, I am busy with something else,' his utterance will imply that he will not go to the party, later on he says 'I am still going, but I will be arriving late.' His response will cancel the first implicature associated with the first utterance. Here, the conversationalist misleads her (Haugh, 2002)
4. The speaker intends additional things beyond what they have expressly stated. Being meant "in addition to what is said" has two important components. Two things must happen for something to be considered an implicature: first, it must work independently of what is said explicitly, and second, the hearer must consider both what is stated explicitly and what is implied (Haugh, 2002).

Sperber & Wilson present two kinds of r-implicatures: implicated premises and implicated conclusions. According to Huang (2007), implicated premises are contextual assumptions intended by the communicator and supplied by the hearer, whereas implicated conclusions are contextual implications communicated by the communicator. Sperber and Wilson (1986) state that:

"We assume that a crucial step in the processing of new information, and particularly of verbally communicated information, is to combine it with an adequately selected set of background assumptions—which then constitutes the context ..."

4.1 Explicature and Implicature Distinction

Sperber & Wilson have developed Grice's idea of "what is said" and implicature to become a central idea of utterance understanding. The first concept is called by Sperber and Wilson as explicature, which is distinguished between two types of meaning: linguistic decoded meaning and pragmatic inferred one, i.e., it is a semantic/pragmatic distinction (Carston, 2004). Wilson and Sperber (1994) argue that Grice has failed to realize the contribution of pragmatics to 'what is said', and they improve on that in their notion of explicature (Huang, 2007). The idea of "What is said" is related to the conventional linguistic meaning; however, it is extended by Sperber and Wilson to determine the truth condition of the utterance. It can be achieved by including the contextual meanings that contribute to the utterance's sentence minimal meaning (Murtisari, 2013). Generally, the information that can be understood by encoding linguistic forms is known as explicature. Huang (2007) mentions that explicature is defined as "an inferential development of one of the incomplete conceptual representations or logical forms (9). Sperber & Wilson (1986) define explicature as: "An assumption communicated by an utterance is an explicature if and only if it is a development of a logical form encoded by that utterance." (p. 182).

As in the relevance-theoretic account, the listener identifies a form of an utterance which is logical (the interpretation of an utterance), where the contextual information to produce an explicature is enriched by the logical form. Therefore, an explicitly communicated assumption is indicated as explicature (Sperber & Wilson, 1986). In other words, the phase of decoding produces explicature (the output) in relevance theory. Also, it is known as the utterance's 'logical form'. To enrich this form to the level of a fully developed proposition, we have some aspects mentioned by Sperber and Wilson and expanded by Carston. Therefore, explicature is coupled with Grice's concept of 'what is said', but it differs in two ways:

For Grice's concept, reference assignment and disambiguation are the main aspects of deriving 'what is said'. Whilst explicature derivation involves more pragmatic processes. The second difference shows deriving explicature and implicature, which are seen as the output of the same pragmatic processes. Grice (1975), Levinson (2000), and Recanati (1989, 1993) argue that deriving an explicitly communicated proposition is recognized from deriving implicatures (Matsui, 2001). Blakemore (1992) stated that there are different ways to specify the communicative interactions of explicature, such as enrichment, gap filling, disambiguation, and bridging. To complete and enrich conceptual representations and logic forms, we have five important areas, and they are as follows:

1. Disambiguation and reference resolution, for Carston (2002), the semantic representation of an utterance is a logical form which needs pragmatic processes to enrich the incomplete utterances and to fill the gap, as in the case of disambiguation and reference assignment.

2. According to the concept of saturation, the linguistically decoded logical form is saturated by the process of contextually filling some positions or given slots.
3. Free Enrichment is not like a saturation process because it is optional. For Carston (2004), free enrichment can be defined as a process in which conceptual insights are added to the decoded logical form. In psychology, it is better to narrow down the concept when the speaker employs it in her utterance.
4. Ad hoc Concept is proposed by Barsalou (1983). It is defined as the adjusting lexical concept pragmatically through narrowing, or in other words, strengthening the concept; broadening in terms of weakening the concept; or both of them (Huang, 2007).

5. Context, Inference, and Intention

Context is a pretty significant concept in this theory. It is a psychological construct, a subset of the addressee, background knowledge, or assumptions about the world (Wilson & Rose, 1997). In other words, context is a set of beliefs or assumptions that the hearer employs to decode a message and to determine the meaning that the speaker wants to convey. Sperber and Wilson argue that we cannot identify all speakers' meanings through using our cognitive environment because this would be too difficult. So, the hearer chooses the context that he feels is most relevant to process the message, i.e., he will not use everything he knows to process every message. Now, let us shed light on the sender. For Sperber and Wilson's perspective of communication, the message that is decoded by the receiver has to be known by the sender as a possible context to communicate it effectively with the receiver (Gordon, 2009).

According to Sperber and Wilson, the context is chosen rather than being given, because the process of comprehension constructs the context. The communication fails when the wrong context is chosen. Therefore, it is very important to choose the right context. By the existing logic, knowledge, and encyclopedic information, the audience will choose, adjust, and extend the cognitive context in the process of communication. As well as, If the context is not relevant to the utterance, then it will not be chosen (Yi-bo, 2015).

According to intention, the sender can achieve successful communication when the receiver becomes aware of the speaker's communicative intention. It is not enough to convey her message, but the hearer has to realize that she is conveying a message. The sender must also establish that the receiver has recognized what she wants to send. The attempt to communicate is conscious by the sender but not the receiver; Sperber and Wilson refer to it as "informing rather than communicating" (Gordon, 2009). For instance, the communicator gives direct evidence to the addressee by sending the stimulus (the utterance); this stimulus makes the addressee arrive at certain conclusions that come from a set of assumptions that are mutually manifest to all participants. This set of assumptions is either communicated explicitly or implicitly, as well as strongly or weakly. According to Sperber and Wilson, the communicator is attributed two intentions: the informative

intention (informing the hearer of something), and the communicative intention (informing the hearer of this informative intention) (Sytnyk, 2014).

In inference, to understand each other's true intentions, the conversation participants rarely take the time to carefully select their words. As a result, the hearer's job is to understand what is said and extrapolate the speaker's meaning. The hearer must make what is commonly referred to as pragmatic inference to deduce the speaker's communicative intention during utterance communication (Bai & Chen, 2010). There are two methods for providing the addressee with information. The first is to directly demonstrate the information the speaker needs to get over, and the second is to directly demonstrate the information one intends to provide. The former should not be considered as a form of communication, whilst the second method is a form of communication (Franken, 1998: 62-63).

6. Methodology

It is a theoretical study showing how to use optimal relevance theory in the realm of translation. To apply it in the realm of optimality, the concepts of decision theory and utility theory are utilized. The study clarifies that the translator's selection of an utterance is based on relevance, as they aim to convey their intention and be understood. This in turn suggests that literal utterances take more effort to process than implied ones. For optimal relevance, the utterance should be the most relevant one, according to the readers' preferences and abilities. The relevance degree is adapted to achieve an optimal meaning when conveying the translated text. The text should be fully comprehensible without unnecessary effort, and to achieve this goal, the translator should understand the source text and recreate a translated text, which is close to the original one with taking into consideration the intended audience and cultural norms.

7. Employing Optimal Relevance in the Translation Process

In this section, there are different ways to translate any text. They depend on the translator's background and their ability to infer the source language and convey it into the target language correctly. Table (2) is adapted from Zhou (2004).

Table (2): Kinds of Translation in the light of Relevance Theory

Kinds of Translation	Translator's Background Knowledge	Receiver's Comprehension
Optimal relevant	Excellent	Fully comprehensible without unnecessary effort
Strong relevant	Good	Relatively clear with some necessary effort
Weak relevant	Average	Implied that considerable effort is needed

Irrelevant

Weak

Vague and unclear, the effort is in vain

According to this table, the translator should fully understand the two languages, the source and the target languages, when getting into the process of translation to achieve optimal relevance. The optimality here works on both sides: the translator and the text. The translator should have excellent knowledge when encoding and decoding the messages, and the text should be fully understandable and close to the original text without unnecessary effort to the receivers. The text is sometimes strongly relevant and relatively clear with some necessary effort, and this is due to the acceptable or good knowledge that the translator has. However, when the text is implied and needs considerable effort, here the knowledge is average, and the translator needs to work on the two languages considerably. Whilst the translator's knowledge is considered weak when the source text is vague, unclear, and all effort is in vain.

To use it in the optimality realm, the notions of Decision Theory and Utility Theory are employed here. For Condorcet (1847), the decision-making process involves discussing principles of optimal relevance, reducing it to a manageable set of alternatives, and ultimately making the actual choice between these alternatives. This model minimizes processing effort and increases contextual effects. The speaker chooses between alternatives based on specific standards, such as price or taste. For example, in a restaurant, the speaker might choose soup A over soup B or soup C. The relation "better than" is used to compare alternatives, and the mathematical relation " $A > B$ " is used. Utility in decision-making is used to choose the alternative with the highest utility (Hansson, 2015).

Grice (1957) suggested that communicators use specific standards to evaluate alternative hypotheses about the speaker's intended meaning. Sperber & Wilson (1986) suggest that the interpretation of a proposition depends on the number of contextual implications and processing effort required. Relevance is defined by two extent conditions: large contextual effects and small processing effort. These conditions help explain the relevance of assumptions in specific contexts. Interpretations of assumptions can have more contextual implications, such as being more informative or easier to understand. If the interpretation is better than the other, it eliminates equally many choices. Wilson and Sperber (1994) and Van Rooy (2004) use contextual effects to strengthen or weaken assumptions, i.e., the speaker aims to maximize utility value.

The speaker's selection of an utterance is based on relevance, as they aim to convey their intention and be understood. The "literal meaning hypothesis" suggests that literal utterances take less effort to process than non-literal ones. For optimal relevance, the utterance should be the most relevant one possible, according to the speaker's abilities and preferences. The interpretation of the utterance should follow a path of least processing

effort, as the speaker aims to make the utterance as relevant as possible. Thus, Wilson and Sperber (1994) highlight two crucial conditions for effective communication: the utterance's relevance and compatibility with the speaker's abilities and preferences, and the speaker's meaning often being implied rather than directly stated (Jucker and Taavitsainen, 2000; Pattemore, 2004; Simms, 2009; Carston, 2013).

Translating an Arabic sentence into English: غير العالم بأن تكون انت

- a) Change the world by being yourself.
- b) Be yourself to make a difference.
- c) The world is changing with you.
- d) You change yourself and the world.

The translation (1a) is the most optimal one, according to the Arabic order of the sentence: verb + object + complement, which is the same in English. The translation also correctly conveys the optimal meaning, which is fully comprehensible without unnecessary effort. For (1b), the order is not the same as in English, and the meaning of the words is somehow different, such as "غير العالم" being translated as "make a difference." The expression "make a difference" is "احدث تغييرا او فرقاً" in Arabic, where the word "العالم" is omitted in this sentence, and the meaning of "احدث تغييرا او فرقاً" is indirectly correct. Thus, it has strong relevance and is relatively clear, with some necessary effort. In (1c), the sequence of the sentence is not the same as in Arabic: subject + verb + object, and the meaning is not the same because it refers to the fact that the world is changing, whereas the world has not been changing in the source text. The sentence is declarative here, while the Arabic sentence implies encouraging the listener to make a positive impact on people and the world. This sentence has weak relevance and needs considerable effort. The last sentence (1d) has different semantic and syntactic differences. The target sentence expresses a statement, and the source sentence is imperative. Additionally, the meaning is not the same; thus, it is irrelevant with a vague and unclear translation, in which the effort is in vain.

A is better than B ($A > B$)

A is better than C ($A > C$)

A is better than D ($A > D$). A is the best translation to use by the translator.

(1a) is better than (1b), in which case (1b) gives less information, which is relatively clear, with some necessary effort. (1c) It is less relevant because it needs considerable effort. Then (1c) is irrelevant due to the vague and unclear translation, in which the effort is in vain. Therefore, (1a) is the optimal one.

$F(1) = \max_i UV(A)$.

Conclusion

In the pursuit of achieving optimal interpretation in translation, this study has delved into the intricate web of challenges faced by translators and the strategies employed to overcome them. Through an exploration of relevance theory, decision theory, and utility theory, this research has shed light on the multifaceted nature of translation as a communicative act, where the translator's ultimate goal is to convey meaning with clarity and relevance to the intended audience. The findings of this study underscore the pivotal role of relevance in the translation process. Translators navigate a delicate balance between fidelity to the source text and adaptability to the target audience's linguistic and cultural norms. They strive to create translations that are not only faithful representations of the original text but also resonate with the readers, ensuring that comprehension is achieved without undue effort. Central to the concept of optimal interpretation is the notion that translators must make informed decisions about which utterances to select based on their perceived relevance to the communicative goal. This involves a nuanced understanding of both the source and target languages, as well as the ability to discern the most effective means of conveying meaning in a given context. This study suggests that literal translations may not always be the most optimal choice, as they can impose cognitive burdens on the reader and detract from overall comprehension. By embracing the principles of relevance theory, translators can strive towards achieving optimal relevance in their translations. This entails selecting utterances that are not only contextually appropriate but also maximally informative and engaging for the intended audience. Through careful consideration of the readers' abilities and preferences, translators can tailor their translations to ensure that the message is conveyed with maximum clarity and impact. Furthermore, this study advocates for the development and implementation of processes that facilitate optimal translation practices. By integrating insights from decision theory and utility theory into translation methodologies, translators can enhance their ability to decode and reconstruct texts with greater accuracy and efficiency. This holistic approach to translation holds the promise of yielding significant improvements in the quality and effectiveness of translated materials across diverse linguistic and cultural contexts. In conclusion, this research contributes to our understanding of the challenges and complexities inherent in the translation process. By elucidating the role of relevance and decision-making in achieving optimal interpretation, it provides valuable insights that can inform and enrich translation practices. Moving forward, continued exploration and refinement of these concepts are essential for advancing the field of translation studies and ensuring that translations continue to serve as bridges between languages and cultures in an increasingly interconnected world.

Disclosure statement

No potential conflict of interest was reported by the author(s).

References

- Allott, N. (2013). Relevance theory. In *Perspectives on linguistic pragmatics* (pp. 57-98). Cham: Springer International Publishing.
- Ariel, M. (2002). The demise of a unique concept of literal meaning. *Journal of Pragmatics*, 34(4), 361-402.
- Atlas, J. D., & Levinson, S. C. (1981). It-clefts, informativeness and logical form: Radical pragmatics (revised standard version). In *Radical pragmatics* (pp. 1-62). Academic Press.
- Bai, L., & Chen, J. (2010). On Pragmatic Inference and Metaphor from the Perspective of Relevance Theory. *Journal of Cambridge Studies*
- Bardzokas, V. (2012). *Causality and connectives: From Grice to relevance*. Amsterdam: John Benjamins.
- Bataller, S. M. (2004). Lexical Pragmatics: Relevance Theory and Generalized Conversational Implicatures. *Universitat de València*.
- Benz, A. (2011). On bidirectional Optimality Theory for dynamic contexts. *Bidirectional Optimality Theory*, 180, 249.
- Blakemore, D. (1992). *Understanding Utterances: An Introduction to Pragmatics*. Oxford: Blackwell.
- Barsalou, L. W. (1983). Ad hoc categories. *Memory & cognition*, 11, 211-227.
- Blutner, R. (1998). Lexical pragmatics. *Journal of semantics*, 15(2), 115-162.
- Blutner, R. (2004). Formal Pragmatics. In *Optimality theory and pragmatics*, ed. Y. Huang, R. Blutner, and H. Zeevat. New York: Palgrave Macmillan.
- Blutner, R., & Zeevat, H. (2013). Pragmatics in Optimality Theory. *Beyond words. Content, context, and inference*, 33-58.
- Borg, E. (2008). Intention-based semantics. In *The Oxford Handbook of Philosophy of Language*, ed. E. Lepore and B. C. Smith. New York: Oxford University Press.
- Carston, R. (2004). Relevance theory and the saying/implicating distinction. *The handbook of pragmatics*, 633-656.
- Carston, R. (2013). Legal texts and canons of construction: A view from current pragmatic theory. *Law and language: Current legal issues*, 15, 8-33.
- Casacuberta, D., Figueras, C. and Martinez, R. (1999). The R files: Applying relevance model to conspiracy theory fallacies. *Journal of English Studies* 1, p.45-55.
- Chesterman, A. (1997). *Memes of Translation*. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins.

- Condorcet, J. A. N. D. C. (1874). Plan de constitution présenté a la Convention nationale, les 15 et 16 février. *Oeuvres*, vol. 12, pp. 333-415.
- De Hoop, H., & De Swart, H. (2000). Temporal adjunct clauses in Optimality Theory: 2621. *Italian journal of linguistics*, 12(1), 107-128.
- Franken, N. (1998). Communication in relevance theory. *Revista alicantina de estudios ingleses*, 11, pp. 59-74.
- Gordon, A. D. (2009). *Communicating the gospel effectively using relevance theory and the corpus Christi festival: A case study in El-Tingo, Ecuador*. PhD diss. Faculty of the School of Intercultural Studies.
- Grice, H. P. (1957). Meaning. *The philosophical review*, 66(3), 377-388.
- Grice, H. P. (1975). Logic and conversation. In *Syntax and Semantics, 3: Speech Acts*, ed. P. Cole and J. L. Morgan, 41-58. New York: Academic Press
- Hansson, Sven Ove (2015). Decision theory: A brief introduction. *Royal Institute of Technology (KTH)*
- Haugh, M. (2002). The intuitive basis of implicature: relevance theoretic implicitness versus Gricean implying. *Pragmatics. Quarterly Publication of the International Pragmatics Association (IPrA)*, 12(2), 117-134.
- Hendriks, P., & De Hoop, H. (2001). Optimality theoretic semantics. *Linguistics and philosophy*, 24, 1-32.
- Huang, Y. (2007). *Pragmatics*. London: Oxford University Press.
- Huang, Y. (2012). Neo-Gricean Pragmatic theory of conversational implicature. In *The Oxford Handbook of linguistic analysis*, ed. B. Heine and H. Narrog. Oxford: New York.
- Jaszczolt, K. M. (2010). Post-Gricean pragmatics. *The Routledge Pragmatics Encyclopedia*, 362-364.
- Jodłowiec, M. (2010). The role of relevance theory in SLA studies. *Cognitive processing in second language acquisition*, 49-66.
- Jucker, A. H., & Taavitsainen, I. (2000). Diachronic speech act analysis: Insults from flyting to flaming. *Journal of Historical Pragmatics*, 1(1), 67-95.
- Levinson, S. C. (2000). *Presumptive meanings: The theory of generalized conversational implicature*. MIT Press.
- Loukusa, S. (2007). The use of context in pragmatic language comprehension in normally developing children and children with Asperger syndrome/high-functioning autism: An application of relevance theory. *Faculty of Humanities of the University of Oulu* 106, (October).

- Mason, I. (1994). Techniques of translation revisited: a text-linguistic review of 'borrowing' and 'modulation'. *Estudis sobre la traducció. Castelló: Publicacions de la Universitat Jaume I*, 61-72.
- Matsui, T. (2001). Experimental pragmatics: Towards testing relevance-based predictions about anaphoric bridging inferences. In *International and Interdisciplinary Conference on Modeling and Using Context* (pp. 248-260). Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg.
- Mattausch, J. (2004). Optimality Theoretic pragmatics and binding phenomena. In *Optimality theory and pragmatics* (pp. 63-90). London: Palgrave Macmillan UK.
- Moreno, A. L. (2003). The role of cohesive devices as textual constraints on relevance: A discourse-as-process view. *International Journal of English Studies*, 3(1), 111-166.
- Murtisari, E. T. (2013). Relevance-Based Framework for Explicitation/Implication: A New Alternative. *Trans-Kom*, 6 (2), 315-344.
- Potts, C. (2008). Formal pragmatics. *The Routledge Encyclopedia of Pragmatics*, 167-170.
- Prince, A., & Smolensky, P. (1993). Optimality Theory: Constraint interaction in generative grammar (Rutgers University Center for Cognitive Science Technical Report 2). *Rutgers Optimality Archive Version*, 8, 2002.
- Pattemore, S. (2004). *The people of God in the Apocalypse: Discourse, structure and exegesis* (Vol. 128). New York: Cambridge University Press.
- Pym, A. (1992). *Translation and text transfer*. Frankfurt: Peter Lang.
- Recanati, F. (1989). The pragmatics of what is said. *Mind and Language* 4, 295-329.
- Recanati, F. (1993). *Direct Reference: From Language to Thought*. Oxford: Blackwell.
- Sanz, M. J. P. (2013). Relevance Theory and political advertising. *The European Journal of Humour Research*, 1(2), 10-23.
- Simms, K. (2009). Relevance theory. In *key ideas in linguistics and the philosophy of language*, ed. S. Chapman and C. Routledge, 193-199. Scotland: Edinburgh University Press.
- Sperber, D., Cara, F., & Girotto, V. (1995). Relevance theory explains the selection task. *Cognition*, 57(1), 31-95.
- Sperber, D., & Wilson, D. (1986). *Relevance: Communication and cognition* (Vol. 142). Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Sytnyk, A. (2014). *Argumentative euphemisms, political correctness and relevance*. 2014. PhD Thesis. éditeur non identifié.
- Wilson, D., & Sperber, D. (1994). Outline of relevance theory. *Links & Letters*, (1), 085-106.

- Wilson, D., & Sperber, D. (2004). Relevance Theory. In L. R. Horn & G. Ward (eds.), *The Handbook of Pragmatics*. (Blackwell), 607-632.
- Wilson, J., & Rose, J. (1997). The Language of peace and conflict: Relevance theory and the Anglo-Irish agreement¹. *Journal of Conflict Studies*, 17(2), 51-72.
- Van Rooy, R. (2004). Relevance and bidirectional optimality theory. In *Optimality theory and pragmatics* (pp. 173-210). London: Palgrave Macmillan UK.
- Vidal, M. V. E., & Jungl, M. L. (2006). Remarks on optimality-theoretic pragmatics. In *A pleasure of life in words: a festschrift for Angela Downing* (pp. 489-514). Facultad de Filología.
- Yi-bo, Y. A. N. (2015). Analysis of puns in English advertising language from the relevance theory. *Sino-US English Teaching*, 12(8), 602-607.
- Zeevat, H. (2010). Optimal interpretation for rhetorical relations. *Benz et al. (2010)*, 35-59.
- Zhonggang, S. (2006). A relevance theory perspective on translating the implicit information in literary texts. *Journal of Translation*, 2(2), 43-60.
- Zhou, F. Z. (2004). *On plurality of translation*. Beijing: China Translation and Publishing Corporation.

Linguistic Characteristics of the Legal Rule

Ali Latreche*

University Ahmed Draia of Adrar, Adrar, Algeria

*Corresponding author: ali.latreche@univ-adrar.edu.dz

ORCID iD : [0009-0008-3536-4126](https://orcid.org/0009-0008-3536-4126)

Received	Accepted	Published online
22/02/2025	01/08/2025	13/09/2025

 : 10.63939/ajts.fq9fz480

Cite this article as: Latreche, A. (2025). Linguistic Characteristics of the Legal Rule. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 59-76. <https://doi.org/10.63939/ajts.fq9fz480>

Abstract

Law consists of a set of general and abstract rules that regulate individual behavior in society. However, certain laws apply to specific segments of the population rather than to everyone. For example, private international law governs foreigners residing in a state; electoral law applies to citizens who have reached voting age; investment law applies to investors and related entities such as banks; and banking law specifically regulates banks and financial institutions. Despite differences in scope, these laws share a common formal structure, typically composed of articles and clauses, which are referred to in legal theory as legal rules.

A legal rule represents the most basic normative element of the law. Its language differs from that of other scientific texts, whether in psychology, sociology, the social sciences, or the natural sciences. This distinction lies in its generality, abstraction, and formalism. Legal rules aim to establish the supremacy of law over individuals - supremacy derived from the constitution, which is based on the will of the people. In addition, legal rules seek to protect rights and freedoms, impose obligations, and maintain public order. When public order is disrupted by individual actions, judicial authorities intervene to address the resulting harm. Accordingly, the legal rule distinguishes itself from other types of texts through specific linguistic characteristics, such as formality, generality, and abstraction. Why, then, does the quality of legal drafting depend on the effectiveness of these characteristics? This is the question we shall examine through analysis, inference, and description, drawing upon real-world practice.

Keywords: Legal Rule, Language of Generalization, Language of Abstraction, Formality, Linguistic Formulation

Introduction

Language is one of the most significant gifts bestowed by the Creator upon humanity. Through it, individuals think and express their thoughts; it forms the foundation for the development of knowledge and enables communication. Literature, poetry, and philosophy have been recorded through language, which has also served as the primary means for preserving and transmitting knowledge across civilizations. However, not all languages share the same scope of use or richness of vocabulary. Today, English is the most widely used language in the world, despite having fewer than one million terms. In contrast, Arabic, the language of the Qur'an, contains over twelve million terms, reflecting its precision and expressive power.

The nature of language varies depending on its field of use. The language of literature differs from that of the social sciences, which in turn differs from that of the natural sciences. Law, composed of a set of general and abstract rules that govern individual behavior in society, uses a specialized form of language known as legal language. This language is marked by conceptual simplicity, as it addresses a broad audience with varying levels of education. As a result, the legislative authority carefully reviews the language during the final drafting of each law's underlying philosophy to ensure its correct application in maintaining public order. This linguistic precision in legal rules also serves to clearly define rights, freedoms, and obligations. The executive authority, through public administration, ensures the proper implementation of these rules to maintain public order. When public order is disrupted, the judiciary intervenes to address the harm by resolving the disputes brought before it.

Based on this framework, a law typically consists, in form, of a title and a preamble, followed by consecutively numbered articles, and concludes with the name of the natural person responsible for its issuance. In addition, laws are promulgated only through the official state gazette. In terms of content, legal rules are marked by generality, abstraction, and the expression of authority—whether through legislation enacted by parliament as the legislative authority or through regulations issued by the head of state or government as the executive authority.

What, then, are the linguistic features that distinguish and characterize legal norms?

To address this question, I adopted a dual academic approach, presenting my ideas through the following two main sections:

- The linguistic concept of the legal norm
- The linguistic characteristics of the legal norm

The methodologies employed are as follows:

- The analytical approach, through formal and substantive analysis of legislation and regulations to extract the distinctive linguistic features common to legal norms in general.
- The inductive approach, by examining the practical significance of the language used in formulating various legal norms and assessing its impact on reality.
- The descriptive approach, through precise description supported by concrete examples, aimed at clarifying the subject for specialized readers—such as legal researchers, including professors and students, administrators, lawyers, notaries, judicial officers, and judges of various specializations—as well as for non-specialist readers, regardless of their cultural background, with the aim of presenting a scholarly depiction of the unique linguistic nature of legal drafting.

As for the spatial and temporal framework, it is not specifically defined, since this study is not limited to a particular legal system or to the legislative authority of a given state. Rather, it constitutes a comprehensive intellectual inquiry aimed at identifying the general linguistic features that characterize most legal texts. Through this, we seek to demonstrate the importance of linguistic abstraction, in all its intended functions, for legal rules, as well as the importance of linguistic generalization, which must operate without implicit exclusion, in order to ensure the structural and substantive soundness of legal rules free from legislative gaps.

Linguistic and intellectual studies of law are rare. On this basis, the present inquiry does not rest on hypotheses, as legal studies generally do not adopt a hypothetical framework in the same way as economics, political science, or other social and human sciences. Instead, illustrative examples are provided descriptively to facilitate comprehension, since the intellectual material is primarily directed toward judges, lawyers, and members of the legislative and regulatory authorities, rather than toward linguists in the strictly academic sense.

1. The Linguistic Concept of the Legal Rule

Legal scholars define law as a set of general and abstract rules that regulate individual behavior within society. This section, which addresses the linguistic concept of the legal rule, will focus on the following points:

- The linguistic definition of the legal rule
- The linguistic nature of the legal rule
- The objectives of linguistic analysis of the legal rule

1.1. The Linguistic Definition of the Legal Rule

In Arabic, the term قاعدة (qa'idah) (Almaany) means a foundation, like the base of a building that supports everything above it. More broadly, it refers to a general principle or rule that applies uniformly to all similar cases. This meaning is used in various fields such as mathematics, physics, and chemistry, where قاعدة (qa'idah) denotes a universal rule governing comparable instances.

Accordingly, from a linguistic perspective, a legal rule is defined as a general and inclusive judgment in the legislative domain that applies equally to similar cases in society.

The term “legal” relates to the establishment of a unified system intended to regulate individual behavior within society. Combining both terms, a legal rule can be linguistically understood as a general and organized judgment that forms a framework for guiding conduct to preserve public order. Notably, such rules may address specific groups rather than the general population. For example, investment law rules apply to investors, while military law governs members of the armed forces and related personnel.

1.2. The Linguistic Nature of the Legal Norm

The language used to formulate a legal norm has distinct characteristics that set it apart from other forms of language, the most important of which are:

- Scientific Structure: Legal norms are typically composed of two parts — a condition clause and a result clause. For example, in criminal law, the condition clause defines the offense, while the result clause prescribes the corresponding penalty.
- Specialized Meaning: Legal language often assigns precise, specialized meanings to terms that may otherwise have broader meanings in general Arabic. For instance, the term “free zone” in international economic law refers specifically to areas designated for commercial and industrial activity exempt from national economic regulations. This specialized definition excludes other possible interpretations. As a result, legal texts often include provisions that define the terminology used within the law.
- Technical and Functional Significance: The main purpose of legal language is to regulate individual behavior within society by defining rights, freedoms, and obligations. This reflects a scientific and technical approach aimed at addressing social reality, unlike other types of texts that differ depending on their field.
- Precision of Meaning: Legal language aims to eliminate ambiguity, reducing the scope for interpretation and judicial discretion in applying legal rules. However, it is sometimes criticized for being vague or lacking detail, which can negatively

impact individuals' rights, freedoms, and obligations due to misinterpretations by administrative bodies or judicial rulings that deviate from sound legal reasoning.

- Interpretive and Prescriptive Significance: Legal norms use language in two main ways: some describe and regulate social relationships, while others issue commands, prohibitions, or obligations. The difference between these uses is evident in the structure and content of the legal provisions.

1.3. Objectives of Linguistic Review of the Legal Rule

The linguistic review of a legal rule involves correcting errors in the language of the law without altering its underlying legislative philosophy. This process helps ensure that the law is not misapplied by administrative bodies or judicial authorities, and does not become a source of conflicting interpretations or unauthorized judicial reasoning (ijtihad) (independent interpretation).

This need is especially relevant given the vastness of the Arabic language, which contains over twelve million terms, compared to French or English, each with fewer than one million.

When a legally precise and abstract text is aligned with accurate linguistic review that prevents misinterpretation, the following objectives are achieved:

- The supremacy of law over natural and legal persons (Al-Sarraf & Hazboun, 2022, p. 85)
- Respect for the law by members of society
- Strengthening the relationship between the constitution and various laws
- Protecting national unity, thereby safeguarding territorial integrity
- Preserving the rights of natural and legal persons
- Protecting individual freedoms
- Gaining the trust of both local and international communities
- Facilitating the administration's work in serving citizens and foreigners
- Supporting executive authorities in protecting rights and freedoms through effective enforcement to maintain public order
- Assisting judicial authorities in safeguarding rights and freedoms through judicial oversight to preserve public order
- Ensuring stability across various transactions

- Facilitating the work of judicial auxiliaries, such as judicial police officers, court clerks, and notaries
- Enhancing confidence in the justice system by reducing the frequency of judicial *ijtihad* (independent interpretation)
- Ensuring consistent application of the law by reducing the scope for judicial and administrative *ijtihad* (independent interpretation)
- Strengthening the economy by building confidence among local and foreign economic actors, which positively affects key development sectors such as education, health, and housing
- Enhancing international creditworthiness and securing the trust of foreign economic partners

2. Linguistic Characteristics of the Legal Norm

Most laws—whether national or international, public or private - share common linguistic features in their formulation that distinguish them from ordinary language used in other fields. This distinction stems from the fact that law is a discipline focused on regulating conduct within local or international communities.

The most important linguistic characteristics examined in this study include:

- The linguistic generalization characteristic of the legal norm
- The linguistic abstraction characteristic of the legal norm
- The formality of language characteristic of the legal norm

2.1. The Linguistic Generalization Characteristic of the Legal Norm

The Arabic term *ta'mīm* (التعميم), meaning “generalization,” is derived from the verb *'ammama* (عَمَّمَ). Its plural forms are *ta'mīmāt* (تعميمات) and *ta'āmīm* (تعاميم) (Al-Hefni, 1990). For example, the phrase "وصل تعميم إداري إلى الإدارة" refers to an official administrative memo containing instructions, guidance, or information issued by a higher authority to relevant parties, instructing them to act accordingly (Almaany, n.d.).

In the social, human, and natural sciences, generalization refers to moving from the particular to the general, or from the part to the whole. For instance, generalizing free education means making it accessible to all social groups without cost. Likewise, generalizing subsidies for widely consumed food items means granting all segments of society access to them without exception.

The generalization of legal norms follows the same logic, though with specific nuances that will be discussed below:

- The absolute linguistic generalization characteristic of the legal norm
- The exception-based linguistic generalization characteristic of the legal norm
- The individual-oriented linguistic generalization characteristic of the legal norm

2.1.1. The Property of Absolute Linguistic Generalization in Legal Rules

The term "law" encompasses all regulations published in the official gazette of the state, whether they pertain to constitutional, organic, or ordinary legislation that must be ratified by the parliament as the legislative authority, or subordinate legislation that does not require parliamentary approval (Hassanein & Shehata, 2004). From a linguistic perspective, three types of laws can be distinguished:

- General laws, which comprise general legal rules. These govern interactions between the state, through its public institutions, and various members of society - for example, administrative law, economic law, military law, and judicial law.
- Special laws, which comprise specific legal rules governing relationships between individuals within society. An example is family law, which regulates family-related matters such as marriage, divorce, annulment, separation, and inheritance.
- Mixed laws, which combine general and special legal rules. For instance, commercial law includes specific legal rules regulating relationships among merchants, alongside general legal rules governing interactions between merchants and public authorities such as tax authorities, social security institutions, and customs services.

As a general principle, most branches of these laws display absolute linguistic generalization. This means that legal rules apply without excluding any individuals addressed by the law. For example, private international law applies universally to all foreigners, reflecting absolute linguistic generalization. Similarly, public international law applies to all members of the international community—states and organizations alike—under the same principle. It is important to note, however, that this type of generalization does not preclude exceptions, which will be discussed subsequently.

2.1.2. The Linguistic Generalization of Exceptions in Legal Norms

Certain laws exhibit a distinctive feature in their legal norms known as the linguistic generalization of exceptions. This means that within the same legal framework, there are norms expressed in absolute general terms as a rule, alongside exceptions where the legislative authority excludes a specific subset from the general rule by applying special legislative provisions. Similarly, the administrative authority may exempt a particular segment by enacting specialized regulatory rules.

For example, in Algeria, electricity tariffs are standardized across the northern and highland provinces, while the southern provinces benefit from reduced tariffs due to harsh climatic conditions. Despite this exception, the generalization remains intact, as the applicable tariff is determined by the resident's location: a citizen living in the north is subject to the northern tariff, and upon moving to the south, benefits from the reduced tariff as an exception.

This linguistic generalization of exceptions is also evident in other legal contexts, such as the exemption granted to Algerian veterans of the War of Independence from paying customs duties on foreign purchases.

2.1.3. The Linguistic Generalization of Individual Address in Legal Norms

The law may address a single legal entity or a single natural person exclusively - a feature known as the linguistic generalization of individual address within legal norms. For instance, certain legal provisions specifically address the President of the Republic by regulating their constitutional rights, powers, obligations, and eligibility criteria for the office. This same linguistic generalization of individual address applies to the President of the Council of the Nation, the President of the People's National Assembly, and heads of independent councils outside the executive branch, such as the President of the Supreme Council of the Arabic Language, the President of the Supreme Youth Council, and the President of the Supreme Islamic Council, among others.

Although this form of address may appear to be an exception, it remains a generalization because it does not refer to a particular person by name, but rather to whoever assumes or is appointed to one of these specific legal positions.

2.2. The Linguistic Abstraction Characteristic of the Legal Rule

In Arabic, the verb جَرَدَ (jarrada) means "to remove" or "to strip away." Its verbal noun, تجريد (tajrīd), refers to the act of removing or stripping. For example:

- jarradahu min al-thawb (جَرَدَهُ مِنَ الثَّوْبِ) means "he was stripped of his garment";
- jarrada al-thimār (جَرَدَ الثَّمَارَ) means "to peel the fruit by removing its skin";
- jarrada al-khabar min al-tafāṣīl al-zā'ida (جَرَدَ الْخَبَرَ مِنَ التَّفَاصِيلِ الزَّائِدَةِ) means "to remove excessive details from a report";
- jarradat-hu al-ḥukūma min ḥuqūq al-muwāṭana aw al-jinsiyya (جَرَدَتْهُ الْحُكُومَةُ مِنْ حَقُوقِ (المواطنة أو الجنسية) means "the government deprived him of citizenship or nationality rights";
- jarradahu min al-silāḥ (جَرَدَهُ مِنَ السَّلَاحِ) means "he was disarmed";
- jarradahu min al-māl (جَرَدَهُ مِنَ الْمَالِ) means "his money was confiscated";

- jarradahu min rutbatihi al-‘askariyya (جَرَدَهُ مِنْ رُتْبَتِهِ الْعَسْكَرِيَّةِ) means “he was stripped of his military rank as a form of punishment”;
- jarrada al-sayf min ghamdihi (جَرَدَ السَّيْفَ مِنْ غَمْدِهِ) means “he drew the sword from its sheath (Almaany, n.d.).”

Abd al-Raḥmān Ḥabannakah al-Maydānī defines *abstraction* in language as follows: the stripping away of something, such as peeling the bark from a tree until it is left bare; the removal of what covers a thing, such as a garment or the like, leaving it exposed; and the elimination of what is on the skin, such as hair or similar coverings (Al-Maydani, p. 431).

The linguistic dimension of abstraction involves removing or stripping away the visible, external form to reveal what was previously hidden or internal. For example, when peeling an orange, the inedible outer layer is removed to expose the edible inner pulp. Similarly, drawing a sword from its sheath removes the outer covering to reveal the sharp, dangerous blade beneath. A citizen’s nationality serves as an outward symbol that grants inherent rights such as housing, education, healthcare, employment, voting, and candidacy for public office. If a court or government strips someone of this nationality as a penalty for wrongdoing, both the outward symbol and the underlying rights are lost. Likewise, a person uses visible money to fulfill internal needs such as shopping, purchasing real estate, or traveling; if deprived of money, they become unable to meet these needs. Finally, a military officer holds a visible rank that entitles them to rights and obligations corresponding to that rank; stripping this rank results in the loss of all associated rights and responsibilities.

This section, which addresses the linguistic abstraction characteristic of the legal rule, will focus on the following aspects:

- The linguistic abstraction of the concept of the legal rule
- The linguistic abstraction of the legal rule from subjectivity
- The linguistic abstraction of the legal rule from emotions
- The linguistic abstraction of the legal rule in relation to the achievement of personal objectives

2.2.1. Linguistic Abstraction of the Concept of the Legal Norm

Linguistic abstraction in relation to the legal norm refers to the process of isolating the essential characteristics of any real-world phenomenon subject to regulation by stripping away external linguistic elements that obscure its defining features (Zayour, 1986). This facilitates clearer understanding and easier codification.

For example, when defining the legal nature of immovable property (real estate), it is understood to include anything attached to the land. A house physically attached to the

ground is classified as immovable property, whereas a detached house is considered movable property. However, a detached house becomes immovable once it is affixed to the land. Similarly, trees and fruits attached to the land are considered immovable property; yet once the fruits are harvested for consumption or sale, they become movable property because they are no longer attached to the land. Even trees, when cut or uprooted, become movable property as they lose their attachment to the land.

Thus, the legal concept of immovable property is defined through its inherent connection to land, which serves as the fundamental reference point—land being the "mother" of immovable property. Anything attached to it is considered immovable; once detached, it ceases to be so and becomes movable.

Similarly, abstraction in everyday learning - such as with children - depends on recognizing an object's form and function. For example, children do not understand the concept of an airplane until they encounter a toy airplane, see a stationary airplane at an airport, view images or videos of one, and finally comprehend its function by watching it fly. This process of abstraction applies to other objects and ideas that teachers must simplify for students to fully grasp.

Moreover, the science of conceptual abstraction is also relevant to the natural sciences - physics, chemistry, and mathematics - where students often struggle to understand concepts if educators fail to abstract and clearly explain them.

On this basis, the language used in drafting legal rules must be clear and easily understood by all individuals to whom these rules apply. For example, merchants understand the concepts of commercial law because its terminology is unambiguous; similarly, military personnel comprehend military law, and judges understand judicial law. When technical terms that may be difficult to understand appear, the legislative authority explains their meanings at the beginning of the law before addressing its substantive content. In other words, the language is stripped of ambiguity to prevent recipients from claiming non-compliance due to misunderstanding. Regulatory authorities follow the same practice when drafting subsidiary regulations.

Even when ambiguous terms appear in legal rules, they must be interpreted—that is, their meanings clarified to eliminate vagueness, gaps, lack of necessary detail, or contradictions arising from the appearance of similar concepts in different laws. When this interpretation is carried out by legal scholars or researchers (Ramadan, 1986, p. 189), it is called doctrinal interpretation. If done by the legislator, it is referred to as legislative interpretation. When performed by regulatory authorities, it is termed administrative interpretation. Judicial interpretation occurs when judges clarify the meaning of legal rules while resolving disputes brought before them, forming what is known as binding judicial precedent. However, if judges interpret legal concepts outside the context of adjudicating

disputes—such as in research papers or academic seminars - this is not considered binding precedent but rather non-binding doctrinal interpretation.

2.2.2. The Linguistic Abstraction of Legal Norms from Subjectivity

Subjectivity and objectivity are opposing concepts in the social and human sciences. Subjectivity relates to an individual's personal perception of reality, which—being an expression of personal freedom and freedom of thought—is harmless as long as it remains within the bounds of individual cognition. However, subjectivity becomes problematic when it influences the collective, with the extent of harm proportional to the size of the affected group. Since most laws begin as drafts or proposals, and given that a bill often reflects the personal, subjective views of the minister responsible for its preparation rather than an objective analysis, it is possible for such a draft—despite its subjectivity—to be approved by the Council of Ministers, ratified by the legislative authority, and ultimately enacted as binding law in the state's official gazette.

Over time, however, the shortcomings of such laws may become evident through their negative effects on the targeted social groups, such as the education sector, artisan communities, persons with special needs, and others. The same concern applies to various subordinate regulatory instruments, as their drafting and rule-making processes may also be shaped by individual subjectivity. The risks posed by subjectively drafted regulations are often greater than those of similar laws, particularly because regulations—such as presidential and executive decrees or ministerial decisions—are published directly in the official gazette without parliamentary oversight.

Therefore, legal norms must be linguistically abstracted from subjectivity to avoid flawed laws that harm individuals and society by infringing on their rights, obligations, and freedoms. This issue is further compounded by the inability to challenge such laws on constitutional grounds before judicial bodies or the constitutional court, as long as they do not explicitly violate the constitution.

2.2.3. The Linguistic Abstraction of the Legal Rule from Emotions

Providing a precise scientific definition of emotion - as a human feeling directed toward oneself or others - is difficult due to its complexity, the varying intensities of emotional states, and their diverse effects on human and social relationships. These relationships are the primary focus of legal regulation (Ghoneim, 2023, p. 65). Humans are central to both the application and formulation of legal rules (Jamous, 2021), as well as to the issuance of judicial rulings based on them. Emotion, as a psychological phenomenon, can motivate individuals toward benevolent actions, but it can also lead them to commit crimes or other unlawful acts. Moreover, emotion influences judges when resolving disputes - whether civil, criminal, or administrative - and can result in judicial decisions not entirely free from emotional bias. Such emotions may favor one party at the expense of another, especially when judges rely on personal interpretation in cases where legal texts are absent,

incomplete, ambiguous, or contradictory. For this reason, justice is generally organized through a two-tier adjudication system.

This discussion of the linguistic abstraction of the legal rule from emotions concerns the rule's foundational development—from a philosophical concept to a draft law. The formation of this idea and legislative proposal must not be based on emotions that are harmful to society as a whole or to any of its segments, since the result is intended to become binding law. However, this does not exclude the presence of emotion in enacted laws, as the formal and substantive linguistic construction of legal rules is shaped by individuals rather than collectives. Emotion may serve the public interest when aligned with the common good, but it can also harm society when driven by private interests.

2.2.4. Linguistic Abstraction of the Legal Norm in Relation to the Pursuit of Personal Interests

Many states and civilizations that have experienced periods of moral decline and political corruption have gone through phases marked by the personal selfishness of influential individuals in positions of power, both broadly and narrowly defined. These individuals seek to promote private interests at the expense of the public good. Such dynamics have led to societal corruption, often sustained by corrupt political factions within governments. These governments spread corruption in two main ways: first, through poor enforcement of the law, and second, through the flawed enactment of laws designed primarily to serve their personal interests rather than those of society. Numerous examples illustrate this phenomenon, which need not be listed here. In some cases, laws are enacted specifically to restrict the freedoms of certain individuals.

From this perspective, law can only serve the public interest effectively if its legal norms are linguistically abstracted from the pursuit of personal objectives.

2.3. The Formality Characteristic of Legal Language

In a state governed by the rule of law, the constitution stands as the highest legal authority. All other laws, regardless of their legislative level or nature, are subordinate to it. Laws acquire legal force only upon their publication in the official state gazette. No law may contradict the constitution; if it does, it is deemed unconstitutional. Likewise, any legal norm of lower hierarchical status must not conflict with higher-ranking norms in the state's legal hierarchy, or it will be considered invalid.

The constitutional court serves as the judicial body responsible for overseeing the constitutionality and legality of laws when called upon to do so.

The Constitutional Court cannot grant legal effect to draft laws issued by the government or to proposed laws submitted by members of parliament unless these proposals have been formally enacted and published in the official gazette. The official

gazette serves as the authoritative source recognized by all natural and legal persons in both the public and private sectors. It indicates that the new legal provisions published therein are binding, while any repealed rules lose their legal force.

However, reliance on the official gazette alone is not sufficient to establish the formal validity of enacted laws. All preliminary legal procedures must also be official, including parliamentary debates, meeting the required voting thresholds, and the signature of the head of state on the legislation.

The formal language of legal rules differs significantly from customary rules and from the language used in drafting other types of texts (Ramdhane, p. 125). This formality in legal drafting is reflected in several ways:

- The formality in prohibitive language coupled with penalties
- The formality in imperative language coupled with penalties
- The formality in interpretative language
- The formality in the preamble language
- The formality in the precise identification of the persons addressed by the legal rule
- The formality in the enactment process

2.3.1. Formality in Prohibitive Language Coupled with Penalties

Many legal rules combine prohibitive language with prescribed penalties. This language is formal because it originates from an official authority, namely the legislative body. For example, disposing of industrial waste into watercourses is prohibited, and violators may face fines or imprisonment. Similarly, unlawfully accepting gifts or advantages in exchange for providing public services is forbidden, with offenders subject to imprisonment. Disclosing trade secrets is also prohibited, with penalties ranging from fines to imprisonment depending on the severity and impact on public order. This use of formal prohibitive language, along with penalties, means that any violation of the legal rule results in a legal sanction. In contrast, prohibitive language in customary rules lacks binding penal consequences. Thus, legal rules are characterized by formal prohibitive language tied to enforceable penalties.

2.3.2. Formality in the Language of Command Coupled with Sanctions

In civil law, the language of command appears frequently in various legal norms. For example, it is found in provisions obligating the party causing harm to compensate the injured party, or requiring the debtor to pay the creditor's dues within the agreed timeframe. In criminal law, it appears in provisions mandating the reporting of criminals under penalty of sanction. Similarly, commercial law includes provisions requiring

companies to pay taxes and mandating publicly listed companies to disclose their financial information quarterly. These and other examples show that legal norms are linguistically characterized by the coupling of command with sanction. This language originates from the legislative authority in the case of statutes, and from the administrative authority in the case of regulations.

2.3.3. Formality in the Language of Interpretation

Laws enacted by individuals representing the legislative or administrative authority aim to regulate the conduct of members of society based on lived reality - a reality marked by constant change and dynamism. Therefore, it is impossible for the legislator to have complete knowledge of all aspects of this reality or to anticipate its future developments, given the inherent limitations of human cognition. As a result, certain gaps inevitably arise (Latrech, 2020, p. 45), such as:

- The absence of a legal norm,
- The incomplete definition of a legal norm,
- The ambiguity of a legal norm,
- The lack of specificity in a generalized legal norm,
- Contradictions between legal norms, whether within the same law or across different laws.

These gaps lead to divergent doctrinal interpretations and judicial rulings. In response, legislators may sometimes intervene by enacting interpretative legal provisions to resolve these discrepancies—this is known as interpretative legislation. Similar gaps exist within regulatory texts, prompting the administrative authority to issue interpretative regulations. Ultimately, the legal norm is distinguished from other texts by the formality embodied in its language of interpretation.

2.3.4. Formality in the Language of the Preamble

Laws typically distinguish themselves from other texts through the use of a preamble written in clear and accessible language. Through this preamble, the legislator clarifies:

- The purpose of enacting the legislation
- The nature of the legislation - whether it establishes new legal rules, supplements existing rules to address changes in the regulated reality, or amends those rules
- The category of individuals to whom the legal rules are addressed
- The relationship of the legislation to other existing laws, if any

The preamble plays a crucial role in clarifying the legal philosophy underlying the legislator's intent. It assists legal scholars in developing doctrinal interpretations to address gaps in the law and helps judges guide their judicial reasoning. It also supports administrative authorities in interpreting legal ambiguities. Thus, the language of the legal rule is marked by a formality that is particularly evident in the preamble.

2.3.5. Linguistic Formality in Identifying the Addressees of the Legal Rule

The phrase "ignorance of the law is no excuse" is universally recognized; however, this does not mean that individuals are required to know all laws. Rather, they are obligated to know the laws applicable to them. For example, commercial law applies to merchants, investment law targets investors, and traffic law governs vehicle drivers. The legislator explicitly determines the group to which each law is directed. Thus, a person who establishes an investment without completing the required legal procedures acts unlawfully under investment law; someone who operates a retail shop without commercial registration violates commercial law; and a driver operating a vehicle without a valid license is acting unlawfully—even if they drive skillfully and cause no accidents. Such individuals cannot claim ignorance of the law. Accordingly, the legal rule is distinguished by linguistic formality in the precise specification of its addressees.

2.3.6. Linguistic Formality in the Issuance of Legal Norms

The linguistic formality in the issuance of legal norms is characterized by the following features:

- Formality in the Issuance Format: Legal norms are promulgated exclusively through the official state gazette; no other means of issuance are recognized.
- Formality in the Language of Issuance: The language used must be the formal standard language officially recognized by the state. This means that the formulation must strictly follow grammatical and morphological rules. The vocabulary should be clear, simple, and free of figurative expressions or ambiguity. Attention is also given to punctuation marks—such as commas and periods—to avoid legal loopholes that could lead to excessive judicial interpretation.
- Formality in Defining the Spatial Scope of the Legal Norm: For example, a law governing a free economic zone explicitly states that its provisions apply only within the geographical boundaries of that zone. It also clarifies that the state's general economic laws—such as labor law, union law, and tax law—do not apply within the zone.
- Formality in Defining the Temporal Scope of the Legal Norm: The legislator typically specifies when the law takes effect, either from the date of its publication in the official gazette or from a designated later date. Likewise, the end of a law's

validity or the repeal of any legal norm is also formally declared through publication in the official gazette.

4. Conclusion

The science of law is deeply rooted in ancient civilizations and is distinguished by the unique nature and subject matter of its rules. Its development has been significantly shaped by legal scholars, while state leaders have contributed to consolidating its concepts, recognizing its crucial role in regulating most interpersonal relations within society. The language of law differs fundamentally from the language used in other fields such as literature, philosophy, poetry, psychology, and the social and natural sciences.

The language used in formulating legal rules is characterized by several distinct features, most notably: scientific specificity, where the legal rule consists of a hypothetical part and a corresponding consequence; precision of meaning, leaving no room for ambiguity or interpretive discretion; an interpretative or mandatory character, as some legal rules describe reality while others convey commands, prohibitions, or obligations; a functional-technical dimension aimed at regulating individuals' behavior by defining the framework of rights, freedoms, and duties; and a particularizing feature, whereby legal language assigns specific meanings to certain terms, despite their broader semantic range in Arabic.

These linguistic features hold great significance for the rule of law over both natural and legal persons. They foster respect for the law among members of society, strengthen the relationship between the constitution and various laws, and protect national unity, which in turn safeguards territorial integrity. They also preserve the rights of natural and legal persons and protect individual freedoms, while building trust both locally and internationally. Furthermore, these features facilitate the work of administrative authorities in serving citizens and foreigners, support executive authorities in safeguarding rights and freedoms through effective enforcement to maintain public order, and assist judicial authorities in protecting rights and freedoms through judicial regulation. They also ensure stability in various transactions, ease the work of judicial auxiliaries such as law enforcement officers, judicial officers, and notaries, and enhance confidence in the justice system by reducing inconsistent judicial interpretations.

Additionally, they ensure uniform application of the law by minimizing judicial and administrative discretion, thereby strengthening the economy by bolstering the confidence of both local and foreign economic actors. This confidence positively affects all development sectors—including education, health, housing, and employment—and improves the country's international credit rating, further securing the trust of foreign economic partners.

Legal rules are characterized by generality, abstraction, and formality. The feature of generality is further divided into absolute linguistic generalization, which applies to legal rules whether they are general, specific, or mixed; linguistic generalization by exception; and linguistic generalization in individual communication. Despite these distinctions, all are forms of generalization. These characteristics are unique to the language used in legal drafting compared to other types of language.

Linguistic abstraction in legal rules serves first to simplify the concept, and then to eliminate subjectivity, emotion, and the pursuit of personal interests. The formal language of legal rules also differs significantly from that of customary rules, particularly through the use of prohibitive and imperative expressions accompanied by penalties. Moreover, formality is evident in the language of interpretation, the preamble, the enactment process, and the precise identification of the persons addressed by the legal rule.

These unique features of legal language play a crucial role in preventing various legal gaps that negatively affect different transactions and public order. Such gaps often arise from the multiplicity and divergence of judicial interpretations concerning a single legal lacuna.

Disclosure statement

No potential conflict of interest was reported by the author(s).

References

- Al-Hefni, A.-M. (1990). *Philosophical Dictionary*. Cairo: Al-Dar Al-Sharqiyyah.
- Almaany. *Almaany Arabic English English Arabic Online Dictionary*. Retrieved 06-04-2025, from Almaany: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>
- Almaany. *Jard Entry Arabic Arabic Dictionary*. Retrieved 06-07-2025, from Almaany: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/جارد/>
- Al-Sarraf, A., & Hazboun, G. (2022). *Introduction to the Science of Law*. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
- Ghoneim, M. E.-S. (2023). *The Professional Guide for the Language Proofreader* (2nd Ed.). Makawi Academy for Linguistic Training.
- Hassanein, A. T., & Shehata, H. (2004). *Rules of Arabic Orthography: Between Theory and Application*. Maktabat al-Dar al-Arabiyyah lil-Kitab.
- Jamous, D. A. (2021). *The Legal Rule and Its Characteristics*. Retrieved 06-12-2025, from Wadaq Legal Encyclopedia: <https://wadaq.info/>

- Latreche, A. (2020). *Methodologies within the Framework of the Schools of Interpretation*. Tlemcen: University of Tlemcen.
- Ramadan, A. A.-S. (1986). *Introduction to Law with Special Reference to Egyptian and Lebanese Law*. Alexandria: University House.
- Ramdhane, K. (2022). The Generalization of the Use of the Arabic Language in Algeria: Between Official Texts and the Challenges of Reality. *Journal of Integration*, 6(14), 117-139.
- Zayour, A. (1986). *Arab Philosophical Encyclopedia*. Beirut: Arab Development Institute.

An Investigative Study into the Role Extralinguistic Information Plays in Producing Accurate Meaning in the Post-MT-Editing of Arabic Texts with Culturally Embedded Terms

Hadeer Aboelnagah

Prince Sultan University, Riyadh, Saudi Arabia

Email: habouelnagah@psu.edu.sa

ORCID iD : [0000-0002-7060-4286](https://orcid.org/0000-0002-7060-4286)

Received	Accepted	Published online
06/05/2025	10/10/2025	12/10/2025

 : 10.63939/ajts.qrdxnt19

Cite this article as: Aboelnagah, A. (2025). An Investigative Study into the Role Extralinguistic Information Plays in Producing Accurate Meaning in the Post-MT-Editing of Arabic Texts with Culturally Embedded Terms. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 77-98. <https://doi.org/10.63939/ajts.qrdxnt19>

Abstract

While the reliance on machine translation (MT) for day-to-day translation needs continues to grow, research on Arabic MT still lags behind that of other languages. This gap is largely attributed to the complexity and richness of Arabic semantics, grammar, and terminology (Shaaan, 2005). Translating culturally embedded texts from Arabic remains particularly challenging, as such texts require extensive post-editing and the incorporation of extralinguistic knowledge—a skill that demands specialized training and expertise. This study addresses this gap by investigating how the presence or absence of relevant cultural knowledge influences the quality of post-MT editing of texts containing direct or indirect cultural references. To this end, a set of post-editing techniques was introduced in the training of translation students and future editors. The empirical research involved two groups of five senior translation students: one group received preparatory training on cultural terms, while the other performed the post-editing task without such preparation (Hansen 2017). A qualitative comparative analysis was employed to evaluate the students' outputs. The findings highlight the crucial role of extralinguistic and cultural preparation in enhancing the accuracy and appropriateness of post-MT edited texts. The study underscores the need to integrate cultural awareness into translation pedagogy to ensure that MT can be effectively and professionally leveraged in Arabic translation contexts.

Keywords: Translation of Cultural Content, Post- MT Editing, Pre translation preparation, Translator's training

Introduction

Machine Translation (MT) has become a central tool in contemporary translation practice, particularly with the rise of neural MT systems such as Google Translate, DeepL, and Microsoft Translator. While these systems handle general texts with increasing efficiency, they continue to struggle with culturally embedded expressions, idioms, and religiously grounded terms in Arabic, such as *Umrah*, *Zakat*, or *Iftar*. Such terms frequently lose nuance when rendered literally into English. This gap reflects the broader challenge noted in translation studies: culture and language are inseparable, and meaning often extends beyond dictionary definitions to encompass extralinguistic, historical, and pragmatic dimensions (Faiq, 2004; Olalla-Soler, 2015).

Within the framework of functionalist translation theories, particularly Skopos theory (Vermeer, 1989) (Appendix I -definitions), the purpose of translation determines the strategies used to render culturally-bound expressions which are source-language words or expressions that refer to concepts, practices, institutions, or objects that are specific to a certain culture and do not have direct equivalent in the target culture. Newmark defines culture-bound terms as “particularly tied to the way of life or its manifestations (material, social, or religious) that are peculiar to a community which uses a particular language as its means of expression.” (cf. Newmark, 1988, p. 94). Their meaning is grounded in extralinguistic (cultural, historical, social) knowledge, and they often carry connotations, values or ideology particular to the source culture. Because of this, translating such terms requires more than purely linguistic transfer; it needs strategies that preserve or explicate their cultural meaning. In a study of culture-bound terms, Schwarz defines them as “concepts in any language that are unique to that language or to the culture associated with that language and create a cultural gap between speakers of different languages.” Schwarz, L. M. (2003). Translators must consider not only semantic equivalence but also cultural functionality in the target context. Nida’s (1964) dynamic equivalence theory emphasizes that successful translation depends on reproducing the intended effect on the target audience rather than literal correspondence—an issue where MT systems often fall short. Post-editors, therefore, play a crucial role in re-establishing this functional and cultural equivalence.

Post-editing has emerged as a vital competence in translation pedagogy and practice. However, its effectiveness depends not merely on linguistic proficiency but on the editor’s ability to recognize semantic loss, cultural distortion, and inappropriate lexical rendering in MT output (Toral & Sánchez-Martínez, 2020). This requires specialized extralinguistic knowledge—the cultural, religious, and social knowledge that allows translators to interpret the author’s intended meaning. Without such knowledge, post-editors may overlook errors, leaving culturally significant concepts mistranslated and misrepresenting the source culture.

This study investigates how extralinguistic preparation influences the accuracy of post-MT editing of Arabic culturally embedded terms. It employs an experimental design with

two groups: An experimental group that received a targeted course on Arabic cultural concepts and translation strategies (Group A), and a control group with no prior cultural training (Group B). A qualitative comparative analysis of their post-edited texts, supplemented by interviews, explores how cultural awareness shapes translation choices.

The significance of this research lies in highlighting the persistent limitations of MT in translating culturally embedded terms, while demonstrating the pedagogical value of integrating cultural training into translation education. By situating the study within translation theory, it argues that post-editing is not merely a corrective linguistic activity but a cognitive and cultural act of meaning reconstruction, and it is essential for producing accurate and culturally sensitive translations. The initial hypotheses are 1) Students in the experimental group will show greater confidence and consistency in their translation choices, as revealed in post-task interviews, than those in the control group. 2) Integrating extralinguistic cultural preparation into translation pedagogy enhances students' post-editing competence and supports the development of professional-level translation skills.

1.1. Problem Statement

While MT has been widely studied, limited research explores how translators handle culturally embedded terms during post-editing, particularly in the Arabic-English context. Arabic presents unique challenges due to its rich religious, cultural, and historical content, much of which does not have direct equivalent in English. This gap in research leaves translation educators and practitioners without clear strategies for integrating extralinguistic awareness into training or evaluating its effect on post-MT editing quality. Despite growing interest in MT post-editing, few empirical studies examine how extralinguistic training impacts the translation of culturally embedded Arabic terms. This study addresses that gap by designing an experiment to measure the effect of extralinguistic knowledge on post-MT editing performance.

1.2. Purpose of the study

The purpose of this study is to investigate the role of extralinguistic knowledge in enhancing the accuracy of post-MT editing of Arabic texts with culturally embedded terms. Specifically, it examines how extralinguistic training influences translation students' ability to recognize cultural gaps in MT outputs and produce appropriate equivalents in English.

Furthermore, it highlights the importance of the prior specialized linguistic training of translators and post-MT editors and its tremendous positive impact on the quality of the produced texts. Despite its importance and significance, one of the main limitations of this study is the limited number of the experiential group as it is implemented on senior students of translation who have studied more than three specialized translation courses in order to assess their post-editing skills of Arabic texts. Another limitation is the wide range of linguistic choices in Arabic language which makes it difficult to cover in a short-term

course and a reduced study such this one. The current study sets an example of the individual/group project-based prior term specific preparation needed for post-MT editors.

1.3. Research Questions

The current study attempts to answer the following questions:

1. Does MT raw output distort the intended meaning of culturally embedded terms?
2. Are post-editors, who have not been endowed with knowledge of culturally embedded concepts, able to notice and correct MT mistranslations of culturally embedded terms?
3. Are post-editors, who have been endowed with knowledge of culturally embedded concepts, able to notice and correct MT mistranslations of culturally embedded terms?

1.4. Literature Review

The issues related to the interaction between culture, language and translation have been deeply discussed in the field of Translation Studies. It occupies a significant juncture in its history and is referred to as the culture turn in the field where “... there was a shift in focus from the study of the linguistic factors that shape translation to the impact of culture and ideological power” (Mustafa, 2020, p.130). Moreover, this turn has produced texts that not only highlight the importance of understanding the ST culture to accurately translate but also how the TT culture can influence the reception of the produced text. In this regard, a notable text, specific to the translation of Arabic, is Faiq’s (2004) chapter titled “*The Cultural Encounter in Translating from Arabic*”. Faiq (2004) emphasizes the importance of culture in the translation process and argues that “the conception of the intrinsic relationship between language and culture in translation studies has led to theories and arguments calling for the treatment of translation as a primarily cultural act” (p. 2).

Furthermore, Faiq (2004) describes the broader cultural issues surrounding the translation and reception of Arabic texts including the way established narratives that position the west as superior and the ME as inferior have influenced translations. In this regard, Faiq (2004) highlights how a skewed understanding of culturally embedded terms, which have their roots in religion, has been active in propagating the western gaze:

Another relevant text is Agliz’s (2014) “*Translation of Religious Texts: Difficulties and Challenges*”, which highlights the problematic nature of translating terms that have meanings anchored in the Islamic tradition. A case in point is the word (*sharī‘ah*), which according to Agliz (2015) “... does not have an equivalent in the target language and if a translator finds this word in a sentence or in a text, he is compelled to translate the meaning” (p.184). In this regard Agliz stresses the importance of having a detailed awareness of the meaning of such religious words in their cultural context. For example, he argues that “... translators ought to work within the core of the target culture and know the rules of the target language community so as to find appropriate equivalents to achieve pragmatic competence...” (p.183). Moreover, in the absence of corresponding equivalent words, which is often the case with culturally embedded terms, especially ones derived

from religion, Agliz (2015) favors the dynamic equivalence approach, which endeavors to produce text segments that are “... more or less the same idea” (p.185) rather than attempting to produce a semantically equivalent translation. In this regard, Agliz (2015) discussion has merit because it offers a translation strategy to bridge the nonequivalence gap. However, the discussion does not explore ways to endow translators with the knowledge to be able to firstly infer the ST author’s intended meaning through the use of these unique terms.

Related to the technical aspects of post-editing MT output, Vieira (2020) explores the subject and associated research in a chapter titled “*Post-editing of machine translation*”. In this regard, he suggests that “in most professional contexts, the output of MT systems needs to be post-edited to reach the desired standards of quality” (p. 319), and thus, post-editing is an activity that is symbiotically connected to MT. Moreover, he illustrates how MT is now a component of CAT tools, which in conceptual design is meant to be a form of human centered translation (Vieira, 2020). The upshot of this is the usage of MT output and its post-editing will occur alongside the post-editing of human translation output derived from translation memories. This marks a significant change in the way the professional human translates because through a CAT tool they can produce a newly generated translation (traditional translation), use or post-edit a translation match derived from a translation memory, and use or post-edit a machine translation. In this context Vieira (2020) argues that “unlike the paradigm from early MT research, machine-assisted human translation puts humans at the center of translation production (p.319). Another important issue Vieira (2020) highlights is the different requirements of post-editing in terms of quality. He links this as a factor in the evaluation of the benefits and usefulness of post-editing. For example, he explains that “therefore, effort and quality – be it MT quality or target-text quality – are important factors in determining post-editing feasibility and the benefits of different post-editing levels and modalities (p. 320). Crucially, his discussion relates to the issue of translator agency because the notion of a human correcting a machine’s output would seemingly imply that the translator’s role is more of a passenger rather than a driver in the journey of translation. On the other hand, Vieira (2020) suggests that such changes to the translator’s role could be described as ‘augmented translation’, which implies the translator still has a degree of agency. In essence, Vieira asserts that post-editing does not necessarily nullify the translator’s agency but rather modifies it. His argument illustrates the growing need for post-editing that has become so widespread it has, to an extent, redefined what it means to be a translator. Consequently, his study emphasizes the significance of this research, which aims to investigate how an issue that plagues traditional translation, embedded cultural terms, affects the post-editing of MT output and how extralinguistic knowledge can lessen mistranslations.

In an earlier study related to the technical aspects of post-editing Green et al. (2013), which focused on English to Arabic, French, and German translation, the researchers found that post-editing not only lessens the time needed to translate but also improves its quality. For example, they assert that “... it decreases time and, surprisingly, improves

quality for each language pair. It also seems to be a more passive activity, with pauses (as measured by input device activity) accounting for a higher proportion of the total translation time” (p. 439). They reached this conclusion through using a controlled experiment that involved a comparison between translators post-editing MT output and translators producing a translation unaided (traditional translation). This is an important finding because it adds to the notion that the use of MT will increase as well as the translator’s role as a post-editor. Green et al. (2013) argue that even though there is an overlap between translating and post-editing, “post-editing involves cognitive balancing of source text comprehension, suggested translation evaluation, and target text generation” (p. 440). This is significant because, if accurate, these changes to the cognitive demands could potentially affect the recognition of culturally embedded religious terms and the way they are dealt with, which is not an area specifically covered by Green et al.

In terms of a research methodology to gather empirical data concerning the translation of culturally embedded terms, Xu and Deng’s (2021) study can be a valid example of employing an experimental research design. Their article titled “*Investigating the Use of Translation Continuation Tasks in Commercial Translation Teaching: A Study on Translating User Manuals*”, investigates how the reading of parallel texts, Chinese-English, impacts on the translation of commercial texts. At this juncture it is important to explain their subject matter, the translation of commercial texts, is relevant to this investigation into the translation of culturally embedded terms because in the same way cultural terms transcend dictionary meanings and require extralinguistic knowledge, so do commercial texts. For example, Xu and Deng (2021) suggest that “commercial translation requires translators to be both proficient in source and target languages and familiar with business-related knowledge and linguistic expressions so that they can accurately convey the appeal of a product or service” (pp. 366-367). To undertake their research, they formed an experimental group who read Chinese-English parallel texts of the manual they would be asked to translate. Conversely, the control group only read a Chinese version of the texts of the manual they would be asked to translate. Following these pre-translation tasks, both groups translated a continuation of the texts they were exposed to. The study found that “continuation tasks can improve the quality of students’ user manual translations—especially their use of vocabulary, appropriate stylistic features, and the completeness of the information conveyed (Xu & Deng, 2021, p. 378). In essence, the reading of the parallel texts not only gave the participants linguistic knowledge of the subject matter but also extralinguistic knowledge related to subject specific terminology. For example, Xu and Deng (2021) highlighted how the terms main cord and socket were more accurately translated by the experimental group. It can be argued that endowing participants with specialized knowledge of culturally embedded Arabic concepts and methods to translate them before they translate is a similar pre-translation task to Xu and Deng (2021) requiring their experimental group to read parallel texts. This is because in both cases participants are gaining extralinguistic knowledge that potentially will improve their translation accuracy. Thus, Xu and Deng’s (2021) approach to providing empirical data to improve

the translation of commercial texts is a good example to follow to produce data to improve the post-editing of Arabic texts with culturally embedded terms.

In a recent article with the same focus on cultural issues in post-editing, Łoboda and Mastela (2023) argue that MT is now a significant factor to the extent it is widely used and that in some language pairs and genres its quality is comparable to professional human translation. However, they contend that “the performance of MT in relation to literary texts is a contentious issue” (p. 504). To this end they undertook a pilot study using student participants who would post edited MT translations (from polish to English) of culture-bound texts, which were mainly folk tales. A main goal of their study was to demonstrate “... the importance of enhancing students’ sensitivity to cultural issues in translation...” (p. 504). Łoboda and Mastela (2023) specifically used creative texts that would resonate with their students’ interests, which included *The Witcher*. They used a CAT tool, Phrase TMS, for the experiment which sourced an MT engine to generate a translation. This digital environment would then allow the students to post-edited the MT translated segments. They used a total of 12 students equally split between two groups: group 1 comprised 6 first semester students of MA-cycle in Translation Studies and who had very limited exposure to professional translation and never previously post-edited; group 2 comprised 6 of students more advanced in their studies and who had focused on translating culture-bound texts in the 4-semester course in translation quality management, which they had completed. Both groups were then tasked with post-editing the MT output using the Phrase TMS environment and also highlighting and describing the errors. The results of the experiments indicated that Group 2 performed better in the experiment. However, due to the advanced nature of Group 2 in terms of their studies, experience and age, it is not possible to isolate the importance of the awareness of cultural-bound terms and how this would have impacted their post editing. This is because there were many extraneous variables that separated the two groups.

More recent findings like (Elgamal et al., 2024; Yao et al., 2024, Mohamed, 2025) unquestionably confirm the nuisance of producing the accurate equivalence of culturally bound terms in post- MT editing of Arabic texts translated into other languages in general and English in particular.

Similarly, in a published conference report Fischer (2025) assured the importance of enhancing the competences in machine translation (MT) and post-editing emphasizing how these competencies are being theorized, practiced, and integrated into translator training. The report likely discusses evolving expectations for translators in the age of MT, the training required for effective post-editing, and how educational frameworks are adapting to incorporate these emerging skills. He offers a concise reflection on the evolving role of MT and post-editing competences in translation practice and pedagogy. It summarizes workshop discussions on how theory and practice inform training programs, highlighting the need for translation educators to adapt curricula accordingly.

A key competence specifically outlined in ISO 18587:2017 is “cultural competence”. It emphasized the translators’ cultural competence, alongside main translation competences

such as linguistic/textual mastery, research skills, technical familiarity, and domain expertise. It is crucially highlighted as it allows translators to adapt idioms, references, register, and tone—not just at a grammatical or terminological level, but also at a cultural level—so that the output truly reads naturally in its intended context.

2. Method and tools

2.1. Research Design

This study employed a mixed-methods experimental design, combining quantitative measures of post-editing accuracy with qualitative interviews to capture participants' perceptions of cultural challenges and translation strategies. This design allowed triangulation between objective outcomes and subjective reflections, thereby addressing both performance and process. The methodological framework was adapted from Xu and Deng (2021) but tailored to the Arabic–English cultural translation context.

2.2. Participants and Assignment

Ten female translation students (junior and senior levels) from the College of Humanities at Prince Sultan University, Riyadh, participated. All had completed at least three prior translation courses (general and introductory) but had not received specialized training in cultural translation or post-editing. Arabic was their L1 and English their L2.

To ensure comparability, students completed a diagnostic translation test one week prior, scored on vocabulary, grammar, completeness, and overall quality by two independent faculty members. Participants were then stratified by GPA and diagnostic performance (high, average, low) and randomly assigned to two balanced groups (N=5 per group):

- **Group A (Experimental):** Received cultural awareness training before the task.
- **Group B (Control):** No preparatory training.

This assignment procedure ensured equivalent baseline translation competence across groups.

Intervention: Cultural Awareness Training

Group A completed a four-hour preparatory course, delivered by the PI, focusing on culturally embedded Arabic terms and their English renderings. The training comprised three modules (Appendix II):

1. **Parallel Text Analysis:** Comparison of Arabic–English translations of culturally rich texts to illustrate the loss or distortion of meaning when cultural context is ignored.
2. **MT Critique:** Students translated short culturally embedded passages using Google Translate, DeepL, or Reverso, then identified and discussed mistranslations.
3. **Post-Editing Workshop:** Students revised raw MT outputs, focusing on cultural expressions (e.g., *Insha'Allah*, *Zakat*, *Salat al-Jum'a*) and applying strategies of dynamic equivalence (Nida, 1964) and functionalist approaches (Vermeer, 1989).

2.3. Materials

The source material was a 500-word Arabic passage containing 10 culturally embedded terms (religious, social, idiomatic). Both groups received identical raw MT outputs generated using Google Translate. The selected terms were dispersed across the text and contextually embedded (A sample of text material available in Appendix III).

2.4. Instruments and Measures

Three instruments were used:

1. Post-MT Editing Task (Primary Outcome):

- Each participant post-edited the same MT output under a 90-minute time limit in a computer lab setting.
- Performance was measured at two levels:
 - **Item-level accuracy** for the 10 cultural terms, scored on a 0–2 rubric (0 = incorrect/missing, 1 = partially accurate, 2 = accurate with cultural nuance).
 - **Holistic translation quality**, rated on a 5-point scale for fluency, adequacy, and cultural appropriateness.

Two independent raters, blind to group assignment, scored all outputs. Inter-rater reliability was high (Cohen's $\kappa = 0.82$).

2. Semi-Structured Interviews (Qualitative Component): (Appendix IV)

After the task, participants were interviewed individually to reflect on their strategies, challenges, and perceptions of cultural translation. Open-ended prompts probed their awareness of cultural nuances, reliance on prior knowledge, and post-editing decisions.

3. Preparatory Training Tasks (Experimental Group only)

Performance in the pre-experiment course (parallel text analysis, MT critique, post-editing exercise) was observed to ensure engagement but not scored for analysis.

2.5. Procedure

The study followed these steps:

1. Recruitment & consent.
2. Diagnostic translation test for baseline equivalence.
3. Group A: Four-hour cultural training; Group B: no training.
4. Both groups: Post-editing task (identical raw MT outputs, 90-minute time limit, individual work, computer lab setting).
5. Semi-structured interviews conducted within 24 hours of task completion.

3. Results and their discussion

The results show that students in Group A who had received cultural awareness training performed significantly better in post-editing tasks than Group B. Common MT errors

included literal translations of idioms, mistranslation of religious terms, and culturally inappropriate renderings of formal expressions. For instance, the Arabic phrase 'إن شاء الله' was mistranslated as 'hopefully' instead of 'God willing,' a subtle but important cultural difference. Students with extralinguistic training were more likely to correct such errors accurately. The interviews confirmed that participants relied heavily on cultural background knowledge to interpret and refine the MT output. Upon completion of the experiment and reviewing the produced texts, the following observations were found:

1- Students in the control group missed the meaning of the culturally embedded terms in the text were not able to use the culturally correct terms, and the terms were left without any editing. The following table indicates the term in Arabic and how it appears in the target text translated using “Google Translate”, it is realized that students in the experiential group benefited from the cultural preparation and were able to understand the cultural imbedded aspects of the terms and were able to utilize such information in their post-editing¹:

ST	MT	Comments on editing
(1) سنة	Sunnah	Is confused in the translation as it appears as the tradition of the prophet which is the more frequently used meaning, it appeared in the text as the “common practice” of all prophets, but was mistranslated. The difference was not realized.
(2) حل - إحلال - تحليل	Replace	The meaning here is distorted as it means to make it permissible not to replace it,
(3) إشهد	Witness	<i>Eshhad</i> the verb was mistranslated as it is used as the action not as a noun.
(4) المقدم على الزواج	The applicant	The correct meaning is the person intending and planning to get married.
(5) الشهوة	Lust	It is used here with a negative connotation. “desire” will give a more accurate meaning.
(6) زالت الكراهة	Hatred is removed	The word <i>كراهة</i> is translated as hatred while the intended meaning of the text is “undesired action” the meaning of the term will be the status of the action as being undesired can be removed or

¹ Al Mani online dictionary is consulted for all the meanings of Arabic terms in the original
<https://www.almaany.com/>

		abolished.
(7) راشد	Adult	The meaning in religious context is that the person reaches the age of puberty and is capable of marriage.
(8) مكروه	Hated	The intended meaning in religious context is different as it indicates the undesirable act not the emotional sense.
(9) تحدث	Talked	<i>Tahadath</i> The verb is mistranslated the meaning is different in religious context as it indicates the prophetic saying.
(10) في حق الشخص	In the right of a person	Literal translation, the meaning in religious context is the person who is entitled to....
(11) صيانة النفس	translated as maintain, while the meaning in religious context is to protect	The intended meaning here is not maintenance as it appears in the translation, it means to protect the self from committing sins.
(12) متحدًا في الدين	United in religion	This does not mean united, it rather means the same religion.
(13) الكفو للزواج	Equal to marriage	The meaning is missed here as the كفو means.

- 2- Not using the right verbs (- Talked
- 3- Inability to produce a correct translation of the Quran.
- 4- Inability to correct mistranslations in the Hadith: examples of the prophetic *Hadiths* (sayings) in the ST: ²(لا تُنكح البكر حتى تُستأذن) A pregnant woman shall not be married until she is consulted, and a virgin shall not be married until she has been asked for permission.) الأيم is translated as the “pregnant” woman which is not the right meaning. It rather means the woman who has been married before³. As the MT totally failed to give the exact equivalence of the prophetic Hadith, it was not translated and thus affected the meaning and completeness of the final text. Missing such important parts of the ST in the produced text certainly affected the comprehension of the content.
- 5- Though the main focus of this particular study is to assess the students’ ability to post-edit cultural terms, the experiment showed that the students’ ability to edit and modify semantic incorrect MT text has improved through the preparation course,

² Sahih Muslim Hadith N: (1421-1419)

³ Definition and meaning of *al-’ayyim* in the Almaany Arabic–Arabic dictionary. *Almaany*. Retrieved October 12, 2025, from: <https://bit.ly/4okk3Ic>

some distinctive differences are shown in the edited text produced by the participants.

- 6- Participants were also instructed to refer to reliable translations of the Quran as King Saud's University Translation of the Meanings of the Quran⁴.

While the MT output succeeded in rendering the general message of the source text—a primary aim of translation—it fell short in accurately conveying the idiomatic and culturally embedded meanings of specific terms. This highlights the need for student training in post-editing not only at the surface level (grammar, vocabulary, fluency) but also at a deeper level that captures and transmits cultural and idiomatic nuances. Such findings underscore the indispensable role of human post-editing in ensuring the accuracy and cultural appropriateness of MT outputs, particularly when dealing with texts rich in cultural references.

3.2. Qualitative Findings

Thematic analysis of post-task interviews revealed several interrelated themes that illuminate how cultural training influenced post-editing performance:

1. Cultural Awareness and Contextual Sensitivity

Students in Group A demonstrated an ability to recognize cultural distortions and provide contextually appropriate corrections. They often referred to **religious and historical context** when interpreting Arabic terms such as محرم (maḥram) and زكاة (zakāt), ensuring accurate transfer of meaning. In contrast, Group B participants tended to accept MT outputs literally and expressed uncertainty about alternative renderings.

2. Strategic Problem-Solving and Decision-Making

Participants from Group A employed compensatory strategies such as paraphrasing (“ritual prayer” instead of “Friday prayer” for صلاة الجمعة) or providing brief in-text explanations. Some used **footnotes or parenthetical glosses** to preserve nuance. Group B relied more on word-for-word editing without contextual checking.

3. Confidence and Reflective Awareness

Interview data revealed that 80% of Group A participants reported increased confidence in handling culturally embedded expressions, compared to only 40% in Group B. This confidence correlated with greater willingness to revise MT outputs critically rather than rely on machine accuracy.

4. Error Patterns and Persistent Challenges

The most frequent errors in both groups involved the mistranslation of idioms (يد واحدة) → “One hand does not clap”) and misinterpretation of religious expressions (لا تصفق → “hopefully”). However, Group A's corrections demonstrated deeper

⁴ <https://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura33-aya70.html>

comprehension of cultural meaning, while Group B's edits remained semantically correct but culturally inaccurate.

3.3. Integrating Quantitative and Qualitative Insights

The combination of quantitative accuracy rates and qualitative reflections demonstrates that extralinguistic preparation directly enhances the depth and precision of post-editing performance. The findings support prior studies emphasizing the role of cultural competence in translation quality (House, 2015; Toral & Sánchez-Martínez, 2020; Xu & Deng, 2021).

Moreover, both data sets confirm that MT systems—while proficient in lexical transfer—lack the semantic and pragmatic awareness necessary to handle culture-bound meanings (Abu-Mahfouz, 2020; Al-Qahtani, 2022). The cultural training provided translators with functional strategies aligned with *Skopos theory* (Vermeer, 1989) and *dynamic equivalence* (Nida, 1964), enabling them to produce more purposeful and reader-oriented target texts.

3.4. Pedagogical Implications

1. Curriculum Design:

Translation programs should include targeted cultural literacy modules focusing on the translation of idioms, religious expressions, and culturally embedded references.

2. Post-Editing Pedagogy:

Courses should integrate practical exercises using real MT outputs, emphasizing the detection and correction of culturally induced errors.

3. Professional Preparedness:

Training that combines linguistic, technological, and extralinguistic competencies better prepares students for the post-editing tasks expected in professional translation environments.

3.5. Limitations and Future Directions

Although the sample size (N=10) limits statistical generalizability, the small group enabled in-depth qualitative exploration and strong engagement during the post-task discussions. Future studies should increase participant numbers and include a more diverse range of texts to test cultural training across multiple genres (e.g., literary, legal, and journalistic translations). Quantitative extensions may also employ mixed-effects modeling to analyze item-level differences by category (religious, idiomatic, or social).

4. Conclusion

This study examined the impact of extralinguistic knowledge on the post-machine translation (post-MT) editing of Arabic texts containing culturally embedded terms. Through a mixed-methods design combining quantitative accuracy assessment and

qualitative interviews, the research demonstrated that translation students' ability to render culture-specific expressions accurately depends not only on linguistic proficiency but also on their cultural, contextual, and pragmatic awareness.

Quantitative results showed that participants who received cultural awareness training achieved significantly higher post-editing accuracy (mean score = 1.72) compared to those without such training (mean score = 0.95). Qualitative analysis further revealed that trained students employed a wider range of strategies—paraphrasing, contextual reformulation, and dynamic equivalence—to restore the cultural meanings lost in MT outputs. These findings affirm that cultural competence plays a decisive role in achieving functional and contextually appropriate translations, echoing the principles of Skopos theory (Vermeer, 1989) and dynamic equivalence (Nida, 1964).

Importantly, the study reinforces that MT systems—despite their linguistic efficiency—continue to fall short when dealing with religious expressions, idioms, and culturally embedded terms in Arabic, as they lack the extralinguistic cognition necessary to capture connotation, tone, and intent. Human post-editors thus remain indispensable in mediating between machine output and the communicative function of the text.

The findings also indicate that even short-term interventions—such as a structured four-hour cultural training session—can produce meaningful improvements in post-editing accuracy and confidence. This suggests that incorporating cultural and pragmatic dimensions into translator education can yield immediate pedagogical benefits.

Based on the outcomes of this study, the following recommendations are proposed:

1. **Curricular Integration:** Translation programs should systematically include cultural mediation modules focusing on religion, idioms, and sociocultural norms to strengthen students' extralinguistic competence.
2. **Human–AI Collaboration:** Post-editing workflows should balance machine efficiency with human cultural insight, ensuring that automated translation output undergoes cultural and functional verification.
3. **Empirical Expansion:** Future research should replicate this study with larger and more diverse samples, across various genres and MT engines, to validate the generalizability of the results.

By merging technological innovation with cultural awareness, translation practice can move beyond mechanical transfer toward culturally responsible communication. Such integration ensures that translation serves its ultimate purpose—not only to convey words across languages, but to mediate meaning, worldview, and identity across cultures.

Acknowledgments

This study was funded by the Literature, Publishing and Translation Commission, Ministry of Culture, Kingdom of Saudi Arabia under [61 /2022] as part of the Arabic Observatory of Translation.

Supplementary Material

Appendix I

Term	Definition	Context/Significance in Paper
Machine Translation (MT)	The automatic process of converting a Source Language (SL) text into a Target Language (TL) text using a computer system (e.g., Google	Central tool whose limitations (especially with cultural terms) necessitate human intervention.
Post-MT Editing (Post-editing)	The process of revising and correcting the raw output generated by a Machine Translation system to reach a desired quality standard.	A vital, specialized competence that requires the editor to recognize and correct semantic loss and cultural distortion.
Extralinguistic Knowledge	Knowledge that goes beyond the linguistic features of a text (grammar, vocabulary) and includes cultural, religious, historical, and social context needed to accurately interpret meaning.	The core independent variable of the study; it is considered crucial for producing accurate and culturally appropriate translations.
Cultural Gap	The difference or distance between the cultural context of the Source Text (ST) and the Target Text (TT), often leading to non-equivalence of concepts.	The fundamental problem MT systems cannot bridge, making human editors essential.
Cultural Turn	A significant shift in Translation Studies focus from purely linguistic factors (words and grammar) to the impact of culture and ideological power on the translation process.	Provides the theoretical backdrop for arguing that translation is a primarily cultural, cognitive act.
Skopos Theory	A functionalist translation theory where the primary factor determining translation strategies is the Skopos (purpose/aim) of the translation in the Target Culture.	Used to argue that the post-editor must consider the <i>purpose</i> (cultural functionality) of the term in the final text, not just literal meaning.
Dynamic Equivalence	Nida's theory emphasizing that a successful translation reproduces the intended effect on the target audience rather than achieving literal (formal) correspondence to the source text.	A key strategy introduced to the experimental group to help them render culturally unique terms appropriately.

Term	Definition	Context/Significance in Paper
Raw MT Output	The unedited text produced directly by the machine translation engine.	The starting point for the post-editing task, often containing literal or distorted translations of cultural terms.

Appendix II : Sample course material

Source Text (Arabic – Excerpt)

"أدى المسلمون صلاة الجمعة في المسجد الكبير، وبعدها اجتمعوا على طعام الإفطار في شهر رمضان. كانت الزكاة واجبة على الجميع، وقرر بعض الشباب الاستعداد لأداء العمرة بعد انتهاء الدراسة. وقال أحدهم: 'إن شاء الله سنتمكن من الحج في العام القادم'. وفي خطبته، بدأ الإمام بالبسملة، ثم دعا بالدعاء المعروف لطلب الرحمة والبركة".

Machine Translation Output (Google Translate, accessed [insert date/version])

"Muslims performed the Friday prayer in the big mosque, and after that they gathered for breakfast in the month of Ramadan. Charity was obligatory for everyone, and some young people decided to prepare for visiting after finishing their studies. One of them said: 'Hopefully we will be able to perform the pilgrimage next year.' In his sermon, the preacher began with the name of God, then prayed the known prayer to ask for mercy and blessing."

Targeted Culture-Bound Terms (10 items)

No.	Arabic Term	Raw MT Output	Correct/Acceptable Translation	Notes
1	صلاة الجمعة	Friday prayer	<i>Salat al-Jum'a (Friday congregational prayer)</i>	Requires religious specificity
2	الإفطار	Breakfast	<i>Iftar (breaking the fast during Ramadan)</i>	Literal ≠ cultural
3	زكاة	Charity	<i>Zakat (obligatory almsgiving)</i>	Religious obligation
4	عمرة	Visiting	<i>Umrah (minor pilgrimage)</i>	MT missed religious sense
5	إن شاء الله	Hopefully	<i>Insha'Allah (God willing)</i>	Cultural nuance
6	الحج	Pilgrimage	<i>Hajj (major pilgrimage to Mecca)</i>	Needs specification
7	بسم الله الرحمن الرحيم	In the name of God	<i>Bismillah al-Rahman al-Rahim (In the name of God, the Most Compassionate, the Most Merciful)</i>	Formulaic expression

8	مسجد	Mosque	<i>Masjid (mosque, Islamic place of worship)</i>	Acceptable but context-specific
9	دعاء	Prayer	<i>Du'a (supplication, invocation)</i>	Different from formal prayer (Salat)
10	رمضان	Ramadan	<i>Ramadan (holy month of fasting)</i>	Usually retained untranslated

Task Instructions for Students

1. Review the provided Arabic source text and its raw MT English output.
2. Post-edit the MT output to produce a fluent, accurate, and culturally appropriate translation.
3. Pay special attention to culturally embedded terms, ensuring correct meaning transfer.
4. Time limit: 90 minutes.
5. Submit your edited version electronically at the end of the session.

Appendix III: Translation Test Sample

Post MT Editing Research- Text 1

أحكام الزواج في الإسلام⁵

إنّ للزواج في الإسلام أحكاماً خاصّة متعلّقة به، منها ما يعتبر شروطاً، ومنها ما هو ركن لا يتمّ الزواج بدونه، وفي هذا المقال سنتطرّق إلى أحكام الزّواج المختلفة، وما يترتّب عليها.

أركانه

إنّ عقد الزّواج الشرعي لا يتحقّق إلا باكتمال أركانه، وهي على النّحو التالي: (1) الصّيغة: وتعني الإيجاب من وليّ الزّوجة، مثل قوله: زوّجتك أو أنكحتك ابنتي، والقبول من الزّوج، مثل قوله: تزوّجت أو نكحت. الزّوج: ومن الشّروط التي تشترط فيه: أن لا يكون من المحرّمين على الزّوجة، وممنّ يحلّ لها الزّواج به. أن يكون الزّوج معيّناً ومحدّداً، فلو قال الولي: زوّجت ابنتي على أحدكم، لا يكون الزّواج صحيحاً، وذلك لعدم تعيين الزّوج وتحديدّه. أن يكون الزّوج متحرراً، أي غير محرم بحجّ أو بعمره. الزّوجة: ومن الشّروط الواجب توقّعها في الزّوجة ما يلي: أن تكون خاليةً من موانع النّكاح. أن تكون الزّوجة معيّنة ومحدّدة. أن لا تكون الزّوجة محرّمةً بحجّ أو بعمره. الولي: فإنّه لا يجوز للمرأة أن تزوّج نفسها، سواءً أكانت صغيرةً أو كبيرةً، وذلك لقوله صلّى الله عليه وسلّم: "لا تزوّج المرأة المرأة، ولا تزوّج المرأة نفسها"، رواه ابن ماجه. الشّاهدان: وأمّا الدّليل على وجوب وجود

⁵ Salim, Z. (2021, September 1). Marriage rulings in Islam. Mawdoo3.
<https://bit.ly/4h7CeOQ>

الشَّاهِدِينَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ"، رواه ابن حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ. **خصائمه**

يتميّز عقد النِّكَاحِ بمجموعة من الخصائص، ومنها: (2) التَّأْيِيد: حيث أنه قد ذهب بعض الفقهاء إلى أَنَّ النِّكَاحَ أَوْ الزَّوَاجَ عقد مؤبَّد، وبالتالي فهو لا يقبل التَّأْقِيت، ولا يجوز توقيته، سواءً أكان ذلك من خلال لفظ المتعة أو بغيره من ألفاظ النِّكَاح، وسواءً أكان ذلك لمُدَّة قصيرة أم طويلة، أو كانت المُدَّة معلومة أم مجهولة، وفي حال كان التَّأْقِيت مضمراً في نفس الزَّوْج، أو غير مصرَّح به، فإنَّ للعلماء في ذلك أقوالاً، فقد ذهب الجمهور إلى أَنَّ النِّكَاحَ صحيح في هذه الحالة، وقد نصَّ على ذلك كلٌّ من الحنفيَّة والمالكيَّة على الرَّاجح، والشافعية، غير أنَّهم قالوا بكراهته، وهذا أيضاً رأي عند الحنابلة. وقال الحنابلة أَنَّ هذا الزَّوَاجَ لا يصحُّ، وهو الصحيح من مذهبهم، وهو أيضاً قول لِهَرَامٍ من المالكيَّة. اللزوم: حيث أَنَّ النِّكَاحَ أَوْ الزَّوَاجَ عقد يلزم كلاً من الطرفين، سواءً الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ، وهذا رأي كلٍّ من الحنفيَّة، والمالكيَّة، والشافعية في الأصحَّ، الحنابلة. وفي مقابل الأصحَّ عند الشَّافعية: "أَنَّهُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ رَفْعَهُ بِالطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِهِ، أَمَّا فَسْخُهُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْفَسْخِ فَلَا يَتَأْتَى لَا مِنَ الرَّجُلِ وَلَا مِنَ الْمَرْأَةِ".

سنه إنَّ للنِّكَاحَ مجموعة من السُّنَنِ والآداب، منها: (3) الخطبة: وهي قول من تولى العقد: "إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَالَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَقْرَأُ: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" ⁶، و"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" ⁷، و"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً" ⁸، وذلك لأنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "إذا أراد أحدكم أن يخطب لِحَاجَةٍ مِنْ نِكَاحٍ وَغَيْرِهِ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ...". الوليمة: وذلك لقول النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعبد الرحمن بن عوف لما تزَّوج: "أولم ولو بشاة"، رواه البخاري، ومن أهمَّ ما يسُنُّ في الوليمة وآدابها أَنَّهُ يجب حضورها لمن لم يكن له عذر، وذلك لقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من دُعي إلى عرس أو نحوه فليجب"، رواه مسلم، وكذلك فإنَّه يرخص للمسلم عدم حضورها في حال كان هناك لهو، أو لعب، أو أمر باطل. إعلان النِّكَاح: وذلك من خلال دف أو ما شابهه، لقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فصلٌ ما بين الحلال والحرام الدُّفُّ والصوتُ في النِّكَاحِ" ¹⁰، رواه الألباني. الدَّعاء للزوجين: وذلك بقول: "بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في الخير"، رواه الألباني.

⁶ Quran (3: 102)

⁷ Quran (4:1)

⁸ Quran (33:70-71)

⁹ Bukhari, Marriage: 1143

¹⁰ Al Albani, Marriage; 1108

Appendix IV: Semi-Structured Interview Guide

Purpose

To explore participants' perceptions of the post-editing task, their strategies in handling cultural terms, and their reflections on training (for the experimental group).

Sample Interview Questions

1. Which terms did you find most difficult to translate/edit? Why?
2. Did the MT output miss or distort any cultural concepts? Please give examples.
3. What strategies did you use to decide on the most appropriate equivalent for terms like *Umrah* or *Zakat*?
4. How did your prior knowledge of religion, culture, or personal experience influence your translation decisions?
5. Did you rely on intuition, prior training, or online searches when unsure of a translation?
6. (Experimental group only): How did the cultural awareness course help you in this task?
7. (Control group only): What extra preparation would have been useful before doing this exercise?
8. How confident did you feel about your final edited version?
9. In your opinion, should MT systems provide cultural notes or glosses? Why or why not?

Duration: 20–30 minutes.

Format: Semi-structured, one-on-one, audio recorded and transcribed.

Analysis: Thematic coding (Braun & Clarke, 2006) with intercoder agreement reported.

References

- Abu-Mahfouz, I. (2020). Errors in Arabic-English neural machine translation of religious and cultural texts. *Jordan Journal of Modern Languages and Literatures*, 12(1), 45-63.
- Agliz, R. (2014). Translation of religious texts: Difficulties and challenges. *Arab World English Journal, Special Issue on Translation No.4*, 182-193.
<https://awej.org/images/AllIssues/Specialissues/Translation4/12.pdf>

- Al-Jarf, R. (2021). Post-editing machine translation of Arabic texts by student translators: Problems and strategies. *Arab World English Journal*, 12(3), 35-52.
- Al-Qahtani, M. (2022). Arabic cultural expressions in Google Translate: A case study on idioms and proverbs. *International Journal of Arabic-English Studies*, 22(2), 115-134.
- Castilho, S., Moorkens, J., Gaspari, F., & Doherty, S. (2018). *Translation quality assessment: From principles to practice*. Springer.
- Darwish, A., & Al-Khatib, H. (2024). Machine translation post-editing of Arabic idiomatic expressions: An empirical investigation with trainee translators. *Babel*, 70(2), 200–223.
- Elgamal, S., Obeid, O., Kabbani, M., Inoue, G., & Habash, N. (2024). Arabic diacritics in the wild: Exploiting opportunities for improved diacritization. In *Proceedings of the 62nd Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics (Volume 1: Long Papers)* (pp. 14815-14829). Association for Computational Linguistics. <https://doi.org/10.18653/v1/2024.acl-long.792>
- Faiq, S. (2004). The cultural encounter in translating from Arabic. In S. Faiq (Ed.), *Cultural encounters in translation from Arabic* (pp. 1-13). Multilingual Matters.
- Fischer, M. (2023/2025). Machine translation and post-editing competence: Theory, practice and training. *Across Languages and Cultures*, 24(1), 145-168.
- Green, S., Heer, J., & Manning, C. D. (2013). The efficacy of human post-editing for language translation. In *Proceedings of the ACM SIGCHI Conference on Human Factors in Computing Systems (CHI)* (pp. 439-448). ACM. <https://doi.org/10.1145/2470654.2470718>
- Herbig, N., Pal, S., van Genabith, J., & Krüger, A. (2019). Multi-modal approaches for post-editing machine translation. In *CHI Conference on Human Factors in Computing Systems Proceedings* (pp. 1-11). ACM. <https://doi.org/10.1145/3290605.3300461>
- House, J. (2015). *Translation quality assessment: Past and present*. Routledge.
- Husni, M., & Newman, D. (2015). Machine translation adoption in Arab universities: Trends and challenges. *Translation Review*, 90(1), 33-47.
- International Organization for Standardization. (2017). *ISO 18587:2017 Translation services — post-editing of machine translation output — Requirements*. ISO.
- Jia, Y., & Zheng, B. (2022). The interaction effect between source text complexity and machine translation quality on the task difficulty of NMT post-editing from English to

- Chinese: A multi-method study. *Across Languages and Cultures*, 23(1), 36-55. <https://doi.org/10.1556/084.2022.00120>
- Łoboda, K., & Mastela, O. (2023). Machine translation and culture-bound texts in translator education: A pilot study. *The Interpreter and Translator Trainer*, 17(3), 503-525. <https://doi.org/10.1080/1750399X.2023.2238328>
 - Mohammed, T. A. S. (2025). Evaluating translation quality: A qualitative and quantitative assessment of machine and LLM-driven Arabic–English translations. *Information*, 16(6), 440. <https://doi.org/10.3390/info16060440>
 - Mustafa, B. K. (2020). Translation, echoes of the mind or a very deliberate act? Analysing translation manipulation through the lens of psychology. *The Translator*, 26(2), 130-144. <https://doi.org/10.1080/13556509.2020.1783914>
 - Newmark, P. (1988). *A textbook of translation*. Prentice Hall.
 - Nida, E. A. (1964). *Toward a science of translating: With special reference to principles and procedures involved in Bible translating*.
 - Brill, O'Brien, S. (2022). How to deal with errors in machine translation: Postediting. In D. Kenny (Ed.), *Machine translation for everyone: Empowering users in the age of artificial intelligence* (pp. 105-120). Routledge.
 - Olalla-Soler, C. (2015). An experimental study into the acquisition of cultural competence in translator training: Research design and methodological issues. *Translation & Interpreting*, 7(1), 86-110. <https://doi.org/ti.106201.2015.a01>
 - Schwarz, L. M. (2003). *Cultural issues in translation: A study of culture-bound terms in literary texts* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Ottawa.
 - Toral, A., & Sánchez-Martínez, F. (2020). Post-editing and effort: A comparative analysis of human translation and post-editing from scratch. *Machine Translation*, 34(1), 1-27. <https://doi.org/10.1007/s10590-019-09235-9>
 - Vandeghinste, V., Vanallemeersch, T., Augustinus, L., Bulté, B., Van Eynde, F., Pelemans, J., & Verwimp, L. (2019). Improving the translation environment for professional translators. *Informatics*, 6(2), 24. <https://doi.org/10.3390/informatics6020024>
 - Vermeer, H. J. (1989). Skopos and commission in translational action. In A. Chesterman (Ed.), *Readings in Translation Theory* (pp. 173-187). Oy Finn Lectura.
 - Vieira, L. N. (2020). Post-editing of machine translation. In M. O'Hagan (Ed.), *The Routledge handbook of translation and technology* (pp. 319-335). Routledge.

- Xu, Q., & Deng, L. (2021). Investigating the use of translation continuation tasks in commercial translation teaching: A study on translating user manuals. *Chinese Journal of Applied Linguistics*, 44(3), 366-381. <https://doi.org/10.1515/CJAL-2021-0023>
- Yao, B., Jiang, M., Bobinac, T., Yang, D., & Hu, J. (2024). Benchmarking machine translation with cultural awareness. In *Findings of the Association for Computational Linguistics: EMNLP 2024* (pp. 13078-13096). Association for Computational Linguistics. <https://doi.org/10.18653/v1/2024.findings-emnlp.765>



Arabic Translation Work:

Isabela Fairclough (Author)

A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse*

Mohamed Saoudane (Translator)

Regional Center for Education and Training, Souss-Massa, Inezgane, Morocco

Email (Corresponding author): mohamed.saoudane@uit.ac.ma

Orcid iD : [0009-0000-3779-2812](https://orcid.org/0009-0000-3779-2812)

Received	Accepted	Published
11/05/2025	16/10/2025	31/10/2025

 : 10.63939/

Cite this article as : Fairclough, M. (2025). A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse (M, Saoudane, Arabic Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 99-114.
<https://doi.org/10.63939/ajts>

Abstract

This paper proposes a dialectical profile of 7 questions attached to the practical argument scheme. The profile integrates deliberation about means and goals in a single recursive procedure; it also integrates the practical argument from goals and circumstances with the pragmatic argument from negative consequence. Critical questioning aims to test the reasonableness of one or more proposed courses of action, thus enhancing the rationality of decision-making in conditions of incomplete knowledge (uncertainty and risk).

Keywords: Critical Discourse Analysis, Critical Rationalism, Critical Questions, Decision-Making, Deliberation

© 2025, Khouildi, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

عمل مترجم:

ايز ابيلافيركلاف (المؤلفة)

بروفایل جدي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي

محمد صوضان (المترجم)

المركز الجهوي للتربية والتكوين سوس-ماسة، انزكان، المغرب

الإيميل (المؤلف المراسل): mohamed.saoudane@uit.ac.ma

أوركيد ID: 0009-0000-3779-2812

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/10/31	2025/10/16	2025/05/11

doi : 10.63939/AJTS.

للاقتباس: فيركلاف، ا. (2025). بروفایل جدي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي (ترجمة محمد صوضان). *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 4 (13)، 99-114. <https://doi.org/10.63939/ajts>

ملخص

تقترح هذه الورقة بروفایل جديا يتألف من سبعة أسئلة مرتبطة بخطاطة الحجج العملي. يدمج هذا النموذج التداول حول الوسائل والأهداف ضمن إجراء تكراري واحد، كما يدمج الحجج القائم على الأهداف والظروف بالحجج البرغماتي القائم على العواقب السلبية. تهدف عملية التساؤل النقدي إلى اختبار معقولية مسار أو أكثر من المسارات المقترحة للفعل، بما يساهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار ضمن شروط نقص المعرفة (اللايقين والمخاطرة).

الكلمات المفتاحية: تحليل نقدي للخطاب، عقلانية نقدية، أسئلة نقدية، صناعة القرار، تداول

©2025، صوضان، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشر هذا النص المترجم وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0) International Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

تطور هذه الورقة الإطار التحليلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي الذي قدمه نورمان وإيزابيلا فيركلاف (Fairclough & Fairclough 2011, 2012)، حين دعيا إلى تبني "منعطف حجاجي" أكثر نسقية في حقل التحليل النقدي للخطاب. وتحاول تقديم مقترح يتكون من مجموعة من الأسئلة النقدية الرامية إلى تقييم عملية صناعة القرار في ظل المعرفة غير المكتملة، واللايقين، والمخاطرة. وتوضح هذه الأسئلة باختصار باعتماد أمثلة مستمدة من النقاش العام حول سياسات التقشف في المملكة المتحدة عقب الميزانية التقشفية الأولى في يونيو 2010 (Osborne 2010).

2. صناعة قرار عقلائي في ظل المعرفة الناقصة

لقد شكل الحجاج العملي موضوعا للبحث في إطار المنطق غير الصوري والتدواليات الجدلية (pragma-dialectics)، وقد تجلّى جانب من ذلك في مجموعة من الأعمال (Walton 2006, 2007a, 2007b; Walton, Reed & Macagno, 2008; Hitchcock 2002; Hitchcock, McBurney & Parsons, 2001; Garssen 2001, 2013; Ihnen Jory 2012) التي طورت جملة من الأسئلة النقدية التي تستهدف تقييم هذا النمط من الحجاج. وسأقدم الخطوط العريضة لنسختي الخاصة، فيما سيأتي، من الأسئلة النقدية الموجهة لتقييم الحجج العملية، إلى جانب مركزها النظري المتمثل في الرؤية العقلانية النقدية لوظيفة الحجاج، ولطبيعة صناعة القرار العقلانية (Miller 1994, 2006, 2014). ومن منطلق هذا التصور، فإن وظيفة الحجاج في جوهرها نقدية، إذ إن أقصى ما يمكن للفاعلين العقلانيين القيام به قبل تبني فرضية عملية أو نظرية هو إخضاعها لتدقيق نقدي شامل، يستثمر المعرفة الكلية المتاحة لهم. يعد تبني المقترح A عقلائيًا إذا خضعت الفرضية القائلة بأن A هو المسار العملي الأمثل لاختبار نقدي في ضوء المعارف الكلية المتاحة، وأثبتت قدرتها على الصمود أمام كل الاعتراضات النقدية الممكنة الموجهة لها. وأقصد بالاعتراض النقدي سببا قاهرا يمنع تنفيذ الفعل، أي سببا يتمتع بأولوية معيارية تمنع إنجاز الفعل، ولا يمكن إبطاله داخل السياق المعني. إن نقد فرضية ما، في الأساس، نقد لعواقبها لا نقد للمقدمات التي تستند إليها. إن الرؤية العقلانية النقدية المناهضة للتبريرية (anti-justificationist)، إذ تنظر للعقلانية على أنها قائمة في إجراء الاختبار النقدي؛ إنها موقف منهجي (methodological attitude).

يستند الاختبار النقدي، بالضرورة، إلى المعلومات المتاحة للفاعلين المنخرطين في التداول، وهي معلومات محدودة في أغلب الأحيان. وهنا يثار السؤال حول كيف يمكن توظيف هذه المعرفة على نحو يساهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار؟ إن الإجابة العقلانية النقدية هي أن تستخدم المعرفة استخداما نقديا، أي بغرض اختبار المقترحات واستبعادها، لا استخدامها استقرائيا لتأكيد أو تدعيم مقبوليتها (الظاهرة). يمكن للعواقب غير المقبولة، سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، أن تعد اعتراضات نقدية على القيام بـA، ما لم تشر المناقشة النقدية إلى أنه يمكن تجاوزها لأسباب أخرى أقوى.

لنبدأ أولا بالنظر في حالة المخاطرة (risk). لو أمكن التنبؤ على نحو محدد، بأن القيام بـA سيفضي إلى عواقب غير مقبولة، لكان ذلك سببا حاسما لعدم القيام به. غير أنه يصعب تقديم توقعات محددة من هذا النوع بشأن ما سيحدث في المستقبل. ومن منظور العقلانية النقدية، يمكن صناعة قرار عقلائي في ظروف المخاطرة ودون الارتكاز على الحسابات الاحتمالية، وذلك من خلال تبني استراتيجية تقليل الخسارة القصوى (minimax strategy) القائلة "حاول تجنب الخسارة

الممكن تفاديها" (Miller, 2014). ويمكن القيام بذلك عبر تأمين استباقي ضد الخسارة المحتملة؛ إما بالمعنى الحرفي الذي يؤمن فيه الناس ممتلكاتهم ضد مختلف الاحتمالات المستقبلية، أو بالمعنى المجازي القاضي بضمان وجود مسار بديل للفعل، أي خطة بديلة يمكن التحول إليها، أو طريقة لإجراء تعديلات طفيفة أو مراجعات على المسار الأصلي للفعل إذا بدأ يتكشف بطريقة غير مرغوبة.

لا ينطوي اللايقين، بعكس المخاطرة، على نتائج محتملة معروفة أو على تكرار حدوثها يمكن استنتاجه من المعلومات حول الماضي، بل يتعلق بتطورات مستقبلية لا يمكن تقديرها بأي طريقة. ويتميز اللايقين بالمقترحات التي لا تعرف عواقبها، مما يجعل استبعادها عن طريق الاختبار النقدي أمراً مستحيلاً. ويظهر قصور المعرفة في هذه الحالة في "المجهولات المعروفة" (known unknowns)؛ أي ما نعلم أننا نجهله، ولكن أيضاً في "المجهولات المجهولة" (unknown unknowns)؛ أي ما نجهله دون أن نعلم بجهلنا له، ولا يمكن التنبؤ بكيفية تفاعل الفعل المقترح، حين يبدأ في التحقق، مع هذه الاحتمالات. ولا يمكن اختزال اللايقين في المخاطرة؛ إذ تفترض المخاطرة إمكانية إجراء بعض الحسابات الاحتمالية. فعلى سبيل المثال، تتعلق السياسة الاقتصادية مبدئياً باللايقين أكثر من المخاطرة؛ إذ تتكشف ضمن سياق من الأحداث، بما فيها الأحداث غير المتوقعة، التي لا يمكن تقدير احتمالاتها إلا جزئياً، أو لا يمكن تقديرها على الإطلاق. إن جواب العقلانية النقدية (Miller, 2014) لمشكلة اللايقين يقول: إنه من الأكثر معقولية اختيار مقترح قد خضع للاختبار وصمد أمام النقد، بدل اختيار مقترح لم يختبر بعد. وفي ظل عقلانية محدودة، يعد الحل الجزئي "المرضي" المعروف بفعاليتها، إن توفر، أفضل من متابعة البحث عن الحل المثالي، أو تبني مقترح لم يختبر، مهما بدا واعداً.

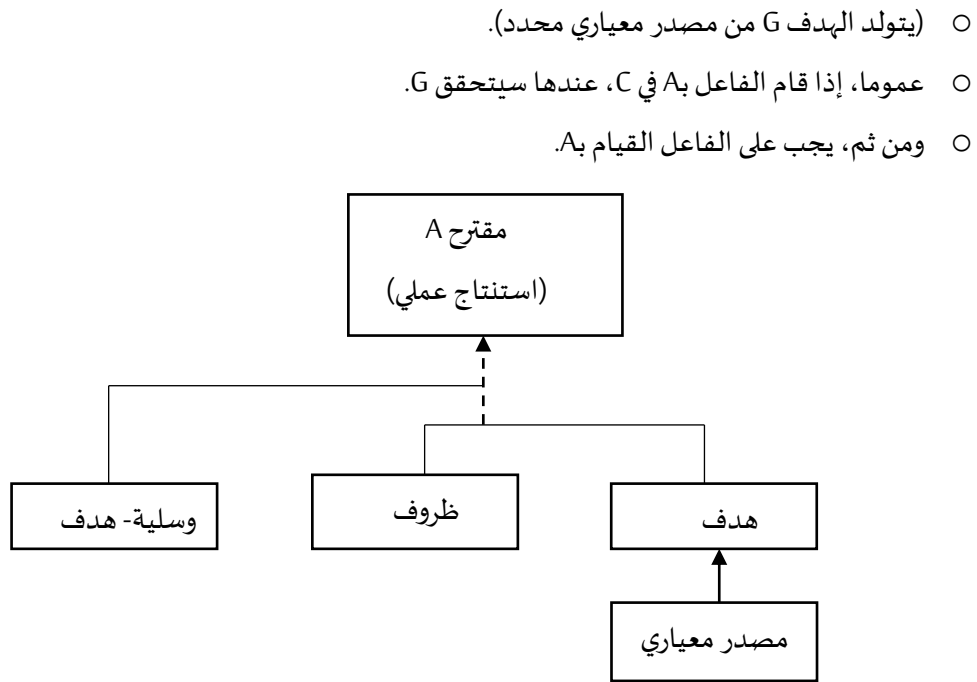
3. الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

تعد البروفائلات الجدلية (dialectical profiles)، وفقاً للتداوليات الجدلية (van Eemeren 2010) بناءات معيارية مرتبطة بخطاطات حجاجية محددة؛ فهي نسقية، وشاملة، واقتصادية، ومحدودة. وسأستعمل عند تناول الحجج العملية مصطلح "البروفائل الجدلي" (dialectical profile) للدلالة على مجموعة منظمة وشاملة من الأسئلة التي يمكن استخدامها لاختبار مقترح عملي والحجاج الذي يدعي دعمه. وفي ضوء التزامي المنهجي بالعقلانية النقدية التي ترى أن "عقلانية صناعة القرار لا تتعلق بالضرورة بصناعة القرار الصحيح، بل بجعل عملية صناعة القرار نفسها صحيحة" (Miller 1994, p. 43; Miller 2006, pp. 119-124). ينبغي أن يهدف الاختبار النقدي إلى تعزيز عملية عقلانية صنع القرار، لا إلى إنتاج القرار "الأكثر عقلانية" (Fairclough & Fairclough 2012, pp. 49-50).

أنطلق من خطاطة الحجة العملية (الافتراضية) التي حددها أساساً والتون (Walton 2006, 2007a)، والتي أعيد صياغتها هنا على أنها حجاج قائم على الظروف (circumstances) والأهداف (goals) (المرتكزة على مصدر معياري كالرغبة أو الالتزام أو الواجب، الخ¹) وعلاقة وسيلة-هدف (Fairclough & Fairclough 2012) (means-goal). ويمكن تمثيل هذه البنية (الخطاطة) كما يلي (الشكل 1):

○ يوجد الفاعل (Agent) في ظروف [محددة] C.

○ للفاعل هدف [محدد] G.



شكل 1: مقترح لبنية التفكير العملي

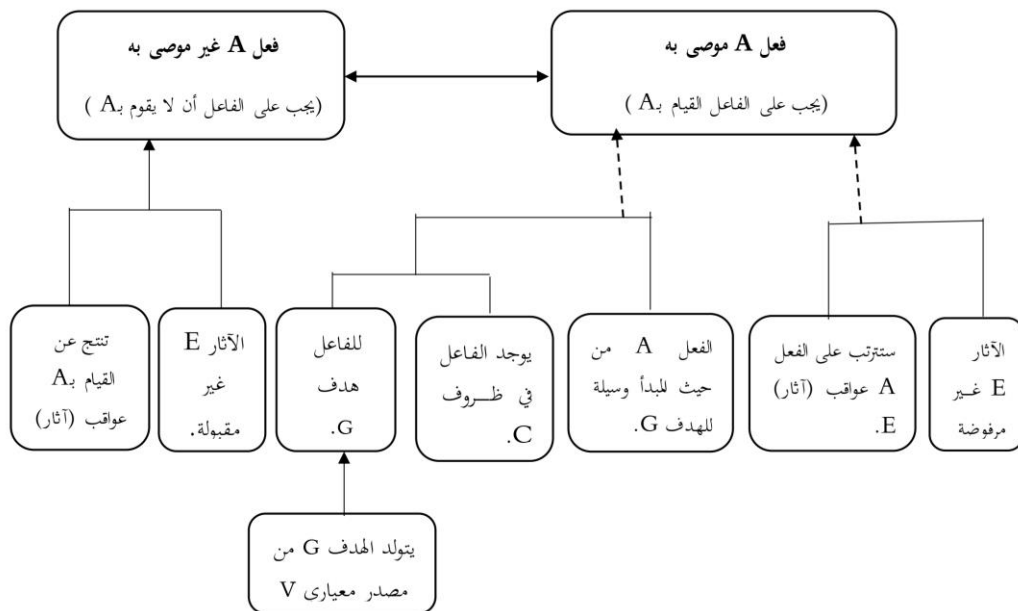
يقدم والتون (Walton 2007b) تمييزاً أساسياً بين ثلاثة أنواع من الأسئلة النقدية؛ أسئلة تتحدى صلاحية الاستدلال، وأسئلة تتحدى صحة المقدمات، وأسئلة تتحدى الاستنتاج العملي للاستدلال. وأرى، تبعاً لهذا المسار، أن تحدي الاستنتاج العملي هو الشكل الأهم من أشكال الاختبار النقدي؛ إذ يعد الوحيد القادر على دحض المقترح العملي نفسه و"تفنيده". ويمكن أن يتم ذلك، كما أحتاج، عبر حجة تقوم على العاقبة السلبية (negative consequence)؛ أي حجة مضادة، أو حجة تؤيد عدم القيام بـA.

- إذا تبني الفاعل المقترح A فستترتب عنه عاقبة C.
- وبما أن العاقبة C غير مقبولة.
- فعلى الفاعل ألا يتبنى المقترح A.

ينظر إلى التفكير العملي (Practical reasoning) بوصفه نمطاً حججياً سببياً (causal argumentation scheme)، على نحو ما يطرحه فان إيميرن (van Eemeren) وغروتندورست (Grootendorst) (2004)؛ فمن المفترض أن يؤدي الفعل A المقترح، على الأرجح، إلى أثر معين. إلا أن للأفعال آثاراً مقصودة وأخرى غير مقصودة، كما أن الأثر الواحد قد يكون ناتجاً عن أسباب متعددة. أولاً، قد تكون الآثار غير المقصودة من طبيعة تجعل تنفيذ الفعل أمراً غير مرغوب فيه، حتى وإن كان الأثر المقصود (الهدف) قابلاً للتحقق من خلال القيام بـA. وإذا كان الأمر على هذه الحالة، فمعناه أنه قد تم الكشف عن اعتراض نقدي على القيام بـA، وبذلك فندت الفرضية القائلة بأن على الفاعل القيام بـA. وثانياً، قد تكون هناك أسباب بديلة (أفعال) تفضي إلى الأثر ذاته، وبعضها قد يكون أفضل من غيره. وإذا كان الأمر كذلك، وبما أن الهدف والآثار غير المقصودة معقولة، فلا يوجد اعتراض نقدي على القيام بـA، غير أن المقارنة بين البدائل المقترحة تبقى ضرورية لاختيار الأفضل في السياق المعني.

ترتبط الحجة القائمة على الأهداف والظروف، في أنماط النشاط التداولي، بالحجة القائمة على العاقبة السلبية، على النحو الذي أقترحه في ما يأتي [ينظر الشكل 2]. تعمل الحجة القائمة على العاقبة السلبية (الموضحة في الجانب الأيسر) على اختبار الاستنتاج العملي للحجة القائمة على الأهداف والظروف، ويمكن دحض ذلك الاستنتاج إذا كانت العواقب غير المرغوب فيها تمثل اعتراضا نقديا لا يمكن تجاوزه ضد القيام بـA.

غير أنه إذا اعتبرت العواقب غير مرفوضة، فيمكن للفاعل أن يباشر مبدئيا القيام بـA، مع التسليم بإمكانية نقض المقترح في المرحلة اللاحقة إن ظهرت معطيات جديدة. وهكذا يمكن تعزيز الاستنتاج المؤيد للقيام بـA عبر حجة افتراضية (presumptive argument) تقوم على العاقبة الإيجابية (الجهة اليمنى). والقول بأن الآثار غير مرفوضة، معناه أن الاختبار النقدي لم يظهر أي اعتراض حاسم على القيام بـA، وأن تحقيق الأهداف المعلنة سيؤدي، إجمالا، إلى مكاسب، كما أن الآثار الجانبية تعد إيجابية بحسب ما يمكننا تقديره.



الشكل 2. التفكير العملي في أنماط النشاط التداولي: مقترح لخطاطة التداول

يقال إن التداول (Deliberation)، عادة، فعل ينطوي على موازنة، وأن الاستنتاج يتوصل إليه بناء على التقدير الكلي. وفي سياق من الوقائع التي تتيح إمكان الفعل وتقيده في آن واحد، وتحت ظروف تتسم باللايقين والمخاطرة (وكلها مقدمات ظرفية (circumstantial premises))، فإن ما يوزن في هذه العملية هو مدى مرغوبة تحقيق الأهداف (وربما نتائج إيجابية أخرى) مقابل عدم مرغوبة العواقب السلبية التي قد تتكشف. ومن بين الأسباب غير القابلة للتجاوز (non-overridable) عادة في عملية موازنة الأسباب، تلك النتائج التي تعد، في المحصلة النهائية، غير مقبولة، إلى جانب الأسباب الخارجية للفعل التي تنتمي إلى العالم الاجتماعي والمؤسسي، أي ما يسميه سيرل (Searle 2010) بالأسباب الواجبة (deontic reasons)، وتشمل الالتزامات، والواجبات، والقانون، والمعايير الأخلاقية. وهذه الأسباب وقائع مؤسسية، يفترض فيها أن تعمل كقيود على الفعل،

إذ يظل الفاعلون ملزمين بها بوصفها أسبابا موجبة للفعل، سواء اختاروا العمل بموجبها أم لا (Fairclough & Fairclough, 2012, 2013).

أفترح الوضعية التداولية التالية كمنطلق: يسعى فاعل لتحقيق هدف معلن G في ظل جملة من الظروف C ، ويقترح مسارا للفعل A (أو عدة مسارات $A_1, A_2, \dots, A_n$) لتحويل ظروفه الحالية إلى حالة مستقبلية تتوافق مع هدفه G . وبناء على معرفته الكلية، يستنتج الفاعل أنه ينبغي عليه القيام بـ A_1 (أو A_2 أو A_n) لتحقيق هدفه G . ولكي يقرر بعقلانية، يجب على الفاعل إخضاع كل البدائل للاختبار النقدي لمحاولة الكشف عن عواقبها السلبية المحتملة وغير المقبولة. وإذا صمدت بعض المقترحات المعقولة أمام النقد، وتم الحكم بمعقوليتها، فيمكن للفاعل بعد ذلك اختبار الحجج نفسها لتحديد ما إذا كان وجود أي واقعة إضافية ذات صلة بالوضعية المعنية تمنع استنتاج وجوب القيام بـ A_1 ($A_2, \dots, A_n$) في ذلك السياق.

إن ما يتم تقييمه، ابتداءً، إذن، هو المقترح نفسه (الاستنتاج العملي)، لا مجرد الحجج التي يستند إليها. ويتم ذلك من خلال فحص عواقبه (المحتملة). وعند اختيار مقترح أو أكثر من بين المقترحات المعقولة، يمكن أيضا تقييم الحجج التي تسندها. ويمكن القول إن تصورا محددا للعقلانية البشرية يتناغم مع البروفایل الجدلي الذي أقترحه هنا، وهو تصور "العقلانية المحدودة" (bounded rationality) (Simon, 1955; Kahneman, 2011)، حيث يتصور أن الفاعلون عقلانيين عندما يعتمدون حلا "مرضيا" بدل الانخراط في مسعى طويل من البحث عن الحل "الأكثر عقلانية" أو "الأفضل". ومن ثم، فإن الغاية من طرح سلسلة الأسئلة في هذا البروفایل ليس حصر نطاق البدائل في مقترح واحد "أمثل" فحسب، وإنما، بالدرجة الأولى، استبعاد البدائل غير المعقولة بوضوح من بين مجموع المقترحات الممكنة. ليصبح بالإمكان لاحقا اختيار البديل المعقول الذي يبدو، من بين المقترحات المعقولة، الأكثر قدرة على الاستجابة لعدد من الاعتبارات ذات الصلة نسبيا من غيره، والأكثر انسجاما مع الوقائع الأخرى المرتبطة بالسياق المعني.

تنقسم الأسئلة النقدية (CQ) إلى ثلاثة أنواع:

- (1) اختبار مقدمات الحجة (CQ1 – CQ3)، وذلك كخطوة أولية لتقييم مدى عقلانية المقترح وقدرته على ربط مجموعة من الحالات القائمة بحالة مستقبلية منشودة. وهذا ضروري لأن المقترح، وإن بدا معقولا من حيث المبدأ وخاليا من العواقب غير المقبولة، فقد يفنقر للصلة بالسياق الذي يفترض أن يتعامل معه، وبالتالي، قد لا يعد "حلا" لـ "المشكلة" الفعلية.
- (2) اختبار الاستنتاج العملي (CQ4 – CQ5)، من خلال حجة استنتاجية قائمة على العاقبة؛ وقد يؤدي ذلك إلى رفض مقترح أو أكثر، وفي الوقت نفسه تقديم بعض المقترحات المعقولة للتنفيذ، أو قد لا يتم تقديم أي اقتراح على الإطلاق.
- (3) اختبار صلاحية الحجة القائمة على الأهداف، والظروف، وعلاقات الوسيلة-الهدف (CQ6 – CQ7)، لاختيار أحد البدائل المعقولة الناتجة عن تقييم الاستنتاج العملي؛ وفي هذه النقطة سيبحث الناقد حقائق أخرى ذات صلة، غير تلك المحددة في المقدمات، والتي قد تشير إلى أن القيام بـ (A_n) لا يستتبع بالضرورة الاستنتاج المنشود، مما يفتح المجال للنظر في بديل آخر معقول.

اختبار الفرضيات	السؤال النقدي 1: هل من المقبولة العقلانية أن يؤدي، من حيث المبدأ، القيام بـ A إلى تحقيق G؟ السؤال النقدي 2: هل من المقبولة العقلانية أن يوجد الفاعل في الظروف C؟ السؤال النقدي 3: هل من المقبولة العقلانية أن يكون لدى الفاعل بالفعل الهدف المعلن (وأن الهدف المعلن مستمد فعليا من المصدر المعياري المعلن)؟
اختبار الاستنتاج	السؤال النقدي 4: هل العواقب المقصودة من القيام بـ A (أي الهدف المعلن) مقبولة؟ السؤال النقدي 5: هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟
اختبار الاستدلال	السؤال النقدي 6: من بين البدائل المعقولة، هل يعتبر A ممكن التحقق سياقيا؟ السؤال النقدي 7: من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، هل يعتبر A أفضل بالمقارنة مع غيره في السياق المعني؟

الشكل 3: الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

ليس من الضروري التعبير عن جميع مقدمات الحجة العملية. إذ يمكن الدفاع عن الاستنتاج العملي بالاستناد إلى هدف، أو مصدر معياري، أو "مشكلة"، أو علاقة بين الوسائل-الهدف فقط. ومن الممكن عادةً إعادة بناء المقدمات المفقودة. فمثلاً؛ إذا صيغ الاستنتاج و"مشكلة" الفاعل صراحة، فالمفترض أن هدف الفاعل هو تحقيق حالة تحل فيها تلك المشكلة. وتفترض مجموع الأسئلة التالية أن جميع المقدمات المذكورة أو قابلة لإعادة البناء، مما يسمح بطرحها كلها. وعلى الرغم من أن ترقيم الأسئلة النقدية من 1 إلى 7 يبدو مناسباً ويُسهّل عرضها، إلا أن عملية الاختبار الفعلي لا تبدأ إلا من السؤالين النقديين الرابع والخامس. وبعبارة أخرى؛ إن الإجابة على الأسئلة النقدية الثلاثة الأولى، لا تكفي للحكم على الاقتراح بأنه معقول؛ إذ إن الاختبار الحقيقي للمعقولة لا يبدأ إلا بالسؤالين الرابع والخامس، لأنهما يختبران مدى مقبولة الأهداف المقصودة للاقتراح ونتائجه غير المقصودة، بناءً على جميع المعلومات المتاحة للناقد.

تُلخّص الأسئلة النقدية في (الشكل 3)، وتوضّح على النحو التالي:

السؤال النقدي الأول (CQ1): هل من المقبولة العقلانية أن القيام بـ A، من حيث المبدأ، يحقق G؟

تعد عبارة "القيام بـ A يقود إلى G" تعميماً مرناً يمكن اختباره في مواجهة كل المعلومات المتاحة للناقد. وقد توجد استثناءات لذلك، ولهذا، فما دام مقبولا، من حيث المبدأ، أنه ليس من المستحيل تحقيق الهدف من خلال القيام بـ A، فيمكن للناقد الانتقال إلى الأسئلة الموالية. وإذا لم يكن ذلك مقبولا، من حيث المبدأ، إمكان تحقيق G من خلال القيام بـ A، فثمة حاجة إلى افتراض جديد؛ إذ ينبغي على الفاعل العودة إلى نقطة البداية، والانطلاق من هدفه المعلن G للبحث عن وسيلة أخرى ممكنة لتحقيقه.

لقد شكل أحد مسارات الاعتراض على سياسات التقشف في المملكة المتحدة تحدياً ضمناً لمقدمة الوسيلة-الهدف. إذ شكك منتقدون، من الاقتصاديين والسياسيين والصحفيين، في فنانة الحكومة بإمكانية تحقيق التعافي الاقتصادي عبر وسيلة التقشف. وباستحضار أمثلة تاريخية، كالكساد الكبير والركود الاقتصادي المزمن الذي عانت منه اليابان، حاججوا بأن التقشف، عموماً، يؤدي إلى القضاء على الطلب، ولا يفضي عادةً إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ومن ثم تبرز الحاجة إلى البحث عن وسائل بديلة واختبار فعاليتها.

السؤال النقدي الثاني (CQ2): هل من المقبولة العقلانية أن يكون الفاعل في الظروف C؟

يقوم هذا السؤال بالتحقق مما إذا كانت الظروف المعلن عنها (بما في ذلك "المشكلة") هي فعلا كما تم تمثيلها. إذا كانت الإجابة بالسلب فسيعاد توجيه الفاعل إلى نقطة البداية، وسيحتاج إلى إعادة توصيف الظروف، وبالتالي صياغة افتراض جديد حول ما إذا سيكون الفعل قادرا على حل مشكلته. لقد شكك منتقدو سياسة التقشف في الكيفية التي مثلت بها الحكومة البريطانية الوضع الاقتصادي القائم؛ أي بوصفه "اقتصادا مدمرا" أو في حالة طوارئ شبيهة بما كانت عليه اليونان"، كما رفضوا تفسيرها لذلك الوضع. فقد أنكروا، على سبيل المثال، أن تكون الأزمة ناتجة عن الإنفاق المفرط أو عن تبذير حكومة العمال السابقة، وأكدوا بدلا من ذلك أن القطاع المصرفي هو المتسبب في الأزمة.

السؤال النقدي الثالث (CQ3): هل من المقبولة العقلانية أن يكون الفاعل مدفوعا بالفعل بالأهداف أو المصادر المعيارية

المعلنة؟

يُسلَّم عادة بافتراض أن الفاعل مدفوع بالأهداف والمصادر المعيارية المعلنة دون تمحيص، لكن أحيانا قد تكون بعض الحجج مجرد حجج تبريرية لا أكثر؛ إذ تختلف الأسباب المعلنة عن الأسباب الحقيقية، بل توجد دوافع أخرى خفية وراء الفعل المقترح (Audi 2006). فعلى سبيل المثال شكك منتقدو الحكومة في ادعائها الحرص على "الإنصاف". وحاججوا بأن سياسات التقشف في حقيقتها مدفوعة بتوجه إيديولوجي (Krugman 2010) هدفه الحقيقي "إستكمال مهمة تقويض دولة الرفاه الذي بدأ في ثمانينيات القرن الماضي" (Elliott 2010).

إذا أسفرت أي من الأسئلة النقدية الثلاثة السابقة عن إجابات سلبية، فإن عملية صنع القرار ستعاد إلى بدايتها، وستستأنف من جديد وفق أحد المسارات التالية؛ (أ) تعديل في مقدمة الوسيلة-الهدف، أو (ب) إعادة تمثيل أكثر دقة للوضع أو "المشكلة"، أو (ج) تحديد هدف صريح أو اهتمام معياري آخر لا يتعارض مع الوقائع المتاحة للنقاد. وقد صممت هذه الاحتمالات الثلاثة للعودة إلى نقطة الانطلاق لضمان أن تخضع جملة من الافتراضات والمقدمات للاختبار النقدي الكافي قبل الانتقال إلى مرحلة اختبار المقترح نفسه؛ وهي الافتراضات التي تفيد بأن الوضع كما موصوف، وأن الأهداف والقيم هي فعلا تلك المعلن عنها، وأن الوسيلة المقترحة قادرة، من حيث المبدأ على الأقل، على تحقيق الهدف.

تتمثل المرحلة الأساسية في البروفایل الجدلي في اختبار الاستنتاج العملي؛ أي تقييم مقترح القيام بـ A_1 (أو A_2 ، A_n ..) أو الافتراض (conjecture) (الفرضية) بأن القيام بـ A_1 (أو A_2 ، A_n ..) هو الاختيار الصائب لفعله. ويتم هذا الاختبار من خلال فحص العواقب المترتبة عن كل افتراض بناء على مجمل المعلومات المتاحة. وتعد هذه المرحلة هي الأهم، لأن الأسئلة المرتبطة بها وحدها تملك القدرة على دحض زاوية الاستشراف (standpoint) العملية بشكل حاسم. إن الفشل في تقديم إجابات مرضية لهاته الأسئلة، سيدل على وجوب التخلي عن زاوية الاستشراف المعتمدة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى الأسئلة اللاحقة.

يجب، بغية فحص زاوية الاستشراف، توجيه السؤالين النقديين الرابع والخامس لكل افتراض $A_1 \dots A_n$ ؛

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A- أي الهدف المعلن- مقبولة؟

السؤال النقدي الخامس (CQ5): هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟

يعنى السؤال النقدي الرابع بتحديد مدى مقبولة الهدف المعلن (العاقبة المقصودة)، في حين يتناول السؤال النقدي الخامس مدى مقبولة الآثار الجانبية للفعل (العاقبة غير المقصودة) في حدود ما يمكن استشرافه اعتمادا على جميع الوقائع

والحقائق المتاحة للناقد. ويفترض، في الحالة المثالية، اختبار معيار "المقبولية" من جميع المنظورات المعيارية ذات الصلة (كالحقوق، والعدالة، والعواقب، والانشغالات ذات البعد القيمي)، وكذلك من منظور جميع الفاعلين المعنيين. ولأن المنظورات المعيارية ذات الصلة لا تتمتع بالأهمية نفسها في كل حالة بعينها، فإن مفهوم الترتيب أو الهرمية المعيارية (normative hierarchy) ملازم بطبيعته لهاته المرحلة ومتضمن فيها، ويستخلص الاستنتاج عادة على أساس الموازنة الكلية عقب عملية التداول. وفيما يلي الصيغ الممكنة للأسئلة والأجوبة:

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A (أي الأهداف المعلنة) مقبولة؟

• الإجابة: لا. تعتبر العواقب المقصودة غير مقبولة، بناء على كل ما نعرفه ← يُتَخَلَّى عن A.

إن الإجابة بالسلب تدل على وجود اعتراضات نقدية على A. وقد يعني التخلي عن A عدم فعل أي شيء (الامتناع عن الفعل) أو التوجه إلى استئناف التداول بشأن الأهداف. أي الرجوع إلى نقطة البداية من أجل مراجعة الهدف ثم صياغة افتراض جديد بشأن الفعل المحقق للهدف، ومن ثم العودة إلى الأسئلة النقدية (1-4). ويعد الهدف المقصود غير مقبول إذا تعارض، على سبيل المثال، مع الأهداف الأخرى (للفاعل أو لأطراف معينة أخرى) أو مع أسباب واجبة (deontic reasons) أخرى ذات أولوية معيارية. فإذا تبين أن العواقب المقصودة للفعل المقترح تتناقض مع الأسباب التي استخلصت من النقاش النقدي واعتبرت غير قابلة للتجاوز، وجب حينئذ التخلي عن المقترح.

يمكن للإجابة عن السؤال النقدي الرابع أن تكون إثباتية (affirmative) أيضاً:

• نعم. يتوقع، بناء على كل ما نعرفه، أن تكون الحالة الناتجة مقبولة ← يقبل A مبدئياً، وينتقل إلى السؤال النقدي

الخامس.

إن الإجابة بـ "نعم" على هذا السؤال تعني عدم وجد أسباب قاهرة ذات أولوية معيارية تحول دون تحقيقه. وبذلك يمكن قبول المقترح مبدئياً والمضي قدماً في عملية التساؤل النقدي. ويتساءل السؤال التالي عن العواقب غير المقصودة للمقترح (آثاره الجانبية).

السؤال النقدي الخامس (CQ5): هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟

إذا تبين أن العواقب غير المقصودة في ضوء الموازنة الكلية غير مقبولة، فينبغي التخلي عن المقترح. ويمكن استبعاد المقترحات بسبب آثارها الجانبية غير المقبولة إذا كان من الممكن، استناداً إلى جميع الحقائق والمعلومات المتاحة للفاعلين المداولين، القول على نحو معقول، بعد عملية اختبار نقدي، إن هناك فعلاً مخاطرة في حدوث هذه الآثار، وإنه لا توجد وسيلة لمعالجة هذه المخاطرة (انظر أدناه) تمكن الفاعل من المضي في القيام بـ A. وإذا كانت الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالسلب استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة، فهناك احتمالان على الأقل:

• لا، بناء على كل ما نعرفه، لأن الآثار الجانبية غير مقبولة

(أ) التخلي عن A، إذا كانت الآثار الجانبية غير المقبولة تشكل اعتراضات نقدية على القيام بـ A.

(ب) القيام بـ A، إذا كانت هناك إمكانية للتعامل مع الآثار الجانبية المحتملة غير المقبولة.

تعني الإجابة (أ) أن هناك اعتراضات على A لا يمكن التغاضي عنها، وبالتالي ينبغي على الفاعل التخلي عن A كما تصوره في الأصل، والعودة إلى نقطة البداية، واختيار افتراض بديل، وبدء عملية الاختبار الكلي من جديد. اعتبرت سياسات التقشف،

على سبيل المثال، غير مقبولة، لأنه حتى إذا كان الهدف المعلن على المدى الطويل مقبولا، فإن لهذه السياسات آثارا جانبية غير مقبولة، مثل التراجع الكبير في فرص عمل الشباب، وخطر تكوين "جيل ضائع" (Blanchflower 2011) (lost generation). وقد اعتبرت مثل هذه الآثار الجانبية في النقاش العام غير مقبولة، ما يجعلها قادرة على دحض وتفنيد الفرضية القائلة بأن التقشف هو السياسة الصحيحة.

وتعني الإجابة (ب) أن الآثار الجانبية غير مقبولة من حيث المبدأ، غير أنها في السياق المعني لا تعد اعتراضا حاسما على A. وقد يُعزى ذلك إلى جملة من الأسباب التي تستند، صراحة أو ضمنا، إلى مفهوم الاستراتيجية. فقد يكون السبب، مثلا، هو تحديد طريقة فعالة للتعامل مع تلك الآثار الجانبية (إن ظهرت فعلا)، مثل وجود خطة ثانية يمكن للفاعل التحول إليها لاحقا (إذا أظهرت التغذية الراجعة أنها سلبية)، وهو ما يتيح له الاستمرار في القيام بـ A. كما قد يكون الفاعل محصنا أو "مؤمنا"، بطريقة ما، ضد الخسارة المحتملة، الأمر الذي يجعله قادرا مرة أخرى على الاستمرار في الفعل مع افتراض أن تلك الخسائر لن تقع. ويمكن للفاعل أيضا مواصلة القيام بـ A إذا كان ذلك جزءا من استراتيجية أشمل للفعل تتضمن مسارا آخر موازيا يهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للقيام بـ A: فبينما تفضي، مثلا، سياسيات التقشف إلى ارتفاع معدلا البطالة، يمكن للحكومة أن تنفذ بالتوازي استراتيجية لخلق فرص عمل للشباب. وأخيرا، قد يكون من المعقول الاستمرار في القيام بـ A رغم بروز تغذية راجعة سلبية، إذا أمكن الحجاج بشكل معقول بأن العواقب المقصودة تحتاج وقتا أطول لتتجلى (الوضعية "تحتاج إلى أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن"). ومن المحتمل أيضا الإجابة بالسلب على السؤال النقدي الخامس. ورغم غياب "الخطة البديلة" أو ضمانات محددة (أو يمكن تحديدها)، قد يقرر المضي قدما في القيام بـ A، مع قبول مخاطر الوصول إلى نتيجة غير مقبولة. وفي مثل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن مستوى "الثقة" في تحقق نتيجة إيجابية قد يكون مرتفعا، فثمة قصور في عقلانية القرار، ويصبح قرار القيام بـ A أشبه بالمقامرة.

لقد استغل منتقدو سياسات التقشف والمدافعون عنها هذه الإمكانات كلها لتبرير مواقفهم. ففي مطلع سنة 2011 أدى تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربيعين المتتاليين من السنة إلى مطالبة المعارضين للحكومة باعتماد "خطة بديلة". واعتبروا عدم استعداد المستشار لتغيير المسار فشلا في العقلانية، ودليلا على الطريقة التي تتغلب بها الاعتبارات المرتبطة بالسلطة على وجهة الحجة الأقوى. كما حاججوا بأن استراتيجية الحكومة تفتقر للكفاءة، لأنها لم تتخذ إجراءات كافية للتخفيف من آثار التقشف عبر دعم قطاعات بديلة قادرة على تحريك سوق العمل، وتحفيز النمو، مثل الصناعات الخضراء ومشاريع البنية التحتية. وفي دفاعها عن موقفها، أنكرت الحكومة أن تشكل الآثار الجانبية اعتراضات حاسمة، وأصرت على أن التقشف يحتاج وقتا أطول ليحقق أهدافه، وأشارت إلى التدابير المتخذة للتقليل من آثار التقشف على الفئات الفقيرة، وشددت على ضرورة الالتزام بالأهداف متوسطة المدى لضمان نجاح الاستراتيجية الشاملة. كما زعمت أن الوضع (الموروث عن حكومة العمال السابقة) كان أكثر خطورة مما كان متوقعا، وهو ما يبرر إعادة تحديد ما يمكن اعتباره، في المحصلة النهائية، عواقب مقبولة أو غير مقبولة.

قد تكون الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالإثبات أيضا:

- نعم، (استنادا إلى كل ما نعرفه) فإن الآثار الجانبية مقبولة ← لذا، يمكن قبول A مبدئيا، والانتقال تاليا إلى السؤال النقدي السادس.

إن الإجابة بالإثبات على السؤال النقدي الخامس، تعني أن النقاش النقدي لم يفض إلى أي اعتراضات حاسمة، وبالتالي يمكن قبول A مؤقتاً (خاضع لإمكانية تفنيده مستقبلاً) والمضي في طرح الأسئلة التالية.

اختبر السؤال النقدي الرابع والخامس، حتى هذه اللحظة، الاستنتاج العملي، وربما بينا أن القيام بـ A ليس خياراً معقولاً. ومن الممكن في هذه المرحلة ألا يسلم مقترح واحد فحسب، بل قد تبقى العديد من المقترحات البديلة. فهل هناك طريقة للاختيار بينها في وضع محدد؟ هنا يصبح تفحص الحجة ذاتها أمراً مفيداً؛ وسيتمثل الهدف في التفكير في وقائع أخرى تتعلق بالوضع المعني، والتي قد تظهر أنه لا يلزم الفاعل بالقيام بـ A. وأحد الوقائع التي يمكن أن تفند الاستنتاج هو لا جدوى التطبيق الفعلي للفعل المقترح في السياق المعني، أو بالنسبة لذلك الفاعل بالذات. فقد يكون صحيحاً من حيث المبدأ أن A وسيلة لتحقيق G، لكن إذا لم يتمكن الفاعل من القيام بـ A في السياق المعني لسبب ما، فلا يستتبع ذلك منطقياً إلزامية اختياره A. وهناك عامل آخر يتمثل في وجود وسائل أخرى "أكثر فاعلية" لتحقيق الهدف. وتتجسد هذه المسارات من التساؤل في السؤال النقدي السادس والسابع:

السؤال النقدي السادس (CQ6): من بين البدائل المعقولة، هل A قابل للتنفيذ في هذا السياق؟

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فيمكن قبول المقترح مبدئياً على أن يخضع لاحقاً لمزيد من المسألة. أما إذا كانت الإجابة بـ "لا" فيمكن عندئذ التساؤل عما إذا كان بالإمكان تعديل السياق بحث يصبح الفعل المقترح أكثر قابلية للتحقق. وسيؤدي ذلك إلى عودة ارتدادية (loop back) إلى نقطة البداية، وإلى توليد استراتيجية للفعل، بمعنى أنه سيكون من الضروري أولاً القيام بفعل آخر لتغيير الظروف حتى يتاح للفاعل تحقيق المقترح A. ويمكن، بدلاً من ذلك، استبعاد المقترح بوصفه مستحيلاً أو غير قابل للتحقق في السياق الحالي، سواء لأسباب تخص الفاعل نفسه (كأن يكون عاجزاً عن القيام بـ A). أو لأسباب تتعلق بالسياق (كأن تكون الوسائل المقترحة في الظروف القائمة غير متاحة في السياق المعني). وتنطوي هذه المسألة، في جوهرها، على التساؤل عما إذا كانت هناك وقائع أخرى ذات صلة بالسياق يمكن في ضوءها إبطال هذا الاستدلال. حاجت صحيفة الديلي تلغراف (The Daily Telegraph)، مثلاً، بأن سياسة التقشف، رغم كونها سياسة معقولة تماماً وقادرة على تحقيق أهدافها، إلا أنه لا يمكن تنفيذها في السياق القائم، لأن تخفيض الإنفاق إلى ذلك الحد سيقابل بمقاومة واسعة.

يستهدف السؤال التالي تحديد ما إذا كانت، من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، بعض البدائل أولى من غيرها بالاختيار استناداً إلى مدى ملاءمتها للمنظورات أو المعايير التقييمية المناسبة.

السؤال النقدي السابع (CQ7): هل يعد المقترح A، من بين البدائل المعقولة والممكنة التنفيذ، الأفضل بالمقارنة مع غيره في هذا السياق؟

ينطوي هذا الحكم على منظورات تقييمية متنوعة؛ فإذا كانت، مثلاً، الفعالية أو تحليل الكلفة والعائد من المنظورات الملائمة للفاعل، فإن وجود بدائل أكثر فعالية من A، أو بدائل تقدم منافع أكبر أو تكاليف أقل، لا يفضي بالضرورة إلى القول بأن على الفاعل القيام بـ A. غير أنه، بالمقابل، لا يترتب على ذلك أيضاً أنه يجب على الفاعل الامتناع عن القيام بـ A. ما لم ينكشف اعتراض نقدي حاسم يتمثل في العاقبة غير المقبولة سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة.

يتمحور السؤال، في هذه المرحلة من البروفایل الجدلي، حول اختيار أحد مسارات الفعل، من بين البدائل المعقولة التي برزت في السؤالين النقديين الرابع والخامس، بحيث يكون ذلك المسار مطابقاً للاهتمامات الفعلية الحاسمة للفاعل المعني.

فعلى سبيل المثال؛ دافع أوزبورن في ميزانية الطوارئ لسنة 2010، على تصور محدد لتوزيع عبء التقشف المالي، يقضي باستخلاص 80 بالمائة من التوفير من تخفيض الإنفاق، و20 بالمائة من الزيادات الضريبية. ورغم أن المدافعين عن سياسات التقشف أنفسهم يمكن أن يجادلوا بأن هذه النسبة كان بالإمكان تعديلها قليلا دون أن تفقد معقوليتها من منظور الحكومة، إلا أن التقسيم بنسبة 20 و80 بالمائة، كان في سياقه مبررا بانشغال فعلي يتمثل في تعزيز جاذبية بريطانيا للاستثمار والأعمال، وهو ما اعتبر مقدمة إضافية في الاستدلال تجعل هذا التوزيع أنجع من غيره في تحقيق الغاية.

إذا كان بإمكان السؤالين النقديين الرابع والخامس نقض الاستنتاج العملي، فإن السؤالين النقديين السادس والسابع يمكنهما إبطال الاستدلال من المقدمات إلى الاستنتاج. إن الفشل في تقديم إجابة مرضية للسؤالين النقديين الرابع والخامس قد يدل على أن الفاعل ينبغي ألا يقوم بـA. لكن الفشل في الإجابة على السؤالين النقديين السادس والسابع لا يعني أن على الفاعل ألا يقوم بـA (أي أن القيام بـA غير معقول)، بل يعني فقط أن الاستدلال نفسه قد أبطأ في السياق المعني عندما تضاف مقدمة أو أكثر ذات صلة إلى مجموع المقدمات الأصلية.

4. خاتمة

تستهدف الأسئلة الأهم في هذا البروفيل الجدلي اختبار الاستنتاج العملي عن طريق فحص عواقبه (أي محاولة إيجاد اعتراضات نقدية مضادة للقيام بـA). ولا يقيّم الحجاج العملي على أساس الكفاءة الأدائية للوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة سلفاً؛ إذ يجب أيضاً فحص الأهداف نفسها، بوصفها عواقب مقصودة للفعل، وإعادة النظر فيها. فإذا تبين أنها غير مقبولة، وجب استئناف عملية التداول من جديد، مع تحديد هدف جديد. يدمج هذا البروفيل بين التداول حول الوسائل والتداول حول الأهداف ضمن إجراء تكراري (recursive) يتضمن في كل مرحلة عودة ارتدادية إلى نقطة الانطلاق أو إلى مرحلة سابقة. وتتضمن فكرة الأولوية المعيارية استبعاد البدائل غير المقبولة (أي تلك التي لا ينبغي للفاعل اختيارها)، في حين تسمح فكرة الأولوية الفعلية (de facto) - القائمة على التفضيلات القيمة أو الإمكانات السياقية - باختبار البديل الأرجح من مجموع البدائل المعقولة.

يربط هذا البروفيل بين خطاطتين حجاجيتين، موضحاً كيف يستخدم الاستدلال من العاقبة السلبية ضمن أنماط النشاط التداولي لاختبار الاستنتاج العملي لاستدلال يقوم على الأهداف والظروف. وبذلك يأمل تجلية عملية صناعة القرار بكفاءة، بوصفها عملية محكومة بعقلانية محدودة (bounded rationality). إن الاختبار النقدي لا يستهدف، حتى في مثاليته، اكتشاف الحل "الأفضل"، بل يهدف إلى "تصفية" (weeding out) البدائل من الخيارات اللامعقولة، وبالتالي تضيق نطاق البدائل المطروحة. ويمكن، بعد تحقيق ذلك، الانتقال إلى تحديد المجموعات الفرعية من الحلول الأكثر قابلية للتطبيق سياقياً والأفضل بين البدائل المعقولة المتبقية.

يدمج هذا البروفيل أيضاً الاعتبارات المرتبطة باللايقين والمخاطرة، مؤملاً تقديم صورة واقعية لكيفية تصرف الأفراد. إن الفاعلين عادة ما يكونون مستعدين لمواصلة الفعل في ظروف اللايقين والمخاطرة. فهم لن يرفضوا بالضرورة مقترحا قد تنتج عنه عواقب سلبية كبيرة، بل يسعون إلى تكييف مسار الفعل بما يسمح لهم بالتحول إلى بدائل أخرى أو القيام بتعديلات

وتصحيجات تدريجية استجابة للتغذية الراجعة السلبية. كما يمكن أن يختاروا، من جهة أخرى، تحمل مخاطر القيام بالفعل حتى عندما يعلمون أن فرص تعديله أو إعادة توجيهه محدودة جدا إذا بدأ يتطور بطريقة غير مرغوبة.

الهوامش

1. قد يرغب الفاعل في تحقيق G، أو قد يكون ملزما بتحقيقه. فعلى سبيل المثال، قد يجادل بأن الحكومة البريطانية ملزمة أخلاقيا بالعدل، أو أنها تحت واجب القيام بذلك؛ ومن ثم، فإن الالتزامات تتضمن الالتزام بقيم محددة. تولد المصادر المعيارية الأهداف، لكنها تعد في الآن ذاته جزءا من ظروف الفعل؛ إذ إن وجود التزام حكومي بالتصرف على هذا الأساس هو حقيقة موضوعية ينبغي أن تقيد الفعل. وللحكومة سبب واجب (deontic reason) للتصرف بعدل حتى عندما لا تفعل ذلك، ولهذا يمكن توجيه النقد إليها لخرقها هذا المبدأ. إن الالتزام بالعدالة يفترض أن يولد اهتماما بالتصرف بعدل (أي رغبة في ذلك)، لكنه قد لا يؤدي إلى ذلك بالضرورة.

بيان الدقة/التكييف

المترجم: أضفنا عبارة "في الخطاب السياسي" للعنوان الأصلي من منطلق أن هذا النموذج الذي تقترحه الباحثة يشتغل في الخطاب السياسي، كما أشارت لذلك في المقدمة. كما احتفظنا بالرموز المستعملة في النص الأصلي للدلالة على عناصر البروفایل الذي تطوره هذه المساهمة. وبيانها كالاتي: تستعمل A للفعل (Action) و G للهدف (Goal) و C للظروف (circumstances) و V للمصادر المعيارية [أي ما سمي سابقا بالقيم] (Normative source) و E للآثار (Effects).

إحالة دقيقة إلى المصدر الأصلي

Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

بيان تضارب المصالح

يُصرّح المترجم بعدم وجود أي تضارب مصالح.

المراجع

- Audi, R. (2006). *Practical Reasoning and Ethical Decision*. London: Routledge.
- Blanchflower, D. (2011, February 17). The scars of a jobless generation, *New Statesman*. Retrieved from <http://www.newstatesman.com/economy/2011/02/youth-unemployment-labour>
- Eemeren, F. H. van, & Grootendorst, R. (2004). *A Systematic Theory of Argumentation. The PragmaDialectical Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Eemeren, F. H. van (2010). *Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse*. Amsterdam: John Benjamins.
- Elliott, L. (2010, June 14). The lunatics are back in charge of the economy and they want cuts, cuts, cuts. *The Guardian*. Retrieved from:

<http://www.guardian.co.uk/business/2010/jun/14/lunaticseconomy-cuts-frankin-roosevelt>

- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2011). Practical reasoning in political discourse: the UK government's response to the economic crisis in the 2008 Pre-Budget Report. *Discourse & Society*, 22(3), 243-268.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2012). *Political discourse analysis: A method for advanced students*. London: Routledge.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2013). Argument, deliberation, dialectic and the nature of the political: A CDA perspective. *Political Studies Review*, 11(3), 336-344.
- Garssen, B. (2001) Argument schemes, in F. H. van Eemeren (Ed.), *Crucial Concepts in Argumentation Theory* (pp. 81-100). Amsterdam: Amsterdam University Press.
- Garssen, B. (2013). Strategic maneuvering in European parliamentary debate. *Journal of Argumentation in Context*, 2(1), 33-46.
- Hitchcock, D. (2002). Pollock on practical reasoning. *Informal Logic*, 22(3), 247-256.
- Hitchcock, D., McBurney, P., & Parsons, S. (2001). A framework for deliberation dialogues. In H. V. Hansen, C. W. Tindale, J. A. Blair, & R. H. Johnson (Eds.), *Argument and Its Applications: Proceedings of the Fourth Biennial Conference of the Ontario Society for the Study of Argumentation (OSSA 2001)*.
- Ihnen Jory, C. (2012). *Pragmatic argumentation in law-making debates: Instruments for the analysis and evaluation of pragmatic argumentation at the second reading of the British Parliament*. Amsterdam: Sic Sat.
- Kahneman, D. (2011). *Thinking, fast and slow*. London: Penguin Books.
- Krugman, P. (2010, October 21). British fashion victims. The New York Times. Retrieved from: <http://www.nytimes.com/2010/10/22/opinion/22krugman.html>
- Miller, D. (1994). *Critical rationalism: A restatement and defence*. Chicago: Open Court.
- Miller, D. (2005). Do we reason when we think we reason, or do we think? *Learning for Democracy*, 1(3), 57-71.
- Miller, D. (2006). Out of error. Aldershot: Ashgate. Miller, D. (forthcoming). Deductivist decision making, unpublished MS.
- Osborne, G. (2010). 2010 Budget – Responsibility, freedom, fairness: a five year plan to re-build the economy. HM Treasury. Retrieved from: http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130129110402/http://www.hmtesury.gov.uk/2010_june_budget.htm
- Searle, J. R. (2010). *Making the social world. The structure of human civilization*. Oxford: Oxford University Press.
- Simon, H. A. (1955). A behavioural model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics*, 69, 99-118.
- Walton, D. (2006). *Fundamentals of critical argumentation*. New York: Cambridge University Press.
- Walton, D. (2007a). Media argumentation. New York: Cambridge University Press. Walton, D. (2007b). *Evaluating practical reasoning. Synthese*, 157, 197-240.



- Walton, D., Reed, C., & Macagno, F. (2008). *Argumentation schemes*. New York: Cambridge University Press.



Arabic Translation Work:

Isabela Fairclough (Author)

A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse*

Mohamed Saoudane (Translator)

Regional Center for Education and Training, Souss-Massa, Inezgane, Morocco

Email (Corresponding author): mohamed.saoudane@uit.ac.ma

Orcid iD : [0009-0000-3779-2812](https://orcid.org/0009-0000-3779-2812)

Received	Accepted	Published
11/05/2025	16/10/2025	31/10/2025

 : 10.63939/ajts.ddmf6441

Cite this article as : Fairclough, M. (2025). A Dialectical Profile for the Evaluation of Practical Arguments in Political Discourse (M, Saoudane, Arabic Trans.). *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 99-114.
<https://doi.org/10.63939/ajts.ddmf6441>

Abstract

This paper proposes a dialectical profile of 7 questions attached to the practical argument scheme. The profile integrates deliberation about means and goals in a single recursive procedure; it also integrates the practical argument from goals and circumstances with the pragmatic argument from negative consequence. Critical questioning aims to test the reasonableness of one or more proposed courses of action, thus enhancing the rationality of decision-making in conditions of incomplete knowledge (uncertainty and risk).

Keywords: Critical Discourse Analysis, Critical Rationalism, Critical Questions, Decision-Making, Deliberation

© 2025, Khouildi, licensee Democratic Arab Center. This Translated Paper is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

* Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

عمل مترجم:

ايز ابيلا فيركلاف (المؤلفة)

بروفایل جدي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي

محمد صوضان (المترجم)

المركز الجهوي للتربية والتكوين سوس-ماسة، انزكان، المغرب

الإيميل (المؤلف المراسل): mohamed.saoudane@uit.ac.ma

أوركيد ID: 0009-0000-3779-2812

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/10/31	2025/10/16	2025/05/11

doi : 10.63939/ajts.ddmf6441

للاقتباس: فيركلاف، ا. (2025). بروفایل جدي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي (ترجمة محمد صوضان). *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 4 (13)، 99-114. <https://doi.org/10.63939/ajts.ddmf6441>

ملخص

تقترح هذه الورقة بروفایلًا جديًا يتألف من سبعة أسئلة مرتبطة بخطاطة الحجج العملي. يدمج هذا النموذج التداول حول الوسائل والأهداف ضمن إجراء تكراري واحد، كما يدمج الحجج القائم على الأهداف والظروف بالحجج البرغماتي القائم على العواقب السلبية. تهدف عملية التساؤل النقدي إلى اختبار معقولية مسار أو أكثر من المسارات المقترحة للفعل، بما يساهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار ضمن شروط نقص المعرفة (اللايقين والمخاطرة).

الكلمات المفتاحية: تحليل نقدي للخطاب، عقلانية نقدية، أسئلة نقدية، صناعة القرار، تداول

© 2025، صوضان، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشر هذا النص المترجم وفقًا لشروط (CC BY-NC 4.0) International (Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International). كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

تطور هذه الورقة الإطار التحليلي لتقييم الحجج العملية في الخطاب السياسي الذي قدمه نورمان وإيزابيلا فيركلاف (Fairclough & Fairclough 2011, 2012)، حين دعيا إلى تبني "منعطف حجاجي" أكثر نسقية في حقل التحليل النقدي للخطاب. وتحاول تقديم مقترح يتكون من مجموعة من الأسئلة النقدية الرامية إلى تقييم عملية صناعة القرار في ظل المعرفة غير المكتملة، واللايقين، والمخاطرة. وتوضح هذه الأسئلة باختصار باعتماد أمثلة مستمدة من النقاش العام حول سياسات التقشف في المملكة المتحدة عقب الميزانية التقشفية الأولى في يونيو 2010 (Osborne 2010).

2. صناعة قرار عقلاني في ظل المعرفة الناقصة

لقد شكل الحجاج العملي موضوعاً للبحث في إطار المنطق غير الصوري والتدواليات الجدلية (pragma-dialectics)، وقد تجلّى جانب من ذلك في مجموعة من الأعمال (Walton 2006, 2007a, 2007b; Walton, Reed & Macagno, 2008; Hitchcock 2002; Hitchcock, McBurney & Parsons, 2001; Garssen 2001, 2013; Ihnen Jory 2012) التي طورت جملة من الأسئلة النقدية التي تستهدف تقييم هذا النمط من الحجاج. وسأقدم الخطوط العريضة لنسختي الخاصة، فيما سيأتي، من الأسئلة النقدية الموجهة لتقييم الحجج العملية، إلى جانب مركزها النظري المتمثل في الرؤية العقلانية النقدية لوظيفة الحجاج، ولطبيعة صناعة القرار العقلانية (Miller 1994, 2006, 2014). ومن منطلق هذا التصور، فإن وظيفة الحجاج في جوهرها نقدية، إذ إن أقصى ما يمكن للفاعلين العقلانيين القيام به قبل تبني فرضية عملية أو نظرية هو إخضاعها لتدقيق نقدي شامل، يستثمر المعرفة الكلية المتاحة لهم. يعد تبني المقترح A عقلانياً إذا خضعت الفرضية القائلة بأن A هو المسار العملي الأمثل لاختبار نقدي في ضوء المعارف الكلية المتاحة، وأثبتت قدرتها على الصمود أمام كل الاعتراضات النقدية الممكنة الموجهة لها. وأقصد بالاعتراض النقدي سبباً قاهراً يمنع تنفيذ الفعل، أي سبباً يتمتع بأولوية معيارية تمنع إنجاز الفعل، ولا يمكن إبطاله داخل السياق المعني. إن نقد فرضية ما، في الأساس، نقد لعواقبها لا نقد للمقدمات التي تستند إليها. إن الرؤية العقلانية النقدية المناهضة للتبريرية (anti-justificationist)، إذ تنظر للعقلانية على أنها قائمة في إجراء الاختبار النقدي؛ إنها موقف منهجي (methodological attitude).

يستند الاختبار النقدي، بالضرورة، إلى المعلومات المتاحة للفاعلين المنخرطين في التداول، وهي معلومات محدودة في أغلب الأحيان. وهنا يثار السؤال حول كيف يمكن توظيف هذه المعرفة على نحو يساهم في تعزيز عقلانية صناعة القرار؟ إن الإجابة العقلانية النقدية هي أن تستخدم المعرفة استخداماً نقدياً، أي بغرض اختبار المقترحات واستبعادها، لا استخدامها استقرائياً لتأكيد أو تدعيم مقبوليتها (الظاهرة). يمكن للعواقب غير المقبولة، سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة، أن تعد اعتراضات نقدية على القيام بـA، ما لم تشر المناقشة النقدية إلى أنه يمكن تجاوزها لأسباب أخرى أقوى.

لنبدأ أولاً بالنظر في حالة المخاطرة (risk). لو أمكن التنبؤ على نحو محدد، بأن القيام بـA سيفضي إلى عواقب غير مقبولة، لكان ذلك سبباً حاسماً لعدم القيام به. غير أنه يصعب تقديم توقعات محددة من هذا النوع بشأن ما سيحدث في المستقبل. ومن منظور العقلانية النقدية، يمكن صناعة قرار عقلاني في ظروف المخاطرة ودون الارتكاز على الحسابات الاحتمالية، وذلك من خلال تبني استراتيجية تقليل الخسارة القصوى (minimax strategy) القائلة "حاول تجنب الخسارة

الممكن تفاديها" (Miller, 2014). ويمكن القيام بذلك عبر تأمين استباقي ضد الخسارة المحتملة؛ إما بالمعنى الحرفي الذي يؤمن فيه الناس ممتلكاتهم ضد مختلف الاحتمالات المستقبلية، أو بالمعنى المجازي القاضي بضمان وجود مسار بديل للفعل، أي خطة بديلة يمكن التحول إليها، أو طريقة لإجراء تعديلات طفيفة أو مراجعات على المسار الأصلي للفعل إذا بدأ يتكشف بطريقة غير مرغوبة.

لا ينطوي اللايقين، بعكس المخاطرة، على نتائج محتملة معروفة أو على تكرار حدوثها يمكن استنتاجه من المعلومات حول الماضي، بل يتعلق بتطورات مستقبلية لا يمكن تقديرها بأي طريقة. ويتميز اللايقين بالمقترحات التي لا تعرف عواقبها، مما يجعل استبعادها عن طريق الاختبار النقدي أمراً مستحيلاً. ويظهر قصور المعرفة في هذه الحالة في "المجهولات المعروفة" (known unknowns)؛ أي ما نعلم أننا نجهله، ولكن أيضاً في "المجهولات المجهولة" (unknown unknowns)؛ أي ما نجهله دون أن نعلم بجهلنا له، ولا يمكن التنبؤ بكيفية تفاعل الفعل المقترح، حين يبدأ في التحقق، مع هذه الاحتمالات. ولا يمكن اختزال اللايقين في المخاطرة؛ إذ تفترض المخاطرة إمكانية إجراء بعض الحسابات الاحتمالية. فعلى سبيل المثال، تتعلق السياسة الاقتصادية مبدئياً باللايقين أكثر من المخاطرة؛ إذ تتكشف ضمن سياق من الأحداث، بما فيها الأحداث غير المتوقعة، التي لا يمكن تقدير احتمالاتها إلا جزئياً، أو لا يمكن تقديرها على الإطلاق. إن جواب العقلانية النقدية (Miller, 2014) لمشكلة اللايقين يقول: إنه من الأكثر معقولية اختيار مقترح قد خضع للاختبار وصمد أمام النقد، بدل اختيار مقترح لم يختبر بعد. وفي ظل عقلانية محدودة، يعد الحل الجزئي "المرضي" المعروف بفعاليتها، إن توفر، أفضل من متابعة البحث عن الحل المثالي، أو تبني مقترح لم يختبر، مهما بدا واعداً.

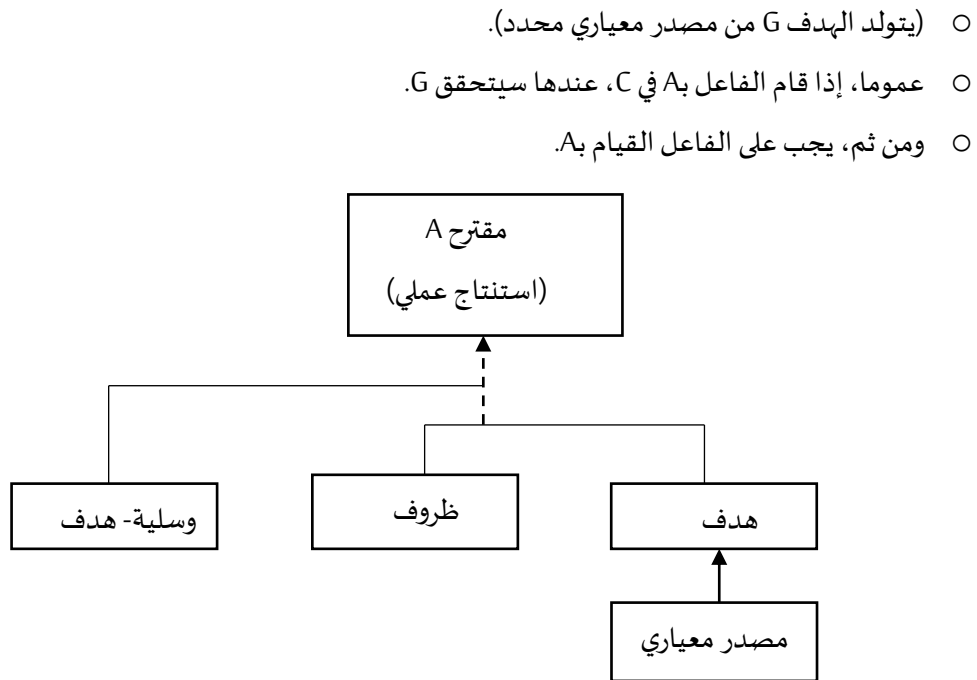
3. الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

تعد البروفيلات الجدلية (dialectical profiles)، وفقاً للتداوليات الجدلية (van Eemeren 2010) بناءات معيارية مرتبطة بخطاطات حجاجية محددة؛ فهي نسقية، وشاملة، واقتصادية، ومحدودة. وسأستعمل عند تناول الحجج العملية مصطلح "البروفيل الجدلي" (dialectical profile) للدلالة على مجموعة منظمة وشاملة من الأسئلة التي يمكن استخدامها لاختبار مقترح عملي والحجاج الذي يدعي دعمه. وفي ضوء التزامي المنهجي بالعقلانية النقدية التي ترى أن "عقلانية صناعة القرار لا تتعلق بالضرورة بصناعة القرار الصحيح، بل بجعل عملية صناعة القرار نفسها صحيحة" (Miller 1994, p. 43; Miller 2006, pp. 119-124). ينبغي أن يهدف الاختبار النقدي إلى تعزيز عملية عقلانية صنع القرار، لا إلى إنتاج القرار "الأكثر عقلانية" (Fairclough & Fairclough 2012, pp. 49-50).

أنطلق من خطاطة الحجة العملية (الافتراضية) التي حددها أساساً والتون (Walton 2006, 2007a)، والتي أعيد صياغتها هنا على أنها حجاج قائم على الظروف (circumstances) والأهداف (goals) (المرتكزة على مصدر معياري كالرغبة أو الالتزام أو الواجب، الخ¹) وعلاقة وسيلة-هدف (Fairclough & Fairclough 2012) (means-goal). ويمكن تمثيل هذه البنية (الخطاطة) كما يلي (الشكل 1):

○ يوجد الفاعل (Agent) في ظروف [محددة] C.

○ للفاعل هدف [محدد] G.



شكل 1: مقترح لبنية التفكير العملي

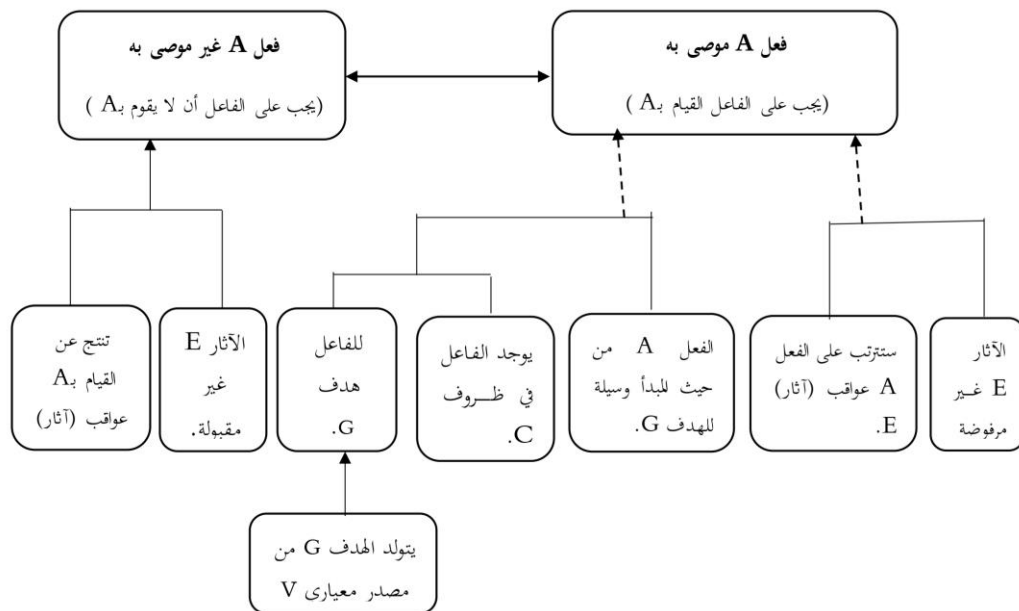
يقدم والتون (Walton 2007b) تمييزاً أساسياً بين ثلاثة أنواع من الأسئلة النقدية؛ أسئلة تتحدى صلاحية الاستدلال، وأسئلة تتحدى صحة المقدمات، وأسئلة تتحدى الاستنتاج العملي للاستدلال. وأرى، تبعاً لهذا المسار، أن تحدي الاستنتاج العملي هو الشكل الأهم من أشكال الاختبار النقدي؛ إذ يعد الوحيد القادر على دحض المقترح العملي نفسه و"تفنيده". ويمكن أن يتم ذلك، كما أحاجج، عبر حجة تقوم على العاقبة السلبية (negative consequence)؛ أي حجة مضادة، أو حجة تؤيد عدم القيام بـA.

- إذا تبني الفاعل المقترح A فستترتب عنه عاقبة C.
- وبما أن العاقبة C غير مقبولة.
- فعلى الفاعل ألا يتبنى المقترح A.

ينظر إلى التفكير العملي (Practical reasoning) بوصفه نمطاً حجاجياً سببياً (causal argumentation scheme)، على نحو ما يطرحه فان إيميرن (van Eemeren) وغروتندورست (Grootendorst) (2004)؛ فمن المفترض أن يؤدي الفعل A المقترح، على الأرجح، إلى أثر معين. إلا أن للأفعال آثاراً مقصودة وأخرى غير مقصودة، كما أن الأثر الواحد قد يكون ناتجاً عن أسباب متعددة. أولاً، قد تكون الآثار غير المقصودة من طبيعة تجعل تنفيذ الفعل أمراً غير مرغوب فيه، حتى وإن كان الأثر المقصود (الهدف) قابلاً للتحقق من خلال القيام بـA. وإذا كان الأمر على هذه الحالة، فمعناه أنه قد تم الكشف عن اعتراض نقدي على القيام بـA، وبذلك فندت الفرضية القائلة بأن على الفاعل القيام بـA. وثانياً، قد تكون هناك أسباب بديلة (أفعال) تفضي إلى الأثر ذاته، وبعضها قد يكون أفضل من غيره. وإذا كان الأمر كذلك، وبما أن الهدف والآثار غير المقصودة معقولة، فلا يوجد اعتراض نقدي على القيام بـA، غير أن المقارنة بين البدائل المقترحة تبقى ضرورية لاختيار الأفضل في السياق المعني.

ترتبط الحجة القائمة على الأهداف والظروف، في أنماط النشاط التداولي، بالحجة القائمة على العاقبة السلبية، على النحو الذي أقترحه في ما يأتي [ينظر الشكل 2]. تعمل الحجة القائمة على العاقبة السلبية (الموضحة في الجانب الأيسر) على اختبار الاستنتاج العملي للحجة القائمة على الأهداف والظروف، ويمكن دحض ذلك الاستنتاج إذا كانت العواقب غير المرغوب فيها تمثل اعتراضا نقديا لا يمكن تجاوزه ضد القيام بـA.

غير أنه إذا اعتبرت العواقب غير مرفوضة، فيمكن للفاعل أن يباشر مبدئيا القيام بـA، مع التسليم بإمكانية نقض المقترح في المرحلة اللاحقة إن ظهرت معطيات جديدة. وهكذا يمكن تعزيز الاستنتاج المؤيد للقيام بـA عبر حجة افتراضية (presumptive argument) تقوم على العاقبة الإيجابية (الجهة اليمنى). والقول بأن الآثار غير مرفوضة، معناه أن الاختبار النقدي لم يظهر أي اعتراض حاسم على القيام بـA، وأن تحقيق الأهداف المعلنة سيؤدي، إجمالا، إلى مكاسب، كما أن الآثار الجانبية تعد إيجابية بحسب ما يمكننا تقديره.



الشكل 2. التفكير العملي في أنماط النشاط التداولي: مقترح لخطاطة التداول

يقال إن التداول (Deliberation)، عادة، فعل ينطوي على موازنة، وأن الاستنتاج يتوصل إليه بناء على التقدير الكلي. وفي سياق من الوقائع التي تتيح إمكان الفعل وتقيده في آن واحد، وتحت ظروف تتسم باللايقين والمخاطرة (وكلها مقدمات ظرفية (circumstantial premises))، فإن ما يوزن في هذه العملية هو مدى مرغوبة تحقيق الأهداف (وربما نتائج إيجابية أخرى) مقابل عدم مرغوبة العواقب السلبية التي قد تتكشف. ومن بين الأسباب غير القابلة للتجاوز (non-overridable) عادة في عملية موازنة الأسباب، تلك النتائج التي تعد، في المحصلة النهائية، غير مقبولة، إلى جانب الأسباب الخارجية للفعل التي تنتمي إلى العالم الاجتماعي والمؤسسي، أي ما يسميه سيرل (Searle 2010) بالأسباب الواجبة (deontic reasons)، وتشمل الالتزامات، والواجبات، والقانون، والمعايير الأخلاقية. وهذه الأسباب وقائع مؤسسية، يفترض فيها أن تعمل كقيود على الفعل،

إذ يظل الفاعلون ملزمين بها بوصفها أسبابا موجبة للفعل، سواء اختاروا العمل بموجبها أم لا (Fairclough & Fairclough, 2012, 2013).

أفترح الوضعية التداولية التالية كمنطلق: يسعى فاعل لتحقيق هدف معلن G في ظل جملة من الظروف C ، ويقترح مسارا للفعل A (أو عدة مسارات $A_1, A_2, \dots, A_n$) لتحويل ظروفه الحالية إلى حالة مستقبلية تتوافق مع هدفه G . وبناء على معرفته الكلية، يستنتج الفاعل أنه ينبغي عليه القيام بـ A_1 (أو A_2 أو A_n) لتحقيق هدفه G . ولكي يقرر بعقلانية، يجب على الفاعل إخضاع كل البدائل للاختبار النقدي لمحاولة الكشف عن عواقبها السلبية المحتملة وغير المقبولة. وإذا صمدت بعض المقترحات المعقولة أمام النقد، وتم الحكم بمعقوليتها، فيمكن للفاعل بعد ذلك اختبار الحجج نفسها لتحديد ما إذا كان وجود أي واقعة إضافية ذات صلة بالوضعية المعنية تمنع استنتاج وجوب القيام بـ A_1 ($A_2, \dots, A_n$) في ذلك السياق.

إن ما يتم تقييمه، ابتداءً، إذن، هو المقترح نفسه (الاستنتاج العملي)، لا مجرد الحجج التي يستند إليها. ويتم ذلك من خلال فحص عواقبه (المحتملة). وعند اختيار مقترح أو أكثر من بين المقترحات المعقولة، يمكن أيضا تقييم الحجج التي تسندها. ويمكن القول إن تصورا محددا للعقلانية البشرية يتناغم مع البروفایل الجدلي الذي أقترحه هنا، وهو تصور "العقلانية المحدودة" (bounded rationality) (Simon, 1955; Kahneman, 2011)، حيث يتصور أن الفاعلون عقلانيين عندما يعتمدون حلا "مرضيا" بدل الانخراط في مسعى طويل من البحث عن الحل "الأكثر عقلانية" أو "الأفضل". ومن ثم، فإن الغاية من طرح سلسلة الأسئلة في هذا البروفایل ليس حصر نطاق البدائل في مقترح واحد "أمثل" فحسب، وإنما، بالدرجة الأولى، استبعاد البدائل غير المعقولة بوضوح من بين مجموع المقترحات الممكنة. ليصبح بالإمكان لاحقا اختيار البديل المعقول الذي يبدو، من بين المقترحات المعقولة، الأكثر قدرة على الاستجابة لعدد من الاعتبارات ذات الصلة نسبيا من غيره، والأكثر انسجاما مع الوقائع الأخرى المرتبطة بالسياق المعني.

تنقسم الأسئلة النقدية (CQ) إلى ثلاثة أنواع:

- (1) اختبار مقدمات الحجة (CQ1 – CQ3)، وذلك كخطوة أولية لتقييم مدى عقلانية المقترح وقدرته على ربط مجموعة من الحالات القائمة بحالة مستقبلية منشودة. وهذا ضروري لأن المقترح، وإن بدا معقولا من حيث المبدأ وخاليا من العواقب غير المقبولة، فقد يفنقر للصلة بالسياق الذي يفترض أن يتعامل معه، وبالتالي، قد لا يعد "حلا" لـ "المشكلة" الفعلية.
- (2) اختبار الاستنتاج العملي (CQ4 – CQ5)، من خلال حجة استنتاجية قائمة على العاقبة؛ وقد يؤدي ذلك إلى رفض مقترح أو أكثر، وفي الوقت نفسه تقديم بعض المقترحات المعقولة للتنفيذ، أو قد لا يتم تقديم أي اقتراح على الإطلاق.
- (3) اختبار صلاحية الحجة القائمة على الأهداف، والظروف، وعلاقات الوسيلة-الهدف (CQ6 – CQ7)، لاختيار أحد البدائل المعقولة الناتجة عن تقييم الاستنتاج العملي؛ وفي هذه النقطة سيبحث الناقد حقائق أخرى ذات صلة، غير تلك المحددة في المقدمات، والتي قد تشير إلى أن القيام بـ (A_n) لا يستتبع بالضرورة الاستنتاج المنشود، مما يفتح المجال للنظر في بديل آخر معقول.

اختبار الفرضيات	السؤال النقدي 1: هل من المقبولة العقلانية أن يؤدي، من حيث المبدأ، القيام بـ A إلى تحقيق G؟ السؤال النقدي 2: هل من المقبولة العقلانية أن يوجد الفاعل في الظروف C؟ السؤال النقدي 3: هل من المقبولة العقلانية أن يكون لدى الفاعل بالفعل الهدف المعلن (وأن الهدف المعلن مستمد فعليا من المصدر المعياري المعلن)؟
اختبار الاستنتاج	السؤال النقدي 4: هل العواقب المقصودة من القيام بـ A (أي الهدف المعلن) مقبولة؟ السؤال النقدي 5: هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟
اختبار الاستدلال	السؤال النقدي 6: من بين البدائل المعقولة، هل يعتبر A ممكن التحقق سياقيا؟ السؤال النقدي 7: من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، هل يعتبر A أفضل بالمقارنة مع غيره في السياق المعني؟

الشكل 3: الأسئلة النقدية لتقييم الحجج العملية

ليس من الضروري التعبير عن جميع مقدمات الحجة العملية. إذ يمكن الدفاع عن الاستنتاج العملي بالاستناد إلى هدف، أو مصدر معياري، أو "مشكلة"، أو علاقة بين الوسائل-الهدف فقط. ومن الممكن عادةً إعادة بناء المقدمات المفقودة. فمثلاً؛ إذا صيغ الاستنتاج و"مشكلة" الفاعل صراحة، فالمفترض أن هدف الفاعل هو تحقيق حالة تحل فيها تلك المشكلة. وتفترض مجموع الأسئلة التالية أن جميع المقدمات المذكورة أو قابلة لإعادة البناء، مما يسمح بطرحها كلها. وعلى الرغم من أن ترقيم الأسئلة النقدية من 1 إلى 7 يبدو مناسباً ويُسهّل عرضها، إلا أن عملية الاختبار الفعلي لا تبدأ إلا من السؤالين النقديين الرابع والخامس. وبعبارة أخرى؛ إن الإجابة على الأسئلة النقدية الثلاثة الأولى، لا تكفي للحكم على الاقتراح بأنه معقول؛ إذ إن الاختبار الحقيقي للمعقولة لا يبدأ إلا بالسؤالين الرابع والخامس، لأنهما يختبران مدى مقبولة الأهداف المقصودة للاقتراح ونتائجه غير المقصودة، بناءً على جميع المعلومات المتاحة للناقد.

تُلخّص الأسئلة النقدية في (الشكل 3)، وتوضّح على النحو التالي:

السؤال النقدي الأول (CQ1): هل من المقبولة العقلانية أن القيام بـ A، من حيث المبدأ، يحقق G؟

تعد عبارة "القيام بـ A يقود إلى G" تعميماً مرناً يمكن اختباره في مواجهة كل المعلومات المتاحة للناقد. وقد توجد استثناءات لذلك، ولهذا، فما دام مقبولا، من حيث المبدأ، أنه ليس من المستحيل تحقيق الهدف من خلال القيام بـ A، فيمكن للناقد الانتقال إلى الأسئلة الموالية. وإذا لم يكن ذلك مقبولا، من حيث المبدأ، إمكان تحقيق G من خلال القيام بـ A، فثمة حاجة إلى افتراض جديد؛ إذ ينبغي على الفاعل العودة إلى نقطة البداية، والانطلاق من هدفه المعلن G للبحث عن وسيلة أخرى ممكنة لتحقيقه.

لقد شكل أحد مسارات الاعتراض على سياسات التقشف في المملكة المتحدة تحدياً ضمناً لمقدمة الوسيلة-الهدف. إذ شكك منتقدون، من الاقتصاديين والسياسيين والصحفيين، في فنانة الحكومة بإمكانية تحقيق التعافي الاقتصادي عبر وسيلة التقشف. وباستحضار أمثلة تاريخية، كالكساد الكبير والركود الاقتصادي المزمن الذي عانت منه اليابان، حاججوا بأن التقشف، عموماً، يؤدي إلى القضاء على الطلب، ولا يفضي عادةً إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ومن ثم تبرز الحاجة إلى البحث عن وسائل بديلة واختبار فعاليتها.

السؤال النقدي الثاني (CQ2): هل من المقبولية العقلانية أن يكون الفاعل في الظروف C؟

يقوم هذا السؤال بالتحقق مما إذا كانت الظروف المعلن عنها (بما في ذلك "المشكلة") هي فعلا كما تم تمثيلها. إذا كانت الإجابة بالسلب فسيعاد توجيه الفاعل إلى نقطة البداية، وسيحتاج إلى إعادة توصيف الظروف، وبالتالي صياغة افتراض جديد حول ما إذا سيكون الفعل قادرا على حل مشكلته. لقد شكك منتقدو سياسة التقشف في الكيفية التي مثلت بها الحكومة البريطانية الوضع الاقتصادي القائم؛ أي بوصفه "اقتصادا مدمرا" أو في حالة طوارئ شبيهة بما كانت عليه اليونان"، كما رفضوا تفسيرها لذلك الوضع. فقد أنكروا، على سبيل المثال، أن تكون الأزمة ناتجة عن الإنفاق المفرط أو عن تبذير حكومة العمال السابقة، وأكدوا بدلا من ذلك أن القطاع المصرفي هو المتسبب في الأزمة.

السؤال النقدي الثالث (CQ3): هل من المقبولية العقلانية أن يكون الفاعل مدفوعا بالفعل بالأهداف أو المصادر المعيارية

المعلنة؟

يُسلَّم عادة بافتراض أن الفاعل مدفوع بالأهداف والمصادر المعيارية المعلنة دون تمحيص، لكن أحيانا قد تكون بعض الحجج مجرد حجج تبريرية لا أكثر؛ إذ تختلف الأسباب المعلنة عن الأسباب الحقيقية، بل توجد دوافع أخرى خفية وراء الفعل المقترح (Audi 2006). فعلى سبيل المثال شكك منتقدو الحكومة في ادعائها الحرص على "الإنصاف". وحاججوا بأن سياسات التقشف في حقيقتها مدفوعة بتوجه إيديولوجي (Krugman 2010) هدفه الحقيقي "إستكمال مهمة تقويض دولة الرفاه الذي بدأ في ثمانينيات القرن الماضي" (Elliott 2010).

إذا أسفرت أي من الأسئلة النقدية الثلاثة السابقة عن إجابات سلبية، فإن عملية صنع القرار ستعاد إلى بدايتها، وستستأنف من جديد وفق أحد المسارات التالية؛ (أ) تعديل في مقدمة الوسيلة-الهدف، أو (ب) إعادة تمثيل أكثر دقة للوضع أو "المشكلة"، أو (ج) تحديد هدف صريح أو اهتمام معياري آخر لا يتعارض مع الوقائع المتاحة للنقاد. وقد صممت هذه الاحتمالات الثلاثة للعودة إلى نقطة الانطلاق لضمان أن تخضع جملة من الافتراضات والمقدمات للاختبار النقدي الكافي قبل الانتقال إلى مرحلة اختبار المقترح نفسه؛ وهي الافتراضات التي تفيد بأن الوضع كما موصوف، وأن الأهداف والقيم هي فعلا تلك المعلن عنها، وأن الوسيلة المقترحة قادرة، من حيث المبدأ على الأقل، على تحقيق الهدف.

تتمثل المرحلة الأساسية في البروفایل الجدلي في اختبار الاستنتاج العملي؛ أي تقييم مقترح القيام بـ A_1 (أو A_2 ، A_n ..) أو الافتراض (conjecture) (الفرضية) بأن القيام بـ A_1 (أو A_2 ، A_n ..) هو الاختيار الصائب لفعله. ويتم هذا الاختبار من خلال فحص العواقب المترتبة عن كل افتراض بناء على مجمل المعلومات المتاحة. وتعد هذه المرحلة هي الأهم، لأن الأسئلة المرتبطة بها وحدها تملك القدرة على دحض زاوية الاستشراف (standpoint) العملية بشكل حاسم. إن الفشل في تقديم إجابات مرضية لهاته الأسئلة، سيدل على وجوب التخلي عن زاوية الاستشراف المعتمدة، دون الحاجة إلى الانتقال إلى الأسئلة اللاحقة.

يجب، بغية فحص زاوية الاستشراف، توجيه السؤالين النقديين الرابع والخامس لكل افتراض $A_1 \dots A_n$ ؛

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A- أي الهدف المعلن- مقبولة؟

السؤال النقدي الخامس (CQ5): هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟

يعنى السؤال النقدي الرابع بتحديد مدى مقبولية الهدف المعلن (العاقبة المقصودة)، في حين يتناول السؤال النقدي الخامس مدى مقبولية الآثار الجانبية للفعل (العاقبة غير المقصودة) في حدود ما يمكن استشرافه اعتمادا على جميع الوقائع

والحقائق المتاحة للناقد. ويفترض، في الحالة المثالية، اختبار معيار "المقبولية" من جميع المنظورات المعيارية ذات الصلة (كالحقوق، والعدالة، والعواقب، والانشغالات ذات البعد القيمي)، وكذلك من منظور جميع الفاعلين المعنيين. ولأن المنظورات المعيارية ذات الصلة لا تتمتع بالأهمية نفسها في كل حالة بعينها، فإن مفهوم الترتيب أو الهرمية المعيارية (normative hierarchy) ملازم بطبيعته لهاته المرحلة ومتضمن فيها، ويستخلص الاستنتاج عادة على أساس الموازنة الكلية عقب عملية التداول. وفيما يلي الصيغ الممكنة للأسئلة والأجوبة:

السؤال النقدي الرابع (CQ4): هل العواقب المقصودة من A (أي الأهداف المعلنة) مقبولة؟

• الإجابة: لا. تعتبر العواقب المقصودة غير مقبولة، بناء على كل ما نعرفه ← يُتَخَلَّى عن A.

إن الإجابة بالسلب تدل على وجود اعتراضات نقدية على A. وقد يعني التخلي عن A عدم فعل أي شيء (الامتناع عن الفعل) أو التوجه إلى استئناف التداول بشأن الأهداف. أي الرجوع إلى نقطة البداية من أجل مراجعة الهدف ثم صياغة افتراض جديد بشأن الفعل المحقق للهدف، ومن ثم العودة إلى الأسئلة النقدية (1-4). ويعد الهدف المقصود غير مقبول إذا تعارض، على سبيل المثال، مع الأهداف الأخرى (للفاعل أو لأطراف معينة أخرى) أو مع أسباب واجبة (deontic reasons) أخرى ذات أولوية معيارية. فإذا تبين أن العواقب المقصودة للفعل المقترح تتناقض مع الأسباب التي استخلصت من النقاش النقدي واعتبرت غير قابلة للتجاوز، وجب حينئذ التخلي عن المقترح.

يمكن للإجابة عن السؤال النقدي الرابع أن تكون إثباتية (affirmative) أيضاً:

• نعم. يتوقع، بناء على كل ما نعرفه، أن تكون الحالة الناتجة مقبولة ← يقبل A مبدئياً، وينتقل إلى السؤال النقدي

الخامس.

إن الإجابة بـ "نعم" على هذا السؤال تعني عدم وجد أسباب قاهرة ذات أولوية معيارية تحول دون تحقيقه. وبذلك يمكن قبول المقترح مبدئياً والمضي قدماً في عملية التساؤل النقدي. ويتساءل السؤال التالي عن العواقب غير المقصودة للمقترح (آثاره الجانبية).

السؤال النقدي الخامس (CQ5): هل العواقب غير المقصودة (الآثار الجانبية) للقيام بـ A مقبولة؟

إذا تبين أن العواقب غير المقصودة في ضوء الموازنة الكلية غير مقبولة، فينبغي التخلي عن المقترح. ويمكن استبعاد المقترحات بسبب آثارها الجانبية غير المقبولة إذا كان من الممكن، استناداً إلى جميع الحقائق والمعلومات المتاحة للفاعلين المداولين، القول على نحو معقول، بعد عملية اختبار نقدي، إن هناك فعلاً مخاطرة في حدوث هذه الآثار، وإنه لا توجد وسيلة لمعالجة هذه المخاطرة (انظر أدناه) تمكن الفاعل من المضي في القيام بـ A. وإذا كانت الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالسلب استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة، فهناك احتمالان على الأقل:

• لا، بناء على كل ما نعرفه، لأن الآثار الجانبية غير مقبولة

(أ) التخلي عن A، إذا كانت الآثار الجانبية غير المقبولة تشكل اعتراضات نقدية على القيام بـ A.

(ب) القيام بـ A، إذا كانت هناك إمكانية للتعامل مع الآثار الجانبية المحتملة غير المقبولة.

تعني الإجابة (أ) أن هناك اعتراضات على A لا يمكن التغاضي عنها، وبالتالي ينبغي على الفاعل التخلي عن A كما تصوره في الأصل، والعودة إلى نقطة البداية، واختيار افتراض بديل، وبدء عملية الاختبار الكلي من جديد. اعتبرت سياسات التقشف،

على سبيل المثال، غير مقبولة، لأنه حتى إذا كان الهدف المعلن على المدى الطويل مقبولا، فإن لهذه السياسات آثارا جانبية غير مقبولة، مثل التراجع الكبير في فرص عمل الشباب، وخطر تكوين "جيل ضائع" (Blanchflower 2011) (lost generation). وقد اعتبرت مثل هذه الآثار الجانبية في النقاش العام غير مقبولة، ما يجعلها قادرة على دحض وتفنيد الفرضية القائلة بأن التقشف هو السياسة الصحيحة.

وتعني الإجابة (ب) أن الآثار الجانبية غير مقبولة من حيث المبدأ، غير أنها في السياق المعني لا تعد اعتراضا حاسما على A. وقد يُعزى ذلك إلى جملة من الأسباب التي تستند، صراحة أو ضمنا، إلى مفهوم الاستراتيجية. فقد يكون السبب، مثلا، هو تحديد طريقة فعالة للتعامل مع تلك الآثار الجانبية (إن ظهرت فعلا)، مثل وجود خطة ثانية يمكن للفاعل التحول إليها لاحقا (إذا أظهرت التغذية الراجعة أنها سلبية)، وهو ما يتيح له الاستمرار في القيام بـ A. كما قد يكون الفاعل محصنا أو "مؤمنا"، بطريقة ما، ضد الخسارة المحتملة، الأمر الذي يجعله قادرا مرة أخرى على الاستمرار في الفعل مع افتراض أن تلك الخسائر لن تقع. ويمكن للفاعل أيضا مواصلة القيام بـ A إذا كان ذلك جزءا من استراتيجية أشمل للفعل تتضمن مسارا آخر موازيا يهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للقيام بـ A: فبينما تفضي، مثلا، سياسيات التقشف إلى ارتفاع معدلا البطالة، يمكن للحكومة أن تنفذ بالتوازي استراتيجية لخلق فرص عمل للشباب. وأخيرا، قد يكون من المعقول الاستمرار في القيام بـ A رغم بروز تغذية راجعة سلبية، إذا أمكن الحجاج بشكل معقول بأن العواقب المقصودة تحتاج وقتا أطول لتتجلى (الوضعية "تحتاج إلى أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن"). ومن المحتمل أيضا الإجابة بالسلب على السؤال النقدي الخامس. ورغم غياب "الخطة البديلة" أو ضمانات محددة (أو يمكن تحديدها)، قد يقرر المضي قدما في القيام بـ A، مع قبول مخاطر الوصول إلى نتيجة غير مقبولة. وفي مثل هذه الحالات، وعلى الرغم من أن مستوى "الثقة" في تحقق نتيجة إيجابية قد يكون مرتفعا، فثمة قصور في عقلانية القرار، ويصبح قرار القيام بـ A أشبه بالمقامرة.

لقد استغل منتقدو سياسات التقشف والمدافعون عنها هذه الإمكانات كلها لتبرير مواقفهم. ففي مطلع سنة 2011 أدى تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربيعين المتتاليين من السنة إلى مطالبة المعارضين للحكومة باعتماد "خطة بديلة". واعتبروا عدم استعداد المستشار لتغيير المسار فشلا في العقلانية، ودليلا على الطريقة التي تتغلب بها الاعتبارات المرتبطة بالسلطة على وجهة الحجة الأقوى. كما حاججوا بأن استراتيجية الحكومة تفتقر للكفاءة، لأنها لم تتخذ إجراءات كافية للتخفيف من آثار التقشف عبر دعم قطاعات بديلة قادرة على تحريك سوق العمل، وتحفيز النمو، مثل الصناعات الخضراء ومشاريع البنية التحتية. وفي دفاعها عن موقفها، أنكرت الحكومة أن تشكل الآثار الجانبية اعتراضات حاسمة، وأصرت على أن التقشف يحتاج وقتا أطول ليحقق أهدافه، وأشارت إلى التدابير المتخذة للتقليل من آثار التقشف على الفئات الفقيرة، وشددت على ضرورة الالتزام بالأهداف متوسطة المدى لضمان نجاح الاستراتيجية الشاملة. كما زعمت أن الوضع (الموروث عن حكومة العمال السابقة) كان أكثر خطورة مما كان متوقعا، وهو ما يبرر إعادة تحديد ما يمكن اعتباره، في المحصلة النهائية، عواقب مقبولة أو غير مقبولة.

قد تكون الإجابة عن السؤال النقدي الخامس بالإثبات أيضا:

- نعم، (استنادا إلى كل ما نعرفه) فإن الآثار الجانبية مقبولة ← لذا، يمكن قبول A مبدئيا، والانتقال تاليا إلى السؤال النقدي السادس.

إن الإجابة بالإثبات على السؤال النقدي الخامس، تعني أن النقاش النقدي لم يفض إلى أي اعتراضات حاسمة، وبالتالي يمكن قبول A مؤقتاً (خاضع لإمكانية تفنيده مستقبلاً) والمضي في طرح الأسئلة التالية.

اختبر السؤال النقدي الرابع والخامس، حتى هذه اللحظة، الاستنتاج العملي، وربما بينا أن القيام بـ A ليس خياراً معقولاً. ومن الممكن في هذه المرحلة ألا يسلم مقترح واحد فحسب، بل قد تبقى العديد من المقترحات البديلة. فهل هناك طريقة للاختيار بينها في وضع محدد؟ هنا يصبح تفحص الحجة ذاتها أمراً مفيداً؛ وسيتمثل الهدف في التفكير في وقائع أخرى تتعلق بالوضع المعني، والتي قد تظهر أنه لا يلزم الفاعل بالقيام بـ A. وأحد الوقائع التي يمكن أن تفند الاستنتاج هو لا جدوى التطبيق الفعلي للفعل المقترح في السياق المعني، أو بالنسبة لذلك الفاعل بالذات. فقد يكون صحيحاً من حيث المبدأ أن A وسيلة لتحقيق G، لكن إذا لم يتمكن الفاعل من القيام بـ A في السياق المعني لسبب ما، فلا يستتبع ذلك منطقياً إلزامية اختياره A. وهناك عامل آخر يتمثل في وجود وسائل أخرى "أكثر فاعلية" لتحقيق الهدف. وتتجسد هذه المسارات من التساؤل في السؤال النقدي السادس والسابع:

السؤال النقدي السادس (CQ6): من بين البدائل المعقولة، هل A قابل للتنفيذ في هذا السياق؟

إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فيمكن قبول المقترح مبدئياً على أن يخضع لاحقاً لمزيد من المسألة. أما إذا كانت الإجابة بـ "لا" فيمكن عندئذ التساؤل عما إذا كان بالإمكان تعديل السياق بحث يصبح الفعل المقترح أكثر قابلية للتحقق. وسيؤدي ذلك إلى عودة ارتدادية (loop back) إلى نقطة البداية، وإلى توليد استراتيجية للفعل، بمعنى أنه سيكون من الضروري أولاً القيام بفعل آخر لتغيير الظروف حتى يتاح للفاعل تحقيق المقترح A. ويمكن، بدلاً من ذلك، استبعاد المقترح بوصفه مستحيلاً أو غير قابل للتحقق في السياق الحالي، سواء لأسباب تخص الفاعل نفسه (كأن يكون عاجزاً عن القيام بـ A). أو لأسباب تتعلق بالسياق (كأن تكون الوسائل المقترحة في الظروف القائمة غير متاحة في السياق المعني). وتنطوي هذه المسألة، في جوهرها، على التساؤل عما إذا كانت هناك وقائع أخرى ذات صلة بالسياق يمكن في ضوءها إبطال هذا الاستدلال. حاجت صحيفة الديلي تلغراف (The Daily Telegraph)، مثلاً، بأن سياسة التقشف، رغم كونها سياسة معقولة تماماً وقادرة على تحقيق أهدافها، إلا أنه لا يمكن تنفيذها في السياق القائم، لأن تخفيض الإنفاق إلى ذلك الحد سيقابل بمقاومة واسعة.

يستهدف السؤال التالي تحديد ما إذا كانت، من بين البدائل المعقولة والقابلة للتنفيذ، بعض البدائل أولى من غيرها بالاختيار استناداً إلى مدى ملاءمتها للمنظورات أو المعايير التقييمية المناسبة.

السؤال النقدي السابع (CQ7): هل يعد المقترح A، من بين البدائل المعقولة والممكنة التنفيذ، الأفضل بالمقارنة مع غيره في هذا السياق؟

ينطوي هذا الحكم على منظورات تقييمية متنوعة؛ فإذا كانت، مثلاً، الفعالية أو تحليل الكلفة والعائد من المنظورات الملائمة للفاعل، فإن وجود بدائل أكثر فعالية من A، أو بدائل تقدم منافع أكبر أو تكاليف أقل، لا يفضي بالضرورة إلى القول بأن على الفاعل القيام بـ A. غير أنه، بالمقابل، لا يترتب على ذلك أيضاً أنه يجب على الفاعل الامتناع عن القيام بـ A. ما لم ينكشف اعتراض نقدي حاسم يتمثل في العاقبة غير المقبولة سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة.

يتمحور السؤال، في هذه المرحلة من البروفایل الجدلي، حول اختيار أحد مسارات الفعل، من بين البدائل المعقولة التي برزت في السؤالين النقديين الرابع والخامس، بحيث يكون ذلك المسار مطابقاً للاهتمامات الفعلية الحاسمة للفاعل المعني.

فعلى سبيل المثال؛ دافع أوزبورن في ميزانية الطوارئ لسنة 2010، على تصور محدد لتوزيع عبء التقشف المالي، يقضي باستخلاص 80 بالمائة من التوفير من تخفيض الإنفاق، و20 بالمائة من الزيادات الضريبية. ورغم أن المدافعين عن سياسات التقشف أنفسهم يمكن أن يجادلوا بأن هذه النسبة كان بالإمكان تعديلها قليلا دون أن تفقد معقوليتها من منظور الحكومة، إلا أن التقسيم بنسبة 20 و80 بالمائة، كان في سياقه مبررا بانشغال فعلي يتمثل في تعزيز جاذبية بريطانيا للاستثمار والأعمال، وهو ما اعتبر مقدمة إضافية في الاستدلال تجعل هذا التوزيع أنجع من غيره في تحقيق الغاية.

إذا كان بإمكان السؤالين النقديين الرابع والخامس نقض الاستنتاج العملي، فإن السؤالين النقديين السادس والسابع يمكنهما إبطال الاستدلال من المقدمات إلى الاستنتاج. إن الفشل في تقديم إجابة مرضية للسؤالين النقديين الرابع والخامس قد يدل على أن الفاعل ينبغي ألا يقوم بـA. لكن الفشل في الإجابة على السؤالين النقديين السادس والسابع لا يعني أن على الفاعل ألا يقوم بـA (أي أن القيام بـA غير معقول)، بل يعني فقط أن الاستدلال نفسه قد أبطل في السياق المعني عندما تضاف مقدمة أو أكثر ذات صلة إلى مجموع المقدمات الأصلية.

4. خاتمة

تستهدف الأسئلة الأهم في هذا البروفيل الجدلي اختبار الاستنتاج العملي عن طريق فحص عواقبه (أي محاولة إيجاد اعتراضات نقدية مضادة للقيام بـA). ولا يقيّم الحجاج العملي على أساس الكفاءة الأدائية للوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف المحددة سلفاً؛ إذ يجب أيضاً فحص الأهداف نفسها، بوصفها عواقب مقصودة للفعل، وإعادة النظر فيها. فإذا تبين أنها غير مقبولة، وجب استئناف عملية التداول من جديد، مع تحديد هدف جديد. يدمج هذا البروفيل بين التداول حول الوسائل والتداول حول الأهداف ضمن إجراء تكراري (recursive) يتضمن في كل مرحلة عودة ارتدادية إلى نقطة الانطلاق أو إلى مرحلة سابقة. وتتضمن فكرة الأولوية المعيارية استبعاد البدائل غير المقبولة (أي تلك التي لا ينبغي للفاعل اختيارها)، في حين تسمح فكرة الأولوية الفعلية (de facto) - القائمة على التفضيلات القيمة أو الإمكانات السياقية - باختبار البديل الأرجح من مجموع البدائل المعقولة.

يربط هذا البروفيل بين خطاطين حجاجيتين، موضحاً كيف يستخدم الاستدلال من العاقبة السلبية ضمن أنماط النشاط التداولي لاختبار الاستنتاج العملي لاستدلال يقوم على الأهداف والظروف. وبذلك يأمل تجلية عملية صناعة القرار بكفاءة، بوصفها عملية محكومة بعقلانية محدودة (bounded rationality). إن الاختبار النقدي لا يستهدف، حتى في مثاليته، اكتشاف الحل "الأفضل"، بل يهدف إلى "تصفية" (weeding out) البدائل من الخيارات اللامعقولة، وبالتالي تضيق نطاق البدائل المطروحة. ويمكن، بعد تحقيق ذلك، الانتقال إلى تحديد المجموعات الفرعية من الحلول الأكثر قابلية للتطبيق سياقياً والأفضل بين البدائل المعقولة المتبقية.

يدمج هذا البروفيل أيضاً الاعتبارات المرتبطة باللايقين والمخاطرة، مؤملاً تقديم صورة واقعية لكيفية تصرف الأفراد. إن الفاعلين عادة ما يكونون مستعدين لمواصلة الفعل في ظروف اللايقين والمخاطرة. فهم لن يرفضوا بالضرورة مقترحا قد تنتج عنه عواقب سلبية كبيرة، بل يسعون إلى تكييف مسار الفعل بما يسمح لهم بالتحول إلى بدائل أخرى أو القيام بتعديلات

وتصحیحات تدريجية استجابة للتغذية الراجعة السلبية. كما يمكن أن يختاروا، من جهة أخرى، تحمل مخاطر القيام بالفعل حتى عندما يعلمون أن فرص تعديله أو إعادة توجيهه محدودة جدا إذا بدأ يتطور بطريقة غير مرغوبة.

الهوامش

1. قد يرغب الفاعل في تحقيق G، أو قد يكون ملزما بتحقيقه. فعلى سبيل المثال، قد يجادل بأن الحكومة البريطانية ملزمة أخلاقيا بالعدل، أو أنها تحت واجب القيام بذلك؛ ومن ثم، فإن الالتزامات تتضمن الالتزام بقيم محددة. تولد المصادر المعيارية الأهداف، لكنها تعد في الآن ذاته جزءا من ظروف الفعل؛ إذ إن وجود التزام حكومي بالتصرف على هذا الأساس هو حقيقة موضوعية ينبغي أن تقيد الفعل. وللحكومة سبب واجب (deontic reason) للتصرف بعدل حتى عندما لا تفعل ذلك، ولهذا يمكن توجيه النقد إليها لخرقها هذا المبدأ. إن الالتزام بالعدالة يفترض أن يولد اهتماما بالتصرف بعدل (أي رغبة في ذلك)، لكنه قد لا يؤدي إلى ذلك بالضرورة.

بيان الدقة/التكييف

المترجم: أضفنا عبارة "في الخطاب السياسي" للعنوان الأصلي من منطلق أن هذا النموذج الذي تقترحه الباحثة يشتغل في الخطاب السياسي، كما أشارت لذلك في المقدمة. كما احتفظنا بالرموز المستعملة في النص الأصلي للدلالة على عناصر البروفایل الذي تطوره هذه المساهمة. وبيانها كالاتي: تستعمل A للفعل (Action) و G للهدف (Goal) و C للظروف (circumstances) و V للمصادر المعيارية [أي ما سمي سابقا بالقيم] (Normative source) و E للآثار (Effects).

إحالة دقيقة إلى المصدر الأصلي

Fairclough, I. (2016). A dialectical profile for the evaluation of practical arguments. *Rozenberg Quarterly*.

بيان تضارب المصالح

يُصرّح المترجم بعدم وجود أي تضارب مصالح.

المراجع

- Audi, R. (2006). *Practical Reasoning and Ethical Decision*. London: Routledge.
- Blanchflower, D. (2011, February 17). The scars of a jobless generation, *New Statesman*. Retrieved from <http://www.newstatesman.com/economy/2011/02/youth-unemployment-labour>
- Eemeren, F. H. van, & Grootendorst, R. (2004). *A Systematic Theory of Argumentation. The PragmaDialectical Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Eemeren, F. H. van (2010). *Strategic Maneuvering in Argumentative Discourse*. Amsterdam: John Benjamins.
- Elliott, L. (2010, June 14). The lunatics are back in charge of the economy and they want cuts, cuts, cuts. *The Guardian*. Retrieved from:

<http://www.guardian.co.uk/business/2010/jun/14/lunaticseconomy-cuts-frankin-roosevelt>

- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2011). Practical reasoning in political discourse: the UK government's response to the economic crisis in the 2008 Pre-Budget Report. *Discourse & Society*, 22(3), 243-268.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2012). *Political discourse analysis: A method for advanced students*. London: Routledge.
- Fairclough, I., & Fairclough, N. (2013). Argument, deliberation, dialectic and the nature of the political: A CDA perspective. *Political Studies Review*, 11(3), 336-344.
- Garssen, B. (2001) Argument schemes, in F. H. van Eemeren (Ed.), *Crucial Concepts in Argumentation Theory* (pp. 81-100). Amsterdam: Amsterdam University Press.
- Garssen, B. (2013). Strategic maneuvering in European parliamentary debate. *Journal of Argumentation in Context*, 2(1), 33-46.
- Hitchcock, D. (2002). Pollock on practical reasoning. *Informal Logic*, 22(3), 247-256.
- Hitchcock, D., McBurney, P., & Parsons, S. (2001). A framework for deliberation dialogues. In H. V. Hansen, C. W. Tindale, J. A. Blair, & R. H. Johnson (Eds.), *Argument and Its Applications: Proceedings of the Fourth Biennial Conference of the Ontario Society for the Study of Argumentation (OSSA 2001)*.
- Ihnen Jory, C. (2012). *Pragmatic argumentation in law-making debates: Instruments for the analysis and evaluation of pragmatic argumentation at the second reading of the British Parliament*. Amsterdam: Sic Sat.
- Kahneman, D. (2011). *Thinking, fast and slow*. London: Penguin Books.
- Krugman, P. (2010, October 21). British fashion victims. The New York Times. Retrieved from: <http://www.nytimes.com/2010/10/22/opinion/22krugman.html>
- Miller, D. (1994). *Critical rationalism: A restatement and defence*. Chicago: Open Court.
- Miller, D. (2005). Do we reason when we think we reason, or do we think? *Learning for Democracy*, 1(3), 57-71.
- Miller, D. (2006). Out of error. Aldershot: Ashgate. Miller, D. (forthcoming). Deductivist decision making, unpublished MS.
- Osborne, G. (2010). 2010 Budget – Responsibility, freedom, fairness: a five year plan to re-build the economy. HM Treasury. Retrieved from: http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20130129110402/http://www.hmtesury.gov.uk/2010_june_budget.htm
- Searle, J. R. (2010). *Making the social world. The structure of human civilization*. Oxford: Oxford University Press.
- Simon, H. A. (1955). A behavioural model of rational choice. *Quarterly Journal of Economics*, 69, 99-118.
- Walton, D. (2006). *Fundamentals of critical argumentation*. New York: Cambridge University Press.
- Walton, D. (2007a). Media argumentation. New York: Cambridge University Press. Walton, D. (2007b). *Evaluating practical reasoning. Synthese*, 157, 197-240.



- Walton, D., Reed, C., & Macagno, F. (2008). *Argumentation schemes*. New York: Cambridge University Press.



Scientific Research Trends in Financial Performance: A Panoramic View of Contemporary Research Directions and Academic Contributions

Taki Eddine Boukoul^{*1} & Yasmine Belloum²

^{1&2}University of Oum El Bouaghi, Algeria

^{*}Email 1 (Corresponding author): boukoul.takieddine@univ-oeb.dz

Email 2: belloum.yasmine@univ-oeb.dz

Orcid iD 1 : 0000-0002-5598-5543

Orcid iD 2 : 0000-0001-8249-8751

Received	Accepted	Published online
27/05/2025	13/10/2025	15/10/2025

: 10.63939/ajts.284pej70

Cite this article as: Boukoul, T., & Belloum, Y. (2025). Scientific Research Trends in Financial Performance: A Panoramic View of Contemporary Research Directions and Academic Contributions. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 115-128. <https://doi.org/10.63939/ajts.284pej70>

Abstract

This research aims to explore the most prominent future research directions within the field of financial performance by conducting a bibliometric analysis of data sourced from the Scopus database, covering the timeline from 1972 to 2024, utilizing VOSviewer and R Studio software. The results revealed a growing academic interest in this field, with the United States and the United Kingdom standing out as the leading countries producing relevant scientific publications. The study recommends directing future research towards topics of corporate governance and sustainable development, in addition to focusing on financial services.

Keywords: Financial Performance, Bibliometric Analysis, Scopus, R Studio, VOSviewer

© 2025, Boukoul & Belloum, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

اتجاهات البحث العلمي في الأداء المالي: رؤية بانورامية للإتجاهات البحثية
والمساهمات الأكاديمية المعاصرةتقي الدين بوقول^{1*} وياسمين بلوم²¹جامعة أم البواقي، الجزائر*الإيميل الأول (المؤلف المراسل): boukoul.takieddine@univ-oeb.dzالإيميل الثاني: belloum.yasmine@univ-oeb.dz

الحساب الأكاديمي أوركيد 1 : ID 0000-0002-5598-5543

الحساب الأكاديمي أوركيد 2 : ID 0000-0001-8249-8751

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/10/15	2025/10/13	2025/05/27

doi: 10.63939/ajts.284pej70

للاقتباس: بوقول، ت؛ وبلوم، ي. (2025). اتجاهات البحث العلمي في الأداء المالي: رؤية بانورامية للإتجاهات البحثية والمساهمات الأكاديمية المعاصرة. *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 4(13)، 115-128. <https://doi.org/10.63939/ajts.284pej70>

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أبرز التوجهات البحثية المستقبلية في مجال الأداء المالي، وذلك من خلال إجراء تحليل ببليومتري لبيانات مستخلصة من قاعدة Scopus للفترة الممتدة من 1972 إلى 2024، باستخدام برنامجي VOSviewer و R Studio، وقد أظهرت النتائج تنامي الاهتمام الأكاديمي بهذا المجال، مع بروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كأهم الدول المنتجة للأدبيات العلمية ذات الصلة. وتوصي الدراسة بضرورة توجيه البحوث المستقبلية نحو موضوعات حوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التحليل الببليومتري، Scopus، R Studio، VOSviewer

©2025، بوقول وبلوم، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0 International) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومن حق المؤلف عليه، طالما ينسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1. مقدمة

يعد الأداء المالي أحد أهم المحاور الجوهرية في علم الإدارة المالية والمحاسبة، حيث يمثل الركيزة الأساسية لتقييم قدرة المنشآت الاقتصادية على تحقيق أهدافها الإستراتيجية وضمان استمراريتهما في بيئة الأعمال المعاصرة. تتجلى أهمية الأداء المالي في كونه يوفر إطاراً علمياً منهجياً لتقييم النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المرسومة، إذ يساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمؤسسة، ويساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. كما يلعب دوراً محورياً في توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد بشكل أمثل، مما يضمن التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد المتوقعة (Bacidore et al., 1997). من الناحية المنهجية، يعتمد تقييم الأداء المالي على تحليل مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وتشمل المؤشرات الأساسية نسب الربحية كالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بالإضافة إلى نسب السيولة التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ونسب النشاط التي تعكس كفاءة استخدام الأصول، ونسب الرافعة المالية التي تبين هيكل التمويل والمخاطر المالية المرتبطة به (Rashid, 2021). تتسم منهجيات قياس الأداء المالي بالتطور المستمر، حيث شهدت العقود الأخيرة نقلة نوعية من الاعتماد على المؤشرات المالية التقليدية إلى تبني مناهج أكثر شمولية تدمج المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التقييم (Galant & Cadez, 2017). هذا التطور يعكس الحاجة المتزايدة لفهم أعمق لطبيعة الأداء المؤسسي في ظل التعقيدات المتنامية في بيئة الأعمال العالمية والتحديات المرتبطة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

1.1. الإطار النظري للأداء المالي

1.1.1. مفهوم وأهمية الأداء المالي

يعد الأداء المالي مؤشراً حيويًا لقياس كفاءة واستدامة المؤسسات في تحقيق أهدافها الاقتصادية، كما يعد أداة رئيسية لتقييم مدى نجاح الشركة في تنفيذ اللوائح المالية والحفاظ على العمليات التجارية على مدى طويل (Ramadhani & Pratiwi, 2023; Vionita, 2022). تعددت تعاريف ووجهات نظر الباحثين تجاه الأداء المالي من باحث إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى. قبل تعريف الأداء المالي لا بد من الإشارة أولاً إلى مفهوم الأداء بشكل عام، يعتبر (Pillars, 2010) الأداء على أنه قدرة الكيان، مثل الأشخاص أو المؤسسات على تحقيق نتائج تتعلق بأهداف محددة.

مقابل ذلك يشير (Andry and Hartono, 2017) إلى الأداء بالإنجازات المنتجة القابلة للقياس. إن الأداء المالي هو تمثيل لسلامة الشركة في الجانب المالي وقدرتها على الوفاء بالالتزامات ذات الطبيعة المالية لتقديم الخدمات المقصودة في المستقبل (Al Romaihi et al., 2024). يشير نفس المؤلف إلى وجود عاملين رئيسيين لتحديد الأداء المالي للشركة، هما الأرباح المحاسبية وأرباح المستثمرين، كما يشير كذلك إلى أن الهدف الأساسي من تحديد الأداء المالي، هو تزويد جميع المساهمين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية اللازمة، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات في المسائل الإستثمارية.

2.1.1. مقاييس الأداء المالي

يعتبر قياس الأداء المالي عملية حيوية تساعد في تقديم صورة كمية ونوعية عن النتائج المحققة خلال فترة زمنية معينة، بما يتيح إمكانية تقييم السياسات المتبعة واتخاذ القرارات التصحيحية عند الحاجة من طرف المؤسسة. لقد حظي موضوع قياس الأداء المالي باهتمام كبير في الأدبيات المحاسبية والمالية، نظرا لدوره المحوري في دعم متخذي القرار، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها. تعددت أساليب قياس الأداء المالي، أشهرها تلك الأساليب القائمة على السوق كالعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ونسبة السوق إلى القيمة الدفترية (Abakasanga et al., 2019; Koo et al., 2017). يعتبر المؤلف (2019) Abakasanga et al. النسب السابقة الذكر كمؤشرات للأداء المالي للمؤسسات المالية. العديد من الباحثين اعتمدوا على نسبة Tobin's Q كبديل لنسبة السوق إلى القيمة الدفترية. (Al Romaihi et al., 2024; Yayla & Hu, 2014)

- **العائد على الأصول (ROA):** العائد على الأصول هو أحد أنواع مقياس عائد الإستثمار الذي يقيس أرباح الشركة فيما يتعلق بإجمالي أصولها. تشير هذه النسبة حسب Al Romaihi et al. (2024) إلى مدى جودة أداء المؤسسة من خلال النظر إلى العائد (صافي الدخل) الذي تنتجه إلى رأس المال الذي تستثمره في الأصول. من السهل الحصول على النسبة حسب Lopes (2012)، والتي يمكن الإعتماد عليها في مقارنة المؤسسات ذات الأحجام المختلفة.

- **العائد على حقوق المساهمين (ROE):** العائد على حقوق المساهمين هو درجة من الأداء المالي يتم حسابها بقسمة إجمالي الأرباح على حقوق المساهمين. يعتبر Al Romaihi et al. (2024) العائد على حقوق المساهمين درجة من مدى فعالية الإدارة في استخدام أصول الشركة لتوليد الأرباح. ببساطة تحسب هذه النسبة مقدار النقد الذي يتم تحقيقه، اعتمادا على استثمار المستثمرين في الأعمال التجارية، وليس استثمار الشركة في شيء ما أو أصول أخرى.

- **نموذج Tobin's Q:** تساوي نسبة Tobin's Q التقييم السوقي للمؤسسة مقسوما على تكلفة استبدال أصولها، يتم استخدام Tobin's Q كمقياس لتقدير أداء الشركة. يستخدم Tobin's Q عادة حسب Tarighi et al (2023) كمؤشر أداء قائم على السوق للشركة. يعتبر Yayla and Hu (2014) هذا المقياس كمقياس شائع وسط الباحثين، وكمقياس جيد لأداء الشركة على المدى الطويل.

3.1.1. العوامل المؤثرة على الأداء المالي

صنفت الباحثة حفاصة (2021) مجموعة العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى نوعين: عوامل داخلية وعوامل خارجية.

أولا. **العوامل الداخلية:** وتتمثل في:

- **الهيكل التنظيمي:** يقسم المهام ويحدد المسؤوليات والموارد المالية، ويؤثر في عملية اتخاذ القرار ومدى ملاءمته للأهداف المالية، كما يساهم في تصحيح الإنحرافات وتحقيق الانضباط المالي.

- **المناخ التنظيمي:** يعتمد على وضوح الأدوار وفهم الموظفين لارتباط أهداف المؤسسة بعملياتها، حيث يؤدي المناخ المستقر إلى تحسين سلامة الأداء المالي وجودة المعلومات وتيسير تداولها داخليا.

- التكنولوجيا: تشمل الأساليب والمهارات الحديثة التي يجب أن تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، إذ يتطلب التكيف والاستيعاب المستمر للتكنولوجيا تحقيق توازن فعال بين الابتكار التقني والأداء المالي، مما يدفع المؤسسات إلى تطوير قدراتها المالية.

- حجم المؤسسة: يتسم بتأثير مزدوج، فبينما يزيد الحجم الكبير من تعقيد الإدارة ويعيق الأداء المالي، فإنه في المقابل يستدعي تعزيز القدرات التحليلية بزيادة عدد المحللين الماليين مما يرفع من جودة الأداء المالي. من خلال ذلك يمكن القول بأن الهيكل التنظيمي الواضح والمناخ المؤسسي المستقر واعتماد تكنولوجيات متوافقة مع الأهداف والإدارة الملائمة لحجم المؤسسة، يشكل إطاراً متكاملًا لتعزيز جودة وكفاءة الأداء المالي.

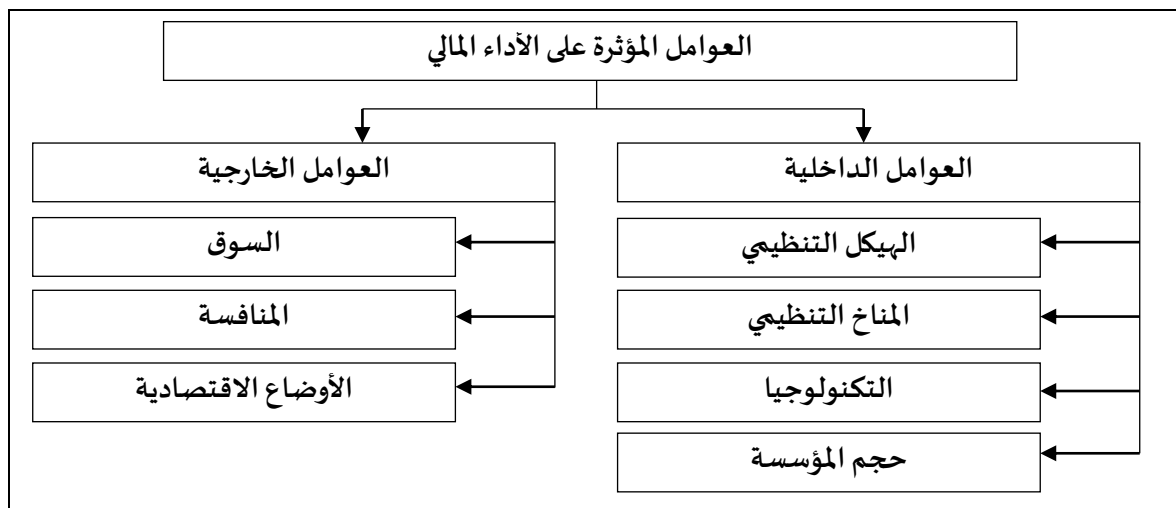
ثانياً. العوامل الخارجية: وتتمثل في:

- السوق: يعتمد تأثير السوق على هيكلها وطبيعة سلوك المؤسسة في مواجهة قوى العرض والطلب. فحين يشهد السوق انتعاشاً وكثرة طلب، يتحقق تعزيز ملحوظ في الأداء المالي، بينما يؤدي الإنكماش أو ضعف الطلب إلى تراجع مالي.

- المنافسة: تشكل المنافسة دافعا مزدوج التأثير، فهي قد تحفز المؤسسة على تحسين صورتها ووضعها المالي من خلال رفع مستوى الأداء لمواجهة الضغوط التنافسية، وفي المقابل قد تؤدي إلى تدهور مالي، إذا لم تكن المؤسسة قادرة على مجابهة تلك التحديات.

- الأوضاع الاقتصادية: تتباين آثار الأوضاع الاقتصادية العامة بين سلبية وإيجابية، فتنعكس الأزمات والتضخم سلبيًا على النتائج المالية، بينما يسهم ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج في تعزيز الأداء المالي. من خلال ذلك يمكن القول بأن مراقبة هذه العوامل الخارجية المتمثلة في السوق والمنافسة والأوضاع الاقتصادية، تعد ضرورة لاستباق تأثيراتها وتبني استراتيجيات ملائمة تضمن استقراراً ونمواً مالياً مستداماً. يلخص الشكل الموالي أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي.

الشكل (01): العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على حفاصة (2021)

يهدف هذا المقال إلى فحص الوضع الحالي المتعلق بأبحاث الأداء المالي، ومنح نظرة للباحثين والأكاديميين حول مختلف الاتجاهات المستقبلية التي تخص هذا المجال. يسعى هذا المقال كذلك إلى الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- س1: ماهي أهم مخرجات البحث الخاصة بأبحاث الأداء المالي؟
- س2: من هم أبرز المؤلفين الرائدة بالنشر في أبحاث الأداء المالي؟
- س3: ماهي أهم الدول البارزة والمهتمة بأبحاث الأداء المالي؟
- س4: ماهي أكثر المصادر المهتمة بالنشر في الموضوع؟
- س5: ماهي أهم الكلمات المفتاحية الأكثر استخداماً من طرف مؤلفي الأبحاث في نفس المجال؟

يستعرض القسم الأول من هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للأداء المالي، إلى جانب مراجعة شاملة للدراسات السابقة التي أجراها الباحثون في مجال التحليل البليومتري للموضوع ذاته. يوضح القسم الثاني المنهجية البحثية المتبعة والإجراءات المنهجية المطبقة للإجابة على تساؤلات البحث المطروحة. أما القسم الثالث فيناقش النتائج المتوصل إليها ويقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات للباحثين التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.

2. المنهجية والأدوات

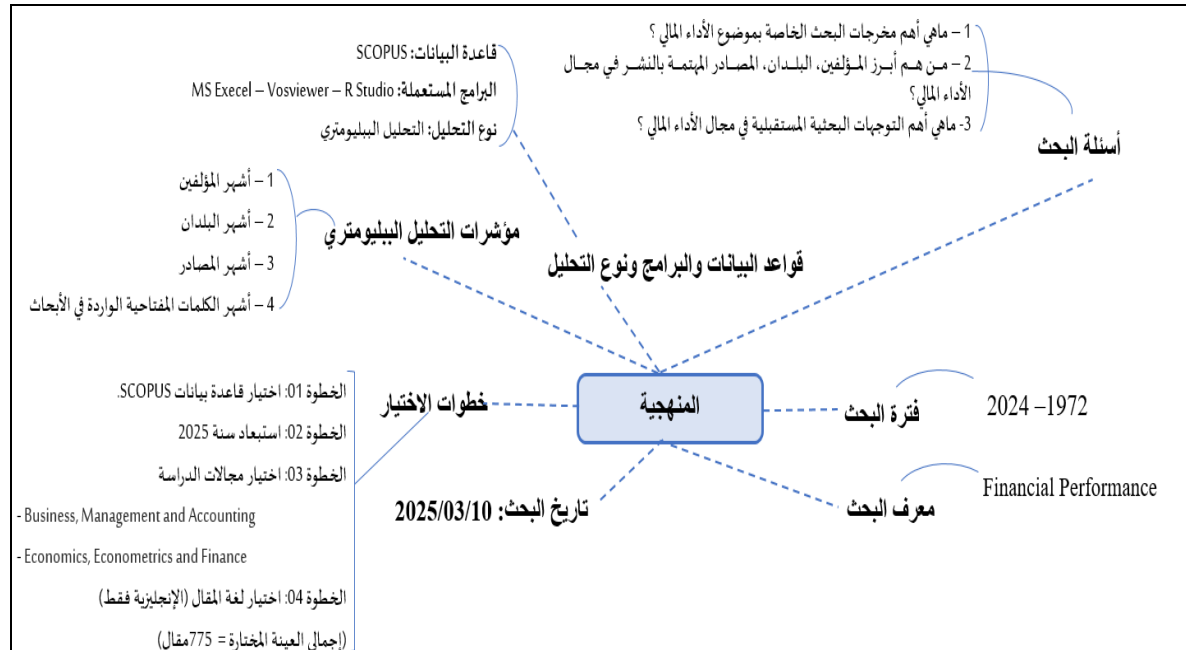
تم بناء هذه الدراسة البليومترية بالإعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الأداء المالي. تم استخراج بيانات المنشورات العلمية المتعلقة بالموضوع من قاعدة بيانات SCOPUS بتاريخ 10 مارس 2025، وطبقت عليها عملية التحليل البليومتري الشامل بهدف اكتشاف أبرز الجهات البحثية المتخصصة في مجال الأداء المالي من حيث المؤلفين والبلدان، إضافة إلى تحديد أهم المجالات العلمية المتميزة في النشر بهذا المجال والكلمات المفتاحية الأكثر استخداماً في المنشورات البحثية المتخصصة. انحصر نطاق البحث في عناوين المنشورات المتعلقة بالأداء المالي حصرياً، مع تطبيق مجموعة دقيقة من معايير الاستبعاد والتضمن، بدءاً من اختيار قاعدة البيانات المناسبة وانتهاءً بتحديد حجم العينة النهائية المختارة، وفقاً للإجراءات المنهجية الموضحة تفصيلياً في الشكل (02).

على الرغم من تنوع البرامج المتخصصة في التحليل البليومتري المستخدمة في الدراسات المماثلة، إلا أن برنامج VOSviewer و R Studio يعد الأكثر شيوعاً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية، مما أدى بنا إلى اعتمادهما في هذه الدراسة، نظراً لانتشاره الواسع وموثوقيته العالية في مجتمع الباحثين المتخصصين.

تركز هذه المراجعة البليومترية بشكل خاص على المقالات العلمية المنشورة في مجال الأداء المالي. سيتم تحليل الأعمال والمنشورات الأكاديمية بشكل منهجي لاستخراج البيانات التي تتضمن المعارف والقضايا الأساسية المرتبطة بالأداء المالي، والتي من شأنها أن تفيد الطلاب والباحثين والممارسين في تطوير وإثراء البحوث المستقبلية ذات الصلة.

يوضح الشكل التالي، المنهجية البحثية المعتمدة في إجراء التحليل البليومتري لأبحاث الأداء المالي، والتي تم تطبيقها وفقاً لمعايير علمية ومتسلسلة لضمان الدقة والموثوقية في النتائج المتحصل عليها.

الشكل (02): منهجية البحث



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات (2024) SCOPUS

3. النتائج ومناقشتها

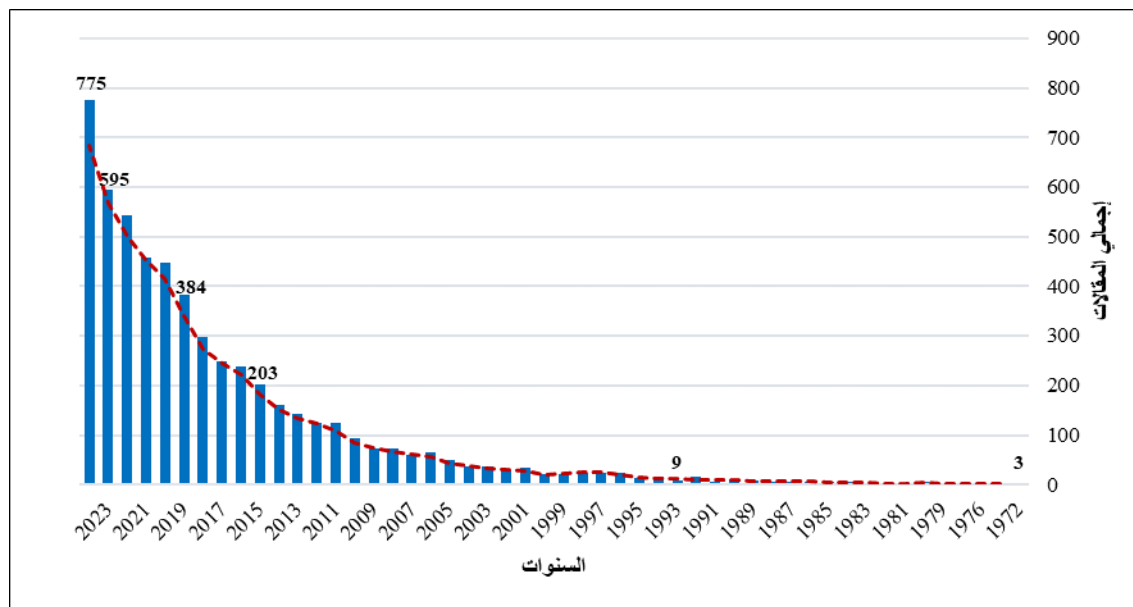
1.3. تطور المنشورات السنوية الخاصة بالأداء المالي

يعكس اتجاه نمو المنشورات التطور الديناميكي للمعرفة العلمية بشكل مباشر، هذا ما يستدعي منا تحليل هذا الاتجاه واستكشاف أسبابه. يكشف الشكل (03) أنه على الرغم من بعض التقلبات في المنشورات السنوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إلا أن ما تم ملاحظته هو وجود زيادة تدريجية غير مستقرة في حجم المنشورات السنوية على مدار الواحد والعشرون سنة من فترة الدراسة بشكل عام. تم نشر أول دراسة من طرف Elliott (1972) في قاعدة بيانات SCOPUS بعنوان "Control, size, growth, and financial performance in the firm" (السيطرة والحجم والنمو والأداء المالي في الشركة) توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود فروق كبيرة في الأداء المالي للمؤسسات المملوكة من قبل المالكين والشركات المملوكة من قبل المديرين. يمكن ملاحظة أن هناك زيادة غير منتظمة في عدد المنشورات الخاصة بالأداء المالي بداية من سنة 2003 يمكن أن يرجع السبب في تزايد حجم المنشورات حسب رأينا، إلى تعقيد بيئة الأعمال وتأثير الأزمات المالية العالمية، إلى جانب الإهتمام المتزايد بالحوكمة المؤسسية وزيادة التنافسية بين الشركات وظهور الدعم الخاص بالمؤسسات الحكومية للمؤسسات البحثية.

يشكل تحليل تطور المنشورات السنوية أداة محورية في التحليل البibliومتري، إذ يساهم في الكشف عن توجهات البحث العلمي عبر تحديد مراحل الذروة والفترات التي تبرز فجوات بحثية. كما يمكن ربط التغيرات في عدد المنشورات بالأحداث الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية، مما يعكس نضج المجال وتوجهاته المستقبلية.

يعرض الشكل الموالي تطور المنشورات السنوية لموضوع الأداء المالي على مدار 52 سنة بداية من سنة 1972 إلى غاية سنة 2024.

الشكل (03): تطور المنشورات السنوية في أبحاث الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (2025) SCOPUS

2.3. تحليل المؤلفين الأكثر إنتاجاً وإستشهاداً في أبحاث الأداء المالي

تم عرض المؤلفين الأكثر إنتاجية والمؤثرين في مجال أبحاث الأداء المالي في الجدول (01)، أظهرت النتائج تصدر المؤلفة Zahra S.A. قائمة المؤلفين الأكثر إستشهاداً بـ 1295 إستشهاد، حيث ألفت ثلاثة مقالات في المجال، يمكن أن يرجع تزايد حجم الإستشهادات بأبحاث هذا المؤلفة إلى جودتها. في المقابل ألف Callan S.J.; Thomas J.M. ثلاثة مقالات في المجال، كما تم الإستشهاد بمقالات هذين المؤلفين 360 مرة على مستوى قاعدة بيانات SCOPUS. يمكن أن يتزايد حجم هذه الإستشهادات في بقية القواعد مثل: Google Scholar و Semantic Scholar.

يوفر هذا النوع من التحليل نظرة حول الباحثين الرواد في المجال. يعرض الجدول الموالي أشهر المؤلفين الرواد في مجال الدراسة مع إجمالي المنشورات والإستشهادات لكل مؤلف.

الجدول (01): المؤلفين الأكثر إنتاجاً وإستشهاداً في أبحاث الأداء المالي

الرقم	المؤلف	إجمالي المنشورات	إجمالي الإستشهادات
1	Zahra S.A.	3	1295
2	Callan S.J.; Thomas J.M.	3	360
3	Mcmahon R.G.P.	3	151
4	Akisik O.; Gal G.	3	139
5	Oware K.M.; Mallikarjunappa T.	3	118
6	Dakhli A.	7	96

91	3	Myšková R.; Hájek P.	7
77	3	Wahba H.	8
75	3	Chen H.L.	9
75	3	Kumar P.; Firoz M.	10

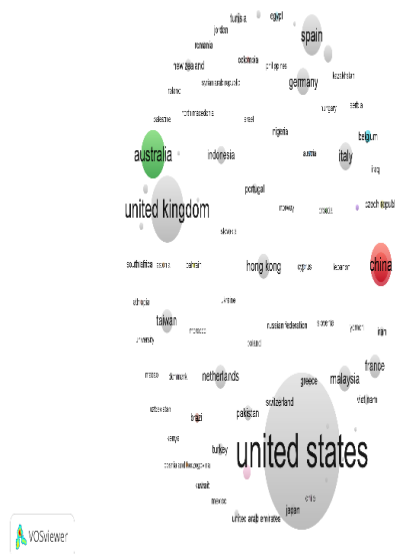
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Vosviewer

3.3. تحليل البلدان الأكثر إنتاجاً واستشهاداً في أبحاث الأداء المالي

في الشكل (04) تم ذكر أشهر البلدان/ المناطق إهتماماً بالنشر في موضوع الأداء المالي، كشفت النتائج عن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في المجال ذو العلاقة 987 مقال و389 مقال على التوالي. نالت هاتين الدولتين كذلك النصيب الأكبر في إجمالي الإستشهادات حيث تم الإستشهاد بمنشورات الولايات المتحدة الأمريكية 88364 مرة كما تم الإستشهاد بمنشورات المملكة المتحدة 26077 مرة. إلى جانب هذين البلدين الرائدين توجد بلدان أخرى أعطت أهمية كبيرة لموضوع الدراسة مثل الصين والهند وأستراليا وبلدان أخرى تم عرضهم في الشكل (04). يشجع هذا النوع من التحليل الباحثين المنتمين إلى البلدان الناشئة على إجراء دراسات أخرى مماثلة واستكشاف الاتجاهات الأكاديمية لنفس المجال. يعرض الشكل الموالي العشر بلدان الأكثر إنتاجاً في أبحاث الأداء المالي مع إجمالي المقالات والإستشهادات.

الشكل (04): البلدان الأكثر إنتاجاً في أبحاث الأداء المالي

الرقم	الدولة	إجمالي المقالات	إجمالي الإستشهادات
1	الولايات المتحدة	987	88364
2	المملكة المتحدة	389	26077
3	أستراليا	245	16793
4	الصين	426	14379
5	إسبانيا	191	13151
6	كندا	143	8282
7	إيطاليا	179	7516
8	ألمانيا	113	7321
9	ماليزيا	303	6655
10	هونغ كونج	63	6554



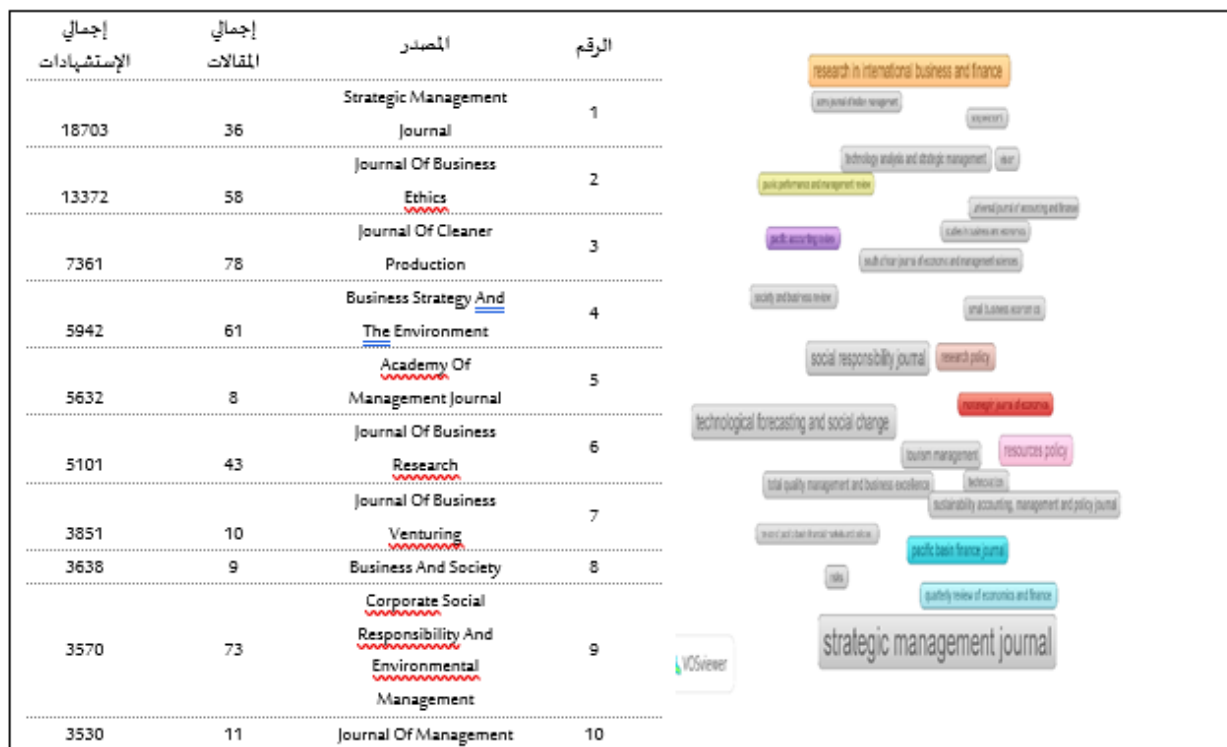
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Vosviewer

4.3. تحليل المجالات الأكثر إنتاجا واستشهادا في أبحاث الأداء المالي

وفقا للمراجع الأكثر صلة وأشهرها مساهمة في المجال، فإن مجلة Strategic Management Journal قد كان لها أكبر قدر من المنشورات والإستشهادات (36 منشور و18703 إستشهادا) تتبعها مجلة Journal of business ethics (58 منشور و13372 إستشهادا) ومجلة Journal Of Cleaner Production (78 منشور و7361 إستشهادا). يتم عرض الأشهر عشر مجلات إنتاجا وإستشهادا في الشكل (05).

يساعد هذا التحليل في الكشف عن الاتجاهات البحثية وتوجيه الجهود نحو تعزيز المنشورات ذات التأثير العالي، مما يدعم عملية اتخاذ القرار الأكاديمي وتطوير سياسات النشر.

الشكل (05): العشر مجلات الأكثر إنتاجا واستشهادا في أبحاث الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Vosviewer

5.3. تحليل الكلمات المفتاحية الأكثر ظهورا في عناوين أبحاث الأداء المالي

يظهر الشكل الموالي الكلمات المفتاحية الأكثر ظهورا واستعمالا من طرف المؤلفين، تم تقييد معدل ظهور الكلمات المفتاحية بخمسة مرات على الأقل في جميع أنحاء الشكل البياني أدناه بالإعتماد على برنامج R Studio 2025 المصمم خصيصا لعرض الخرائط البليومتريّة وإكتشاف أشهر الكلمات المفتاحية المعتمد عليها من طرف الباحثين والمؤلفين. يتم عرض الكلمات المفتاحية الأكثر ظهورا في الشكل (06).

تقي الدين بوقول
وياسمين بلوم

	الابتكار			الخدمات المصرفية	
35	Effects Economic And Social الآثار الاقتصادية والاجتماعية	17	71	Financial Market السوق المالية	7
35	Natural Resource الموارد الطبيعية	18	68	Developing World العالم النامي	8
35	Poverty Alleviation التخفيف من حدة الفقر	19	68	India الهند	9
35	Sub-Saharan Africa إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى	20	65	Economic Growth النمو الإقتصادي	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات R Studio (2025)

4. خاتمة

يعد التحليل الببليومتري منهجية علمية متقدمة تعتمد على تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية لدراسة الإنتاج الفكري المنشور، حيث يقدم رؤية كمية ونوعية للاتجاهات البحثية والعلاقات بين الباحثين والمؤسسات العلمية. تكمن أهميته في قدرته على كشف أنماط التأليف والاستشهادات المرجعية، وتحديد المجالات البحثية الناشئة والقضايا الأكثر تأثيراً، مما يُمكن الباحثين من رصد تطور المعرفة عبر الزمن وتوجيه الجهود البحثية المستقبلية نحو سد الفجوات المعرفية. كما يساهم هذا التحليل في تقييم الأداء العلمي للمؤسسات والدوريات والباحثين، ويوفر مؤشرات موضوعية لاتخاذ قرارات استراتيجية في مجال البحث العلمي والسياسات المعرفية، مما يعزز الكفاءة في توزيع الموارد وتحديد أولويات التمويل البحثي.

سعت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل ببليومتري لموضوع الأداء المالي باستخدام برنامج Vosviewer وبرنامج R Studio بالاعتماد على 775 مقال مستخرج من قاعدة بيانات SCOPUS بتاريخ 2025/03/10. نشير إلى أنه بالرغم من اعتمادنا على معرف البحث، المشار إليه في منهجية البحث في متن الدراسة التي تم على أساسها إجراء عملية التحليل الببليومتري، إلا أن هذا المعرف يمكن ألا يغطي جميع الجوانب المتعلقة بمجال البحث، هذا ما يجعل المجال مفتوحاً أمام بقية الباحثين من أجل الاعتماد على معرفات بحث وكلمات رئيسية أخرى تعطي نتائج أكثر دقة من النتائج المتوصل إليها. كما تم الالتزام بمجموعة من العتبات المختلفة عند إنشاء خرائط التصور، يمكن لذلك أن يؤثر على حجم النتائج المعروضة.

فيما يتعلق بالسؤال البحثي 01 من الدراسة الذي يتناول مخرجات البحث الخاصة بموضوع الأداء المالي، فقد لوحظ بأن هناك تزايد هائل في عدد المنشورات ذات العلاقة على طول الفترة المحددة في الدراسة، بداية من سنة 1972 إلى غاية 2024، هذا ما يعكس الإهتمام المستمر للمؤلفين بالنشر في المجال، وجدت الدراسة كذلك بعد إجراء عملية البحث بنفس التاريخ المشار إليه أعلاه بأن أول منشور للأداء المالي يرجع إلى سنة 1972.

حظيت المقالات المؤلفة من طرف Zahra S.A. (03 مقالات) بأعلى نسبة إستشهاد قدرت ب 1295 إستشهاد (بتاريخ استخراج البيانات)، إلى جانب المؤلفين Callan S.J.; Thomas J.M. الذين تم الإستشهاد بمقالاتهم الثلاثة 360 مرة. يقدم هذا النوع من التحليل نظرة حول المؤلفين المختصين في المجال، والذي يمكن التعاون معهم مستقبلاً في إعداد وتطوير الأبحاث ذات العلاقة بنفس الموضوع.

فيما يخص السؤال البحثي 03 من الدراسة إحتلت الولايات المتحدة الامريكية صدارة الدول الأكثر إنتاجا بالنشر في نفس الموضوع بمقدار 987 مقال بإجمالي إستشهادات قدرت ب 88364 مرة. يمكن أن يرجع تزايد إهتمام هذه الدولة بالنشر في المجال الى امتلاك الولايات المتحدة لجامعات مرموقة وهيئات مالية تساهم في تمويل الأبحاث في المجال بما يضمن تعزيز مكانتها في الساحة العلمية والعالمية ودعم هيمنتها الجيو اقتصادية من خلال ترويج نماذج مالية تخدم مصالح الدولار الأمريكي ومكانة وول ستريت كمركز عالمي للتمويل. في المقابل تشير النتائج إلى ضعف إهتمام البلدان الإفريقية وبالأخص بلدان شمال إفريقيا بالنشر في مجال البحث، هذا ما يستدعي من هذه الدول زيادة الإهتمام بالموضوع ومحاولة الإلتحاق بركب الدول المتقدمة والإستفادة من تجاربهم وأبحاثهم خاصة في مجال الأداء المالي. يمثل ذلك إجابة على السؤال البحثي 03 من الدراسة. بالنسبة للسؤال 04 و 05 من الدراسة، أشارت نتائج رسم الخرائط البليومتريية إلى أن مجلة Strategic Management Journal قد كانت من أشهر وأهم المصادر المهتمة بالنشر في الموضوع، إلى جانب مجلة Journal Of Cleaner Production. كما كانت الكلمات المفتاحية: "المالية" و"الشمول المالي" و"الخدمات المالية" و"النظام المالي" و"التنمية المستدامة" من أبرز الكلمات الرئيسية والمصطلحات في البيانات النصية ذات الظهور المشترك في نفس المجال.

تجدر الإشارة إلى أن منهجية جمع البيانات في هذه الدراسة على اقتصر على قاعدة بيانات Scopus ، التي تعد واحدة من أكثر المصادر البليومتريية شمولاً وموثوقية على المستوى العالمي، نظراً لما تحتويه من تغطية واسعة للإنتاج العلمي المحكم في مختلف التخصصات والمجالات المعرفية المرتبطة بموضوع الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار المنهجي يمكن أن يستكمل مستقبلاً من خلال توسيع نطاق التحليل البليومتري ليشمل قواعد بيانات أخرى ذات أهمية بحثية مثل Web of Science التي تتميز بمعايير انتقائية صارمة، و Semantic Scholar التي توفر تغطية واسعة للأدبيات العلمية المفتوحة، وكذلك Dimensions التي تقدم مقاييس تأثير متنوعة. ومن شأن إجراء دراسات مقارنة بين نتائج هذه القواعد المختلفة أن يثري التحليل البليومتري ويعزز من دقة المؤشرات المستخلصة، مما يساهم في تقديم صورة أكثر شمولية وعمقا للاتجاهات البحثية في هذا المجال.

بيان الإفصاح

لم يُبلغ المؤلفان عن أي تضاربٍ محتملٍ في المصالح.

المراجع

- حفاصة، أ. (2021). أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية -دراسة حالة [أطروحة دكتوراه في المالية والمحاسبة - تخصص محاسبة]. جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

- Abakasanga, N. O., Ofurun, C. O., & Ogbonna, G. N. (2019). Financial reporting quality and financial performance of quoted banks in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 10(9), 5979.

- Al Romaihi, N. A., Hamdan, A., & Abdennadher, R. (2024). The Relationship Between IT Governance and Firm Performance: A Review of Literature. In A. Hamdan & E. S. Aldhaen



- (Eds.), *Artificial Intelligence and Transforming Digital Marketing* (Vol. 487, pp. 1141–1150). Springer Nature Switzerland. https://doi.org/10.1007/978-3-031-35828-9_96
- Andry, J. F., & Hartono, H. (2017). Performance Measurement of IT Based on COBIT Assessment: A Case Study. 2.
 - Bacidore, J. M., Boquist, J. A., Milbourn, T. T., & Thakor, A. V. (1997). *Financial Analysts Journal*, 53(3), 11-20.
 - Galant, A., & Cadez, S. (2017). Corporate social responsibility and financial performance relationship: A review of measurement approaches. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 30(1), 676-693.
 - Griffin, J. J., & Mahon, J. F. (1997). The corporate social performance and corporate financial performance debate: Twenty-five years of incomparable research. *Business & Society*, 36(1), 5-31.
 - Koo, D. S., Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate dividend policy. *Review of Accounting Studies*, 22(2), 753-790. <https://doi.org/10.1007/s11142-017-9393-3>
 - PILLARS, I. I. G. (2010). Information technology governance role in enhancing performance: A case study on Jordan public sector. *Proceedings of the World Congress on Engineering and Computer Science*, 1. http://www.iaeng.org/publication/WCECS2010/WCECS2010_pp286-291.pdf
 - Ramadhani, A. A., & Pratiwi, D. (2023). Analisis Perbandingan Kinerja Keuangan pada PT Siloam International Hospitals Tbk Sebelum dan Sesudah Adanya Pandemi COVID-19. *BALANCING: Accountancy Journal*, 3(1), 42-54.
 - Tarighi, H., Hosseiny, Z. N., Akbari, M., & Mohammadhosseini, E. (2023). The Moderating Effect of the COVID-19 Pandemic on the Relation between Corporate Governance and Firm Performance. *Journal of Risk and Financial Management*, 16(7), 306. <https://doi.org/10.3390/jrfm16070306>
 - Vionita, A. (2022). Analisis Kinerja Keuangan Pada Perusahaan Makanan dan Minuman Yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia [PhD Thesis, Politeknik Palcomtech].
 - Yayla, A. A., & Hu, Q. (2014). The Effect of Board of Directors' IT Awareness on CIO Compensation and Firm Performance. *Decision Sciences*, 45(3), 401-436. <https://doi.org/10.1111/dec.12077>

Romanization of Arabic Bibliography

- Hafassa, A. (2021). Athar Jawdat Al-Qawa'im Al-Maliyya 'ala Taqyim Al-Ada' Al-Mali lil-Mu'assasat Al-Iqtisadiyya: Dirasat Halat [The Effect of Financial Statement Quality on the Evaluation of Financial Performance of Economic Institutions: A Case Study] (Doctoral dissertation in Finance and Accounting – Accounting specialization). Mohamed Boudiaf University – M'sila.



Performance Evaluation and Its Role in Developing Human Resource Competencies in Algerian Institutions: The Municipality of Setif as a Model

Abdellah Broche¹ & Toufik Rakeb^{*2} & Saber Bahri³

¹University of August 20, 1955, Skikda, Algeria

^{2&3}University Center of Barika, Batna, Algeria

Email 1: ab.broche@univ-skikda.dz

*Email 2 (Corresponding author): toufik.rakeb@cu-barika.dz

Email 3: saber.bahri@cu-barika.dz

Orcid iD 1 : 0009-0007-6156-1011

Orcid iD 2 : 0009-0005-3447-8031

Orcid iD 3 : 0009-0007-2444-6997

Received	Accepted	Published online
25/05/2025	11/10/2025	30/10/2025

: 10.63939/ajts.mhf1hn29

Cite this article as: Rakeb, T., & Broche, A., & Bahri, S. (2025). Performance Evaluation and Its Role in Developing Human Resource Competencies in Algerian Institutions: The Municipality of Setif as a Model. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 129-152. <https://doi.org/10.63939/ajts.mhf1hn29>

Abstract

The current study aims to address the topic of performance evaluation and its contribution to the development and advancement of human resource skills and competencies within organizations and institutions. Considering that the Algerian institution is one of those institutions that has been affected by the developments and changes in the management, development, and administration of human resources that have emerged as a result of industrial development throughout history, this management aims to focus on the human element, which is considered the important and fundamental resource upon which all institutions and organizations depend to carry out their activities and achieve their goals. This is due to the distinctive knowledge, skills, and intellectual abilities that characterize this resource—the human element—through which it can manage business and other resources, provide the best services, and even innovate and create. Given this importance, it was necessary to conduct this study in order to attempt to identify and identify the various real, essential, and objective criteria that inevitably drive growth and development in the skills and competencies of the human element within the institution. This resource—the human element—is characterized by intellectual, technical, and practical capabilities that enable it to manage business and other resources, deliver better performance, and even innovate and create, all in order to achieve the organization's goals.

Keywords: Performance, Performance Evaluation, Human Resource

© 2025, Broche & Rakeb & Bahri, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

تقييم الأداء ودوره في تنمية كفاءات العنصر البشري بالمؤسسة الجزائرية؛ بلدية سطيف نموذجا

عبد الله بروش¹ وتوفيق ركاب^{2*} وصابر بحري³

¹ جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر

^{2,3} المركز الجامعي بريك، باتنة، الجزائر

الإيميل الأول: ab.broche@univ-skikda.dz

* الإيميل الثاني (المؤلف المراسل): toufik.rakeb@cu-barika.dz

الإيميل الثالث: saber.bahri@cu-barika.dz

الحساب الأكاديمي أوركيذ 1 : [0009-0007-6156-1011](https://orcid.org/0009-0007-6156-1011) : 

الحساب الأكاديمي أوركيذ 2 : [0009-0005-3447-8031](https://orcid.org/0009-0005-3447-8031) : 

الحساب الأكاديمي أوركيذ 3 : [0009-0007-2444-6997](https://orcid.org/0009-0007-2444-6997) : 

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2025/10/30	2025/10/11	2025/05/25

doi: 10.63939/ajts.mhf1hn29

للاقتباس: ركاب، ت؛ وبروش، ع؛ وبحري، ص. (2025). تقييم الأداء ودوره في تنمية كفاءات العنصر البشري بالمؤسسة الجزائرية؛

بلدية سطيف نموذجا. *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 4 (13)، 129-152. <https://doi.org/10.63939/ajts.mhf1hn29>

ملخص

إن الدراسة الراهنة جاءت من أجل تناول موضوع تقييم الأداء ومدى مساهمته في تنمية وتطوير مهارات وكفاءات الموارد البشرية داخل المنظمات والمؤسسات وباعتبار أن المؤسسة الجزائرية هي إحدى هذه المؤسسات التي تأثرت بالتطورات والتغيرات الحاصلة في تسيير وتطوير وإدارة الموارد البشرية التي ظهرت نتيجة للتطور الصناعي الحاصل عبر مراحل التاريخ، بحيث تهدف هذه الإدارة إلى الاهتمام بالعنصر البشري و الذي يعتبر المورد الهام والأساسي الذي تعتمد عليه كل المؤسسات والمنظمات في تأدية نشاطاتها وتحقيق أهدافها، وذلك راجع لما يتميز به هذا المورد -العنصر البشري- من معارف ومهارات وقدرات فكرية والتي بواسطتها يستطيع إدارة الأعمال والموارد الأخرى، وتقديم أفضل الخدمات، وحتى بإمكانه الإبداع والابتكار. ونظرا لهذه الأهمية كان من الضروري القيام بهذه الدراسة وذلك من أجل محاولة الوقوف والتعرف على مختلف المعايير الحقيقية والجوهرية والموضوعية التي تدفع حتما إلى تحقيق النمو والتطور في مهارات وكفاءات العنصر البشري داخل المؤسسة باعتبار أن هذا المورد -العنصر البشري- يتميز بقدرات فكرية ومهارات فنية وعملية التي تمكنه من إدارة الأعمال والموارد الأخرى، وتقديم أداء أفضل وحتى بإمكانه الإبداع والابتكار، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الأداء، تقييم الأداء، المورد البشري

©2025، بروش وركاب وبحري، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0 International) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما يتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما ينسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

في سياق الأوضاع الراهنة اتضح أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها ومآربها إلا من خلال اهتمامها بالعنصر البشري. لأن هذا المورد يعتبر المحرك الأول والأساسي لباقي الموارد. فلا يمكن لأي تنظيم أن يعمل بدونه، لأنه بواسطة العنصر البشري يمكن مواكبة التطورات السريعة الحاصلة، وذلك لاعتبار أن هذا المورد هو العنصر الحي الذي يمتلك القدرة الذهنية والأفكار التي لا تكون إلا عن طريق العقل الذي يتميز به. وبالتالي فهو مصدر للإبداع والتنمية والتجديد، ونتيجة لهذه الأهمية البالغة للمورد البشري أصبح مجالاً خصبا للبحث من طرف مختلف العلوم الأمر الذي أدى إلى ظهور إدارات مختلفة تهتم بجميع النواحي البشرية العاملة.

فلقد ظهرت إدارة الموارد البشرية نتيجة لاهتمامات علماء الإدارة بحيث كانت تعرف بإدارة شؤون الأفراد وتطورت لكي تصبح إدارة الموارد البشرية، وهذا التطور كان نتيجة للاهتمام المتزايد من طرف الباحثين، بحيث اتجه الفكر الحديث نحو دراسة إدارة الموارد البشرية لأن ممارسة مهامها هو جزء لا يتجزأ من الثقافة الكلية للمؤسسة التي تعتمد على المعايير والممارسات التنظيمية التي ينبغي إيجادها، بالإضافة كذلك إلى الأفكار والقيم والعمليات التنموية التي تمارسها إدارة الموارد البشرية. ومن هنا وجب على إدارة الموارد البشرية ضرورة إعادة النظر الدائم والمستمر والمتكرر في أنشطتها ووظائفها ومبادئها وبصفة حتمية لا مناص منها.

وباعتبار أن ممارسة مهام ووظائف إدارة الموارد البشرية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة الكلية للمؤسسة جاءت دراستنا هذه للوقوف على أهم تلك الوظائف والمتمثلة في تقييم الأداء ومدى تطبيق معاييرها الموضوعية والعلمية في المؤسسة الجزائرية.

1. إشكالية الدراسة

في ظل التحولات التي مست مختلف جوانب الحياة الإنسانية من حيث الإيقاع المتسارع التي كانت بسبب التطورات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي التي أدت إلى ظهور نمط جديد من المؤسسات المعاصرة التي تنظر إلى المورد البشري بأنه الرأس المال الحقيقي الذي يحقق البقاء والاستمرار في بيئة المنافسة والديمومة لها- المؤسسات- الأمر الذي دفعها اليوم إلى صياغة استراتيجيات تنظيمية تمكنها من تحقيق الأداء الجيد لأفرادها العاملين، وهذا الأخير يحقق ولاء وانتماء كبير للأفراد العاملين.

وباعتبار أن المؤسسة الجزائرية هي إحدى المؤسسات التي تسعى لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تحقيق الأداء الوظيفي الجيد والتميز لعمالها خاصة وأنها تريد الحفاظ على مكانتها ضمن المؤسسات التي تنافسها فهي بحاجة تطبيق وظيفة تقييم أداء فعالة تقوم على المعايير العلمية والموضوعية والتي من شأنها تحقيق المساواة والعدالة في التقييم كما أنها تضمن معرفة نقاط القوة وتعززها وتكتشف نقاط الضعف وتطورها وتعالجها الأمر الذي جعل وظيفة تقييم الأداء عملية مكتملة لأنشطة إدارة الموارد البشرية لأنه يحتل مكانة هامة لاعتباره -تقييم الأداء- الوظيفة الأكثر نجاعة التي من خلالها يتم معرفة طريقة أداء العامل لعمله.

فقد أشارت أغلب الدراسات إلى أن وظيفة تقييم الأداء لا تهدف إلى الحكم على ما يستحقه الموظف من أدر أو درجات التي تتم على أساسها ترقيته أو حصوله على مكافآت، بل يرمي هذا الأساس إلى اكتشاف ومعالجة جوانب الضعف والخلل في الأداء

وتعزيز عناصر القوة لدى العامل بالإضافة تهدف إلى البحث في كيفية تحسين الأداء مستقبلا. ومن خلال ما ذكرناه ارتأينا بداية دراستنا هذه بالتساؤل التالي : ما هي معايير تقييم الأداء المتبعة من طرف إدارة الموارد البشرية والتي من شأنها تساهم في تنمية كفاءات العاملين؟

2. فرضية الدراسة

وللإحاطة بإشكالية الدراسة والتحكم أكثر في بحثنا قمنا بصياغة الفرضية التالية والتي تمحورت كما يلي: اعتماد إدارة الموارد البشرية على المعايير الموضوعية في تقييم الأداء يساهم في تنمية كفاءات العاملين.

3. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى:

- جمع تراث نظري حول تقييم الأداء وتنمية كفاءات العنصر البشري.
- معرفة كيف يدعم تقييم الأداء طريقة تحسين الأداء الوظيفي للعاملين.
- البحث عن المعايير العلمية والموضوعية التي تساهم في تحقيق أهداف الفرد والمؤسسة وتحسين أداء العاملين.

4. الجانِب النظري

1.4. الجهاز المفاهيمي للدراسة

- الأداء: يعرف الأداء على أنه المجهود الذي يبذله كل فرد في المؤسسة والمستوى الذي يحققه سواء كان من ناحية الكمية وجودة العمل المطلوب أو الوقت المحدد للقيام بالعمل (بلقاسم سلاطنية وآخرون، 2007، ص 130).
- التعريف الإجرائي للأداء: هو الجهد الذي يبذله الفرد لأداء عمل معين ووفق شروط معينة وهذا الأداء يحقق النتيجة كميا ونوعيا أي أن الأداء هو حاصل الجهد الذي يبذله الفرد للقيام بعمل معين.
- تقييم الأداء: يعرف تقييم الأداء بأنه: "عملية تشمل تقييم الأعمال التي أتمها الفرد خلال فترة زمنية معينة وتصرفاته مع من يعملون معه، فهو عبارة عن عملية يتم بموجبها تقدير جهود العاملين ومنجزاتهم عن طريق وسائل موضوعية (بلقاسم سلاطنية وآخرون، 2007، ص 138).
- كما يعرف على أنه "(...) نظام يتم من خلاله تحديد كفاءة أداء العاملين لأعمالهم ويحتاج الأمر إلى أن يكون العاملين قد قضوا فترة زمنية في أعمالهم، وبشكل يمكن من القيام بتقييم أدائهم خلالها (أحمد ماهر، 2007، ص 406).
- التعريف الإجرائي لتقييم الأداء: إن تقييم الأداء هو عبارة عن مجموعة من المعايير التي يتم عن طريقها تقدير جهود العمال الكمية والكيفية في العمل وتقييمها بحيث يمكن معرفة ما إذا كان هذا الجهد المبذول قد حقق الأهداف المسطرة أم أن هناك نقائص في أداء العامل وبالتالي وجب إعادة تأهيله وتدريبه وفق متطلبات العمل.

- إدارة الموارد البشرية: تعرف إدارة الموارد البشرية على أنها "عملية الاهتمام بكل ما يتعلق بالموارد البشرية التي تحتاجها أية منظمة لتحقيق أهدافها وهذا يشمل اقتناء هذه الموارد والإشراف على استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها، وتوجيهها لتحقيق أهداف المؤسسة وتطويرها (سعاد نائف البرنوطي، 2004، ص17).
- كما تعرف علي أنها "إدارة تتمتع بنوع من السلطة الوظيفية علي الإدارات الأخرى حتى تتمكن من ضبط سياسات الاستخدام والتدريب والتعويض وغيرها بكيفية متجانسة في المنشأة ككل، ولا يجوز لهذه الإدارة التدخل في خصوصية الإدارات الأخرى لكنها تكون عادة علي استعداد تام لتقديم الرأي والمشورة والمساعدة للأقسام المعنية فيما يتعلق بمعالجة مشاكل العاملين فيها (محمد رفيق الطيب، 2004، ص153).
- التعريف الإجرائي لإدارة الموارد البشرية: إن إدارة الموارد البشرية هي عبارة عن مجموعة من الوظائف تقوم بها والتي من شأنها تهتم بتسيير واستغلال وتنمية المورد البشري، فهي تعمل علي إدارة الأفراد العاملين واستخدامهم استخداما أمثل من خلال تطوير وتنمية مهارات وقدرات الأفراد العاملين بالمؤسسة، وبمعني آخر هي عملية إدارة الأفراد وتسييرهم داخل التنظيم أو المؤسسة.
- تعريف التنمية: يحدد بعض الباحثين التنمية على أنها تطوير المهارات العامة للعاملين في مؤسسة ما ليكونوا أكثر تهيؤا لقبول تحديات مهام جديدة أوكلت لهم (عبد الباري إبراهيم درة وزهير نعيم الصباغ، 2011، ص 301).
- التعريف الإجرائي للتنمية: هي عملية تحضير العاملين وتهيئتهم من خلال تعليمهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وذلك بغية مواكبة التطورات العلمية والعملية الحاصلة في مجال العمل داخل المؤسسة.
- الكفاءة: لقد استخدم الفرنسيون مصطلح الكفاءة COMPETENCE في مجال القانون إشارة إلى الجهات التي يخول لها القانون البت في أمورها ثم انتقل إلى عالم الشغل والتكوين المهني كحركة تسعى إلى نزع الثقة من منطق التأهيل الذي ينطلق من فكرة تزويد المتعلمين بالمعارف التي تصادف الجهات الوصية على طبيعتها ومستواها (محمد الطاهر وعلي، 2013، ص22).
- أما من حيث التعاريف فلقد قدمت العديد من التعاريف والتي تكمل بعضها البعض رغم تعددها نذكر منها: _ تعريف ليفي لوبواي LEVY LEBAYER : 1996: "والذي يعرف الكفاءة علي أنها الرصيد السلوكي للفرد والذي يجعله فعالا في وضعية معينة (محمد الطاهر وعلي، 2013، ص24).
- التعريف الإجرائي للكفاءة: الكفاءة هي مجموعة من الخيارات المعرفية والعقلية والحسية والوجدانية وحتى الجسمانية والتي تتضافر فيما بينها لمواجهة وحل مشكل معين سواء يحدث من داخل المؤسسة أو تواجهه من الخارج ، فالكفاءة إذن هي مجموعة من الخبرات والمهارات والقدرات التي تتوفر لدي المورد البشري والتي بواسطتها يساير عالم الشغل.
- المورد البشري: تعرف الموارد البشرية على أنها "حجم القوة العاملة Labor force لبلد ما ومستوى مهارة هذه القوة وقد يتم التمييز بين العمالة الماهرة والعمالة الفنية والعمالة غير الفنية ذات الخبرة التنظيمية والإدارية (علي أبو طاحون، 2013، ص 26).

كما يعرف البنك العالمي القوة العاملة Labor force لدولة ما على أنها مجموع السكان في سن العمل working age population (سن العمل من 15 سنة إلى 64 سنة) سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل ويستبعد من هؤلاء الذين لا يبحثون عن عمل حتى ولو كانوا في سن العمل مثل طلبة الجامعات (علي أبو طاحون، 2013، ص 26).

○ التعريف الإجرائي للموارد البشرية: الموارد البشرية هي مجموع السكان القادرين على العمل سواء كانوا عاملين أو غير عاملين أي يبحثون عن عمل والذين يملكون مهارات ومؤهلات تمكنهم من تحقيق الربح لأنفسهم ولأي مؤسسة يعملون بها.

5. الجانب الميداني

أجريت الدراسة ببلدية سطيف عاصمة الهضاب العليا، والتي تعتبر من أهم البلديات المتواجدة على مستوى الولاية، بحيث تقع شمال شرق مدينة سطيف بحي الهواء الجميل، يحدها من الشمال بلدية أوريسيا ومن الجنوب بلدية مزلق وقجال، وشرقا بلدية أولاد صابر، وغربا بلدية عين أرناط. تربع بلدية سطيف على مساحة تقدر بـ 2 هكتار، ويبلغ عدد سكانها حوالي 310.523 نسمة، يقع ارتفاعها على 1100م عن مستوى سطح البحر يمتاز مناخها بشدة الحرارة صيفا والبرودة شتاءا. كما تقدر ميزانية البلدية بأكثر من 200 مليار سنتيم وهذا ما يجعلها مميزة عن باقي بلديات ولاية سطيف والسبب راجع لكثرة ممتلكاتها والتي تتمثل في المحلات والأسواق والملعب البلدي. والمسبح البلدي... إلخ. وهذا ما يعود بأرباح كبيرة على البلدية. ويعود تاريخ تدشين مقرها إلى سنة 1983 من طرف رئيس الجمهورية السيد المرحوم "الشاذلي بن جديد" وكان المهندس الذي قام بوضع مخطط البناء ذو جنسية مصرية، حيث أنه قام بوضع تصميم فندق وذلك لسوء تفاهم، فقد طلب منه بناء أي بلدية، لكنه لعدم فهمه اللغة الفرنسية قام بوضع مخطط لفندق، لكن بعد اكتشاف الخطأ، قام ببعض التعديلات لتصبح بعد ذلك بلدية سطيف (نشرة بلدية سطيف، 2010). بحيث يشمل الهيكل التنظيمي البلدي لبلدية سطيف على أمانة عامة وقسمين، وتسع مديريات، و23 مصلحة و54 مكتبا و68 فرعا موزعة عبر إقليم البلدية.

1.5. التقنيات المستعملة في الدراسة

تختلف التقنيات المستعملة في جمع البيانات من موضوع لآخر وذلك حسب طبيعة الدراسة والمنهج المتبع، ولقد تم استعمال التقنيات التالية:

أ. الملاحظة

إن الملاحظة هي وسيلة يستخدمها الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة على أن يتبع في ذلك منهجا محددا بعينه في ملاحظته بهدف المعرفة والفهم الدقيق لموضوع الدراسة (فريدريك معتوق، 2007، ص 257).

ف نجد دوكاتلي يعرف الملاحظة على أنها عملية المشاهدة والانتباه الذهني الإرادي والموجه نحو جمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحث محدد ومضبوط الأبعاد والأهداف⁸ (فريدريك معتوق، 2007، ص 258).

ومن خلال هذا فإن أي دراسة سوسيولوجية لا تخلو من استخدام أداة الملاحظة لأنها تسهل عملية الحصول على المعلومات والتي لا يمكن الحصول عليها بواسطة وسائل أخرى وخاصة عند امتناع المبحوثين التعاون مع الباحث وعدم رغبتهم في الإدلاء بأي معلومات (فريدريك معتوق، 2007، ص 123).

ومن هنا فلقد استعملنا الملاحظة بالمشاركة أو المعايشة لتدعيم دراستنا، وذلك خلال ملاحظة أفراد المؤسسة، والوقوف على مختلف السلوكيات الصادرة منهم بالإضافة إلى الوقوف على طريقة تقييم أدائهم والمعايير المستعملة وتصرفات المسؤولين أو المشرفين على عملية تقييم الأداء وكيفية التقييم من طرفهم، فاعتمادا على الملاحظة بالمعايشة بالمؤسسة وذلك باعتباري مشاركا بهذه المؤسسة سابقا، تمكنا من تشخيص حالة المؤسسة والحصول على معلومات لم نتمكن من الحصول عليها من المبحوثين مباشرة وكذلك بغية توضيح عناصر لم نتطرق إليها عن طريق الاستمارة والمقابلة. ولقد لاحظنا بعض السلوكيات في طريقة التقييم والمعايير المستخدمة وتصرفات المشرفين والمسؤولين عن عملية التقييم، الأمر الذي دفع بنا إلى القيام بهذا النوع من الدراسة واختيار هذه المؤسسة كمجال ميداني خصب للدراسة.

ب. المقابلة

هي أحد التقنيات المستعملة في جمع البيانات عن طريق محادثة الأفراد المبحوثين بطريقة منعزلة تسمح بأخذ المعلومات والمعطيات الكافية بهدف التعرف على الأشخاص المبحوثين، لذلك نرى أن ما يميز المقابلة عن الاستمارة، هي _ المقابلة _ كونها مسعى كلامي محادثاتي بين الباحث والمبحوث في إطار تفاعلي معين، حيث يجب أن يكون الباحث والمبحوث يتبادلان أطراف الحديث حول مسألة أو مسائل ما حيث يعطى للمبحوث حرية الإدلاء برأيه والتعبير عن تمثلاته لهذه المسائل من دون أي توجيهات في الإجابة وهذا ما يجعل المقابلة تختلف تماما عن الاستمارة (سعيد سبعون، 2012، ص 173). ويمكن أن نعرف المقابلة على أنها " تبادل لفظي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص، وقد تعددت أنواع المقابلة: مقابلة موجهة، متعمقة، نمطية.. (علي غربي، 2009، ص ص 116-117). ولقد استعملنا تقنية المقابلة للحصول على معلومات لم نستطع الحصول عليها بواسطة الاستمارة والتي تتعلق بآراء واتجاهات المديرين والمديرين حول وظيفة تقييم الأداء ودورها في تنمية كفاءات الأفراد بهذه المؤسسة.

ج. الاستمارة

تعتبر الاستمارة تقنية من تقنيات جمع المعلومات والبيانات المستخدمة في البحث، وهي عبارة عن وثيقة تتضمن مجموعة من الأسئلة تمثل محاور البحث تمنح للمبحوثين للإجابة عليها، ويرجع اختيارنا لهذه التقنية أو الأداة لطبيعة دراستنا والمتعلقة بإدارة الموارد البشرية ودورها في تنمية كفاءات العنصر البشري من خلال وظيفة تقييم الأداء، وهذه لا تكون إلا عن طريق الكشف عن آراء ومواقف العينة المختارة من المبحوثين. واستمارة البحث هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية (موريس أنجريس، 2006، ص 204).

2.5. المنهج المستخدم

إن أي بحث علمي لكي يصل إلى حقيقة معينة أو هدف معين وجب عليه استعمال منهج محدد أو عدة مناهج في بحثه وذلك حسب طبيعة الموضوع الذي هو قيد الدراسة، لأن الباحث إذا أراد يحقق بحثه الأهداف المرجوة يجب عليه الاعتماد على مجموعة من العمليات والخطوات المتضمنة في المنهج (فريدريك معتوق، 2007، ص 41)، وقبل التطرق إلى المنهج المستخدم في دراستنا يجب علينا أولا تعريف المنهج.

يعرف المنهج على أنه مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم (حسان هشام، 2007، ص44)، كما يعرف أيضا بأنه "الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة (عمار بوحوش، 1990، ص22). من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن طبيعة المنهج ونوعه يفرضها الموضوع المراد دراسته، ونظرا لطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته وهو عبارة عن موضوع وصفي تحليلي ارتأينا استعمال المنهج الوصفي التحليلي وهو الأنسب لدراستنا هذه.

3.5. عينة الدراسة

تتجلى خطوات اختيار العينة التطبيقية العشوائية في عدة مراحل. تتمثل في تقسيم مجتمع البحث الأصلي الذي نريد دراسته إلى مجتمعات بحث فرعية تسمى بالطبقات ثم نسحب عشوائيا عينة من كل طبقة، مع العلم أن تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات يكون على أساس أهداف الدراسة، لا سيما ما نريد الوصول إليه من خلال فرضيات البحث، بحيث تساعدنا متغيرات الفرضيات وبناءها على إنشاء هذه الطبقات (سعيد سعيون، حفصة جرادي، 2012، ص135) وتضم عينة الدراسة فئة الإطارات العليا وفئة الإطارات وفئة عمال التنفيذ، وهذا راجع لأهمية كل منها في موضوع دراستنا ومنه تم اختيار العينة على هذا النحو.

كما هو معلوم أن مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته يتكون من 369 فرد ونظرا لعدم القدرة على إجراء المسح الشامل على كافة أفراد البحث وانطلاقا من الإمكانيات المتوفرة سوف نجري الدراسة على 30% من مجتمع البحث مما يعني أن حجم عينة الدراسة حسابيا يكون كالآتي:

$$111 = \frac{30 * 369}{100}$$

ومن خلال هذا نلاحظ أن حجم عينة الدراسة هو 111 فرد (عامل). ونظرا لخصائص هذا المجتمع الذي يتكون من فئات مهنية مختلفة وأن العينة التي اعتمدنا عليها هي عينة طبقية عشوائية بنفس النسبة تختار عينة من كل طبقة (الإطارات العليا، الإطارات، عمال التنفيذ)، ونظرا كذلك لطبيعة المناصب المتنوعة التي يشغلونها الأفراد، وحتى يظهر كل فرد من أفراد مجتمع العينة والتي تكون محسوبة كالتالي:

- فئة الإطارات العليا لدينا

$$19 \text{ فرد} = \frac{30 * 62}{100}$$

- فئة الإطارات لدينا

$$30 \text{ فرد} = \frac{30 * 101}{100}$$

- فئة عمال التنفيذ لدينا

$$62 \text{ فرد} = \frac{30 * 206}{100}$$

وبنفس الطريقة تم اختيار أفراد كل طبقة وذلك بتطبيق نسبة 30%، وهذا من أجل تمثيل كل أفراد المجتمع ووفق كل أنواع مناصب الشغل.

4.5. تحليل الفرضية ونتائجها

نحاول في هذه الفرضية تقديم أو القيام بتحليل سوسيولوجي لتبيان صحة أو نفي هذه الفرضية التي سوف يتم تحليلها من خلال الجداول الارتباطية لمعرفة اعتماد إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة على المعايير الموضوعية في تقييم الأداء من شأنه يساهم في تنمية كفاءات الأفراد في العمل.

الجدول 1: يوضح قيام المنظمة بتقييم أداء الأفراد

الإجابة	الفئة المهنية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
نعم	13 %68.4	26 %86.7	51 %82.3	90 %81.1	
لا	6 %31.6	4 %13.3	11 %17.7	21 %18.9	
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: من خلال هذا الجدول يتبين أنه من بين 111 مبحوث، 90 منهم أجابوا بأن المنظمة تقوم بتقييم أداء الأفراد بنسبة 81.1%، و21 منهم أجابوا بأن المنظمة لا تقوم بتقييم أداء الأفراد أي بنسبة 18.9%. وتتنوع هذه النسب حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم أي أن المنظمة تقوم بتقييم أداء الأفراد نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات بنسبة 86.7%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 82.3%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 68.4%. أما بالنسبة للذين أجابوا بـ "لا" أي أن المنظمة لا تقوم بتقييم أداء الأفراد نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا بنسبة 31.6%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 17.7%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 13.3%.

نستنتج من خلال القراءة الإحصائية للنتائج أن المنظمة تقوم بتقييم أداء الأفراد بصفة كبيرة. إذاً أن أكبر نسبة والمقدرة بـ 81.1% من المبحوثين تقوم إدارة الموارد البشرية بالمنظمة بتقييم أداؤهم في حين أن النسبة المتبقية من المبحوثين والذين لم تقيم المنظمة أداؤهم إلا المبحوثين الذين لم يتم تثبيتهم بعد في مناصب عملهم. ومن هنا نلاحظ أن إدارة الموارد البشرية تقوم بتقييم أداء الأفراد.

جدول 2: يوضح الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء

الإجابة	الفئة المهنية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
الأداء المتعلق بإنجاز المهام والواجبات التي تتطلبها الوظيفة	10 %52.6	13 %43.3	24 %38.7	47 %42.3	
السلوك الشخصي في الوظيفة	1 %5.3	7 %23.3	7 %11.3	15 %13.5	
الانضباط في العمل	5 %26.3	10 %33.3	21 %33.9	36 %32.4	
أخرى	3 %15.8	0 %0.0	10 %16.1	13 %11.7	
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يتبين لنا من خلال هذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث، نجد أكبر نسبة و تقدر بـ 42.3% بالنسبة للذين كانت إجابتهم بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء هو الأداء المتعلق بإنجاز المهام والواجبات التي تتطلبها الوظيفة. وجاءت المرتبة الثانية للذين أجابوا بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء هو الانضباط في العمل وذلك بنسبة 32.4%، أما المرتبة الثالثة فعادت للأفراد الذين صرحوا بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء هو السلوك الشخصي في العمل بنسبة 13.5%. أما المرتبة الأخيرة فقد عادت للذين قد أجابوا بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء بأخرى بنسبة 11.7%. وتتوزع هذه النسب حسب الفئات المهنية كالتالي:

بالنسبة للمرتبة الأولى والتي ترى بأن أساس تقييم الأداء هو الأداء المتعلق بإنجاز المهام والواجبات التي تتطلبها الوظيفة. عادت أكبر نسبة لفئة الإطارات العليا بـ 52.6%، تليها فئة الإطارات بـ 43.3%، وعادت المرتبة الثالثة والأخيرة لفئة عمال التنفيذ بنسبة 38.7%.

بالنسبة للمرتبة الثانية وللذين يرون بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء هو الانضباط في العمل نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بـ 33.9%، تليها فئة الإطارات بـ 33.3%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 26.3%.

أما بالنسبة للمرتبة الثالثة و الذين أجابوا بأن الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء هو السلوك الشخصي في العمل جاءت أكبر نسبة لفئة الإطارات بنسبة 23.3%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 11.3%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 5.3%. وأما بالنسبة للمرتبة الثالثة والأخيرة نجد الذين أجابوا بأخرى على الأساس الذي يتم عليه تقييم الأداء نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بـ 16.1%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 15.8%.

من خلال هذه القراءة الإحصائية للنتائج نستنتج أنه ليس للمنظمة أساس أو قاعدة واحدة تقييم عليها أداء الأفراد، وهذا يتضح من خلال تعدد الإجابات بحيث يرجع ذلك إلى الغموض في عناصر تقييم الأداء كما أن هذا التقييم لا يكون من جهة واحدة بل يكون من طرف مختلف رؤساء المصالح المباشرين. وبالتالي يكون تظلم في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى يكون تساهل تام. وهذا ما يجعل وجود خلل في أسس عملية التقييم. كما أن هناك بعض المشرفين على عملية التقييم يكونون في بعض الأحيان متحيزين لاعتبارات شخصية والمحسوبية والمحاباة، بالإضافة إلى التفرقة بين الجنسين في عملية التقييم.

جدول 3: يوضح طبيعة معايير تقييم الأداء وعلاقتها بمتغير الجنس

المجموع	الجنس		طبيعة معايير تقييم الأداء
	إناث	ذكور	
24 %21.6	6 %16.2	18 %24.3	عادلة
41 %36.9	15 %40.5	26 %35.1	غير عادلة
29 %26.1	9 %24.3	20 %27	مرتبطة بالمنصب
17 %15.3	7 %18.9	10 %13.5	ملائمة لتقييم أداء الأفراد
111 %100	37 %100	74 %100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: من خلال هذا الجدول يتضح لنا من بين 111 مبحوث، 41 منهم يرون بأن معايير تقييم الأداء غير عادلة أي بنسبة 36.9%، و 29 منهم يرونها مرتبطة بالمنصب وذلك بنسبة 26.1%، و 24 منهم يرون بأن معايير تقييم الأداء هي معايير عادلة بنسبة 21.6%، و 17 منهم يرون بأن معايير تقييم الأداء ملائمة لتقييم أداء الأفراد بنسبة 15.3%. وتتوزع هذه الأرقام والنسب حسب الجنس كما يلي:

بالنسبة للفئة الأولى والذين يرون بأن معايير تقييم الأداء غير عادلة فترجع أكبر نسبة لفئة الإناث بنسبة 40.5%، ثم تليها فئة الذكور بنسبة 35.1%. أما بالنسبة للفئة الثانية والتي تصرح بأن معايير تقييم الأداء مرتبطة بالمنصب فأكثر نسبة عادت لفئة الذكور بنسبة 27%، ثم تليها فئة الإناث بنسبة 24.3%.

وفيما يخص الذين أجابوا بأن معايير تقييم الأداء عادلة فأكثر نسبة عادت لفئة الذكور بنسبة 24.3%، تليها فئة الإناث بنسبة 16.2%. وأما الفئة الأخيرة والتي صرحت بأن معايير تقييم الأداء ملائمة لتقييم أداء الأفراد فإن أكبر نسبة ترجع لفئة الإناث بنسبة 18.9%، ثم تليها فئة الذكور بنسبة 13.5%.

من خلال هذه المعطيات الإحصائية والأرقام نلاحظ أن أغلبية المبحوثين صرحوا بأن معايير تقييم الأداء غير عادلة ونجد أن هذه الإجابة هي بنسبة كبيرة عند فئة الإناث أكثر منها عند فئة الذكور. فنجد أن فئة الإناث بلغت النسبة لديها 40.5% في

حين بلغت عند الذكور 35.1%. ومن هنا نلاحظ أن هناك تعسف في تقييم الأداء بالنسبة لفئة الإناث باعتبار أن الأغلبية الذين صرحوا بعدم عدالة معايير تقييم الأداء. وبالرجوع إلى الذين صرحوا بأن معايير تقييم الأداء عادلة نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الذكور بنسبة 24.3%. أما فئة الإناث والذين صرحوا بعدالة معايير تقييم فنجد 16.2%.

من خلال هذا التحليل نلاحظ أن المنظمة لا تطبق مبدأ المساواة بين الجنسين في تقييم الأداء بالرغم من أنهم يشغلون نفس المناصب و يقومون بنفس المهام، إلا أن هناك تحيز ووجود فوارق بين الجنسين في تقييم الأداء. وهذا التحيز يكون من طرف المشرفين على عملية التقييم، وهذا من خلال تفشي السلوكيات الأخلاقية في مجال العمل من خلال تفضيل الأنثى من طرف بعض المسؤولين على الذكور أو التحرش الجنسي، وهذه السلوكيات راجعة إلى غياب الضمير المهني، وعدم وجود العدالة في التقييم.

جدول 4: الرأي في مجالات استخدام تقييم الأداء

الفئة المهنية الإجابة	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
منح العلاوات	2 %10.5	8 %26.7	13 %21	23 %20.7
الترقية	12 %63.2	17 %56.7	39 %62.9	68 %61.3
الفصل	0 %00	1 %3.3	2 %3.2	3 %2.7
إعداد البرامج التدريبية	4 %21.1	2 %6.7	4 %6.5	10 %9
تقييم البرامج التدريبية	1 %5.3	0 %00	3 %4.8	4 %3.6
تقييم إجراءات الاختبار	0 %00	2 %6.7	1 %1.6	3 %2.7
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يتضح من قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث، 61.3% منهم أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء متعلق بالترقية و 20.7% أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء هي منح العلاوات و 9% منهم أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء هو إعداد البرامج التدريبية، و 3.6% منهم أجابوا بأن مجالات تقييم الأداء هو تقييم البرامج التدريبية، و 2.7% منهم من أجابوا بأن مجالات استخدام تقييم الأداء متعلقة بالفصل، وأخرى بنفس النسبة أجابوا بأنها متعلقة بتقييم إجراءات الاختبار، وتوزع هذه النسب حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للذين أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء هو الترقية رجعت أكبر نسبة لفئة الإطارات العليا بـ 63.2%، تليها فئة عمال التنفيذ بـ 62.9%، تليها فئة الإطارات بـ 56.7%.

أما بالنسبة للذين أجابوا بأن مجال استخدام الأداء يتمثل في منح العلاوات نلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات بـ 26.7%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 21%. تليها فئة الإطارات العليا بـ 10.5%.

أما الذين أجابوا بأن مجال استخدام تقييم هو إعداد البرامج التدريبية فأكبر نسبة تعود لفئة الإطارات العليا بـ 21.1%، ثم تأتي بعدها فئة الإطارات بـ 6.7%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بـ 6.5% والذين أجابوا بأن مجال تقييم الأداء يستخدم في تقييم البرامج التدريبية نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا بـ 5.3%. تليها فئة عمال التنفيذ بـ 4.8% وانعدمت النسبة لدى فئة الإطارات.

وبخصوص الذين أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء تستعمل في تقييم إجراءات الاختيار فنجد أن أكبر نسبة هي لفئة الإطارات بـ 6.7% تليها فئة عمال التنفيذ بـ 1.6%.

أما الذين أجابوا بأن مجال استخدام تقييم الأداء يستعمل في عملية الفصل فترجع النسبة الكبيرة لفئة الإطارات بـ 3.3% تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة متقاربة جدا وهي 3.2%.

نستنتج من خلال هذه المعطيات والأرقام المبينة نلاحظ أن هناك تنوع في مجالات استخدام تقييم الأداء بالمنظمة وهذا ما لاحظناه من خلال تنوع إجابات المبحوثين وبالتالي يشير هذا التنوع في مجالات استخدام تقييم الأداء إلى أن المنظمة تضع تحفيزات متنوعة أيضا وهذا ما يساهم في خلق الروح المعنوية للعامل وإعطائه دافع للزيادة وتحسين الأداء.

جدول 5: يبين دورية تقييم الأداء

المجموع	عمال التنفيذ	الإطارات	الإطارات العليا	الفئة المهنية الإجابة
12 %10.8	7 %11.3	2 %6.7	3 %15.8	3 أشهر
13 %11.7	11 %17.7	2 %6.7	0 %00	6 أشهر
86 %77.5	44 %71.0	26 %86.7	16 %84.2	سنة
111 %100	62 %100	30 %100	19 %100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يتبين من خلال هذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث نجد 86 منهم أجابوا بأن دورية تقييم الأداء هي كل سنة بنسبة 77.5%، و13 منهم أجابوا بأن دورية تقييم الأداء هي كل 6 أشهر بنسبة 11.7% و12 منهم أجابوا بأن دورية تقييم الأداء هي كل ثلاثة (03) أشهر بنسبة 10.8%. و تتوزع هذه النسب حسب الفئات المهنية كالتالي:

بالنسبة للفئة الأولى التي أجابت بأن دورية تقييم الأداء هي كل سنة فأعلى نسبة عادت لفئة الإطارات بـ 86.7%، تليها فئة الإطارات العليا بـ 84.2%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 71%.

أما الفئة الثانية و التي أجابت بأن دورية تقييم الأداء هي كل ستة (06) أشهر نجد أن أعلى نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بنسبة 17.7%، تليها فئة الإطارات بنسبة 6.7%.

أما بالنسبة للفئة الثالثة و الأخيرة فقد أجاب المبحوثين فيها بأن دورية تقييم الأداء هي كل 3 أشهر فنلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بـ 11.3%، تليها فئة الإطارات بـ 6.7%.

من خلال هذه المعطيات والأرقام الإحصائية نلاحظ أن المنظمة لها ثلاث فترات مختلفة في تقييم الأداء إلا أن دورية تقييم الأداء والتي تعتمد عليها المنظمة بنسبة كبيرة جدا وهي مدة سنة، وهذه المدة حسب تصريحات بعض المبحوثين وبعض المشرفين أن مدة سنة هي مدته الجيدة التي من خلالها معرفة المسار المهني للعامل وأدائه ومردوديته في العمل. لذا تعتمد المنظمة بدرجة كبيرة على هذه المدة لتقييم الأداء والمقدرة بسنة.

جدول 6: يبين ما هي المدة الأفضل لدورية تقييم الأداء

الإجابة / الفئة المهنية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
3 أشهر	5 %26.3	6 %20	15 %24.2	26 %23.4
6 أشهر	6 %31.6	9 %30	17 %27.4	32 %28.8
سنة	8 %42.1	15 %50	30 %48.4	53 %47.7
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يوضح هذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث، 53 منهم يرون بأن المدة الأفضل لتقييم الأداء هي سنة بنسبة 47.7%، و 32 منهم يفضلون مدة 6 أشهر لدورية تقييم الأداء بنسبة 28.2%، 26 منهم يرون الأفضل لدورية تقييم الأداء هي 3 أشهر، و تتوزع هذه النسب حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للذين يفضلون مدة سنة لدورية تقييم الأداء نلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات بـ 50%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 48.4%، تليها فئة الإطارات العليا بـ 42.1%.

أما الذين يفضلون مدة 6 أشهر لدورية تقييم الأداء فتعود أكبر نسبة لفئة الإطارات العليا بـ 31.6%، تليها فئة الإطارات بـ 30%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بـ 27.4%.

وبخصوص الذين يفضلون مدة 3 أشهر لدورية تقييم الأداء فنلاحظ أن أكبر نسبة ترجع لفئة الإطارات العليا 26.3%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 24.2%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 20%.

نستنتج من القراءة الإحصائية للمعطيات أن أغلبية الأفراد العاملين بالمنظمة يفضلون أن تكون أفضل مدة لدورية تقييم الأداء هي سنة وبهذا بنظرهم يرجع إلى أن مدة 3 أشهر أو ستة أشهر هي مدة غير كافية لمعرفة أداء العامل ومدى تحكمه سرعته في العمل. كما أن كفاءات العامل وقدراته ومهاراته لا يمكننا معرفتها في مدة قصيرة، لذلك يفضلون أن تكون مدة ستة وهي مدة في نظره تمكنهم من تقييم الأداء الجيد للعمل. إلا أن الممول في المنظمة - البلدية - أنها تستعمل دور يتبين لتقييم الأداء. فالأولى هي كل ثلاثة أشهر ويتم فيها تقييم مردودية العامل. أما دورية تقييم الأداء الثانية وهي كل سنة (عام) وفي هذه الدورية يتم فيها تقييم أداء العامل عن طريق التفتيش ومنها يتم تصفية الذي يترقون في الدرجات وتمنح العلاوة وباعتبار عامل هي كل ستة أشهر، وهي المدة تمكن من إعطاء حافز أكثر للعامل وفي وقت يسمح له بتجديد مهاراته والعمل على بذل مجهود أكثر وعدم التكاسل في العمل.

جدول 7: يبين أهم شرط يجب توفره عند إجراء التقييم

الإجابة	الفئة المهنية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
ضرورة وجود معايير موضوعية لتقييم الأداء	5 %26.3	14 %46.7	19 %30.6	38 %34.2	
ضرورة فهم برنامج التقييم من قبل كل من المقيمين والخاضعين للتقييم	1 %5.3	2 %6.7	10 %16.1	13 %11.7	
ضرورة تدريب المشرفين على عملية التقييم	13 %68.4	14 %46.7	33 %53.2	60 %54.1	
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: تضح لنا من خلال هذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث، 60 منهم يرون بضرورة تدريب المشرفين على عملية تقييم الأداء عند إجراء التقييم بـ 54.1%، و38 منهم يرون بضرورة وجود معايير موضوعية لتقييم الأداء بنسبة 34.2%، و13 منهم يرون بضرورة فهم برنامج تقييم الأداء من قبل كل من المقيمين والخاضعين للتقييم، وهذه النسب تتوزع حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للذين يرون ضرورة توفر شرط تدريب المشرفين على عملية التقييم نلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا بـ 68.4%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 53.2%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 46.7%.

أما بالنسبة للذين يرون بضرورة وجود معايير موضوعية لتقييم الأداء فنجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات بنسبة 46.7%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 30.6%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 26.3%.

أما الذين أجابوا بضرورة فهم برنامج التقييم من قبل كل من المقيمين و الخاضعين للتقييم فنجد أن أكبر نسبة ترجع لفئة عمال التنفيذ بنسبة 16.1%، تليها فئة الإطارات بنسبة 6.7%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 5.3%. نستنتج من خلال هذه القراءة الإحصائية للنتائج والمتعلقة بالشرط الذي يجب توفره عند إجراء عملية التقييم بأن أغلب المبحوثين ركزوا على ضرورة تدريب المشرفين على عملية التقييم. لكون أن هذه العملية هي عملية جد حساسة وباعتبار أن المشرفين غير مدربين حسب تصريحات المبحوثين فإنه لا يمكنهم القيام بعملية التقييم بطريقة دقيقة، وبالتالي يكون التقييم عشوائي من طرف المقيمين ولا يراعي المجهودات الحقيقية للأفراد، كما هناك عدد من المبحوثين بالدرجة الثانية يرون بضرورة توفر الموضوعية في معايير تقييم الأداء وهذه الموضوعية بدورها نلاحظ أنها توفر الرضا لدى الأفراد العاملين. كما أن وجود عدة شروط في عملية التقييم يضمن وجود نوع الموضوعية والدقة في إعطاء القدر الكافي والحقيقي لأداء العامل وتقييم جهوده بصفة عادلة.

جدول 8: يبين من المشرف على عملية تقييم الأداء

الإجابة	الفئة المهنية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
المسؤول المباشر	6 %31.6	15 %50	27 %43.5	48 %43.2	
المدير	11 %57.9	10 %33.3	30 %48.4	51 %45.9	
لجنة متخصصة	2 %10.5	5 %16.7	5 %8.1	12 %10.8	
المجموع	19 %100	30 %100	62 %100	111 %100	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: من خلال هذا الجدول يتبين أنه من بين 111 مبحوث، 51 منهم صرحوا بأن المشرف على عملية تقييم الأداء هو المدير يليه 45.9%، و 48 مبحوث صرحوا بأن المشرف على عملية تقييم الأداء هو المسؤول المباشر بنسبة 43.2%، و 12 مبحوث صرحوا بأن المشرف على عملية تقييم الأداء هي لجنة متخصصة بنسبة 10.8%. وهذه النسب والأرقام تتوزع على الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للإجابة الأولى والتي احتلت أعلى نسبة وهي بأن المدير هو المشرف على عملية تقييم الأداء رجعت المرتبة الأولى لفئة الإطارات العليا بنسبة 57.9%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 48.4%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 33.3%. بالنسبة للإجابة الثانية والذين أجابوا بأن المسؤول المباشر هو المشرف على عملية التقييم نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات بنسبة 50%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 43.5%، تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 31.6%.

أما بالنسبة للإجابة الثالثة والذين أجابوا بأن المشرف على عملية تقييم الأداء هي لجنة متخصصة نلاحظ أن أكبر نسبة ترجع لفئة الإطارات بنسبة 16.7%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 10.5%، وتليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 8.1%. نستنتج من خلال هذه المعطيات أن أغلبية الباحثين يصرحون بأن المدير هو الذي يقيم أداءهم لأن هو الذي له سلطة إدارة الأفراد كما كل الأفراد يخضعون تحت مسؤوليته فهو يعطي كل فرد تقييمه الخاص وذلك لأن مهمة الإشراف على التقييم هي مهمة حساسة تتطلب من المدير التحكم في طرق التقييم من السلوكيات والجهد المبذول والمردودية التي تعبر عن تحسن أداء العامل، كذلك قدرته على خلق جو من العمل يتسم بروح التعاون والمشاركة في العمل، وقيادة مقابلات التقييم وطريقة إقناعهم وإرشادهم وتوجيههم أو نقل نتائج التقييم إلى مصلحة الموارد البشرية، باعتبار أكثر الأفراد يمكنه من تجاوز بعض الأمور لاسيما إذا كانت متعلقة بظروف عمل طارئة.

في حين الفئة التي أوكلت مهمة تقييم أدائها للمسؤول المباشر. وذلك راجع إلى اتصال المكثف بين وبين العمال بصفة مباشرة هو على متابعة يومية بطريقة عمل وأداء العامل. وهذا ما صرح فيه أحد العمال "بأن رئيس المصلحة هو المسؤول المباشر عن العمال وبالتالي فهو أدرى بمردود العامل وأدائه.

في حين نجد أن الفئة التي صرحت بأن لجنة متخصصة مشرفة على عملية تقييم الأداء. وذلك يرجع إلى سبب تجنب ظاهر التحيز والمحسوبية وغيرها من أساليب العلاقات غير الرسمية، التي تنشأ بين المسؤول ومروؤسيه وبالتالي تؤثر على مصداقية وموضوعية التقييم المتعلق بالأداء.

ومن خلال هذا التحليل نلاحظ أن عمال المنظمة يضعون ثقتهم أثناء عملية تقييم الأداء في المدير في المرتبة الأولى ثم تليه المسؤول المباشر وهذا لشعورهم بالارتياح لما يتفرد به من نقل ملاحظاته بشفافية وأن له سلطة القرار في إعطاء التقييم المناسب والذي يعطيهم الحافز أكثر لتحسين أداءهم لتنمية كفاءاتهم.

جدول 9: يوضح طبيعة معايير تقييم الأداء وعلاقتها بموضوعية معايير تقييم الأداء

المجموع	معايير تقييم الأداء				معايير تقييم الأداء الموضوعية الإجابة
	عادلة	غير عادلة	مرتبطة بالمنصب	ملائمة لتقييم الأداء	
54 %48.6	21 %87.5	7 %17.1	15 %51.7	11 %64.7	نعم
57 %51.4	3 %12.5	34 %82.9	14 %48.3	6 %35.3	لا
111 %100	24 %100	41 %100	29 %100	17 %100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يتضح لنا من خلال قراءة الجدول الإحصائية أنه من بين 111 مبحوث، 57 منهم يرون بأن معايير تقييم الأداء غير موضوعية وذلك بنسبة 51.4%، و54 منهم يرون بأن معايير التقييم موضوعية وذلك بنسبة 48.6%، وتوزع النسب حسب طبيعة معايير التقييم من خلال هذا الجدول كما يلي:

بالنسبة للذين أجابوا بأن معايير تقييم الأداء غير موضوعية فنجد أن أعلى نسبة عادت للذين صرحوا بأن معايير تقييم الأداء غير عادلة وذلك بنسبة 82.9%، تليها الفئة التي صرحت بأن هذه المعايير مرتبطة بالمنصب بنسبة 48.3%، وتليها الفئة التي أجابت بأن معايير تقييم الأداء ملائمة للمنصب بنسبة 35.3%، ثم تليها الفئة التي صرحت بأن معايير تقييم الأداء عادلة بنسبة 12.5%.

أما بالنسبة للذين أجابوا بأن معايير تقييم الأداء موضوعية فنلاحظ أن أكبر نسبة عادت للفئة التي صرحت بأن معايير تقييم الأداء عادلة وذلك بنسبة 87.15%، ثم تليها الفئة التي صرحت بأن معايير تقييم الأداء ملائمة لتقييم الأداء بنسبة 64.7%، ثم تليها الفئة التي صرحت بأن معايير تقييم الأداء مرتبطة بالمنصب بنسبة 51.7%، ثم تليها في الأخير التي صرحت بأن معايير تقييم الأداء غير عادلة بنسبة 17.1%.

نستنتج من هذه القراءة الإحصائية للمعطيات السابقة الذكر بأن معايير تقييم الأداء هي معايير موضوعية لأنها معايير غامضة ولا تعبر عن حقيقة أداء الفرد، كما أغلب المبحوثين صرحوا بأن هذه المعايير غير عادلة بأكبر نسبة وهي 82.9%. ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن المنظمة لا تقرر بالمجهودات الجبارة التي يتبدل الفرد العامل والمثابر وهذا حقيقة ما لاحظته وبالفعل بأن الفرد إذا كان مثابر ويعمل بجد وأكثر لا يعمل ومتهاون في عمله فهم سواء التقييم للأداء، وهذا ما يؤثر ما يؤثر سلبا على معنويات العامل المجتهد الذي له كفاءة. وإذا أرادت المنظمة أن تصبوا إلى الأهداف المرجوة وتحسن من أداء أفرادها أن تعيد النظر في معايير تقييم الأداء مع الاهتمام بالأفراد العاملين والأكفاء وتحفيزه وذلك من أجل مواصلة العمل الأكثر والعمل على تطوير وتنمية كفاءاتهم، لأن وضع معايير تقييم أداء بمواصفات علمية وعملية حقيقية تساهم بدرجة كبيرة في تحفيز الأفراد على تنمية كفاءاتهم وتجديد مهاراتهم وكذلك زرع روح المبادرة والعمل.

جدول 10: يبين المعايير التي يجب أن يقيم عليها الأفراد

الفئة المهنية الإيجابية	الإطارات العليا	الإطارات	عمال التنفيذ	المجموع
الانضباط في العمل	3 %15.8	13 %43.3	14 %22.6	30 %27
كفاءات العامل	12 %63.2	10 %33.3	18 %29.0	40 %36
سلوك شخصي	3 %15.8	3 %10	8 %12.9	14 %12.6
روح المبادرة	1 %5.3	3 %10	14 %22.6	18 %16.2
التعاون مع الآخرين	0	1	8	9

8.1%	12.9%	3.3%	00%	
111	62	30	19	المجموع
100%	100%	100%	100%	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: يتضح من خلال هذا الجدول أنه من بين 111 مبحوث، هناك 40 مبحوث صرحوا بأن المعيار الذي يجب أن يقيم عليه الأفراد هو كفاءات العامل بنسبة 36%، و30 مبحوث صرحوا بأن المعيار الذي يجب أن يقيم عليه الأفراد هو الانضباط في العمل بنسبة 27%، و18 مبحوث صرحوا بأن المعيار الذي يجب أن يقيم عليه الأفراد هو روح المبادرة بنسبة 16.2%، و14 مبحوث رأوا بأن السلوك الشخصي هو المعيار الذي يجب أن يقيم عليه الأفراد وذلك بنسبة 12.6%. و9 مبحوثين أجابوا بأن التعاون مع الآخرين هو المعيار الذي يجب أن يتوفر في عملية تقييم الأداء وذلك بنسبة 8.1%. وهذه النسب تتوزع حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للفئة الأولى والذين يرون بأن كفاءات العامل هي المعيار الذي يجب أن يتوفر في عملية تقييم الأداء. نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا بنسبة 63.2%. تليها فئة الإطارات بنسبة 33.3%، تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 29%.

أما الفئة الثانية والتي رأت ضرورة وضع معيار الانضباط في العمل لعملية التقييم نلاحظ أن أكبر نسبة هي لفئة الإطارات بنسبة 43.3%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 22.6%، وفي الأخير فئة الإطارات العليا بنسبة 15.8%.

وبالنسبة للفئة الثالثة والتي ترى بأن معيار روح المبادرة هو الذي يجب أن يقيم عليه الأفراد. فنجد أن المرتبة الأولى عادت لفئة عمال التنفيذ بنسبة 22.6%، تليها فئة الإطارات بنسبة 10%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 5.3%.

أما الفئة الرابعة التي ترى بضرورة تقييم أداء الأفراد وفق معيار السلوك الشخصي نجد أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا ب 15.8%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 12.9%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 10%.

أما الفئة الأخيرة والتي رأت أن معيار تقييم الأداء هو معيار التعاون مع الآخرين نلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بنسبة 12.9%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 3.3%.

من خلال هذه المعطيات الإحصائية المينة نلاحظ أن هناك آراء مختلفة ومتنوعة حول المعيار الذي يجب أن يقيم عليه العامل داخل المنظمة. فنجد أن الفئة الأولى صرحت توفر كفاءات العامل كمعيار للتقييم وهذا راجع لطبيعة النشاط الإداري المتنوع بالمنظمة والذي لديه كفاءات علمية ومتنوعة وذلك لتنوع النشاط (كالحقوق، المحاسبة، والتعمير، والأمور التقنية، إلخ).

أما الفئة الثانية والتي صرحت بضرورة توفر معيار الانضباط في العمل وهذا ما يوضح قدرة العامل على التحمل و الصبر في العمل.

أما أن الفئة الثالثة والتي صرحت بمعيار روح المبادرة، وذلك لما له من خلق روح العمل وعدم التأجيل والثقافي في تحسين الأداء وإيجاد الحلول للمشكلات.

أما الفئتين الأخيرتين واللذان صرحتا بمعيار السلوك الشخصي والتعاون مع الآخرين وهذا يرجع إلى اختلافات الفرد في العمل وتصرفاته الشخصية سواء حسنة أو سيئة وهذه من شأنه القضاء على الصراع وخلق روح التواصل والتعاون.

من خلال القراءة الإحصائية والطرح نلاحظ أن هناك تنوع واختلاف في المعايير وكذلك الغموض فيها وهذا يعود إلى أن إدارة الموارد البشرية لها عدة معايير لكنها تطبق بنفس الكيفية على جميع أفرادها دون مراعاة الاختلافات في النشاطات أو المناصب أو الوظائف وهذا ما يؤدي إلى إغفال جوانب معينة من أداء العامل فكل حسب طبيعة نشاطه والمنصب الذي يشغله فكانت الإجابات مختلفة حول تحديد معيار التقييم الحقيقي للحكم على كفاءة العامل.

وهذا ما يدل على عجز المنظمة على تحديد ووضع معيار قائم على أسس علمية يتم تقييم أداء الفرد العامل عليها، وبالتالي نلاحظ أن الإدارة غير قادرة على قياس فعالية العمال وكفاءاتهم وذلك لغياب معيار حقيقي في تقييمهم.

جدول 11: يوضح إعلام المنظمة للمبحوثين بنتائج عملية التقييم

المجموع	عمال التنفيذ	الإطارات	الإطارات العليا	الفئة المهنية الإجابة
84 %75.7	43 %69.4	25 %83.3	16 %84.2	نعم
27 %24.3	19 %30.6	5 %16.3	3 %15.8	لا
111 %100	62 %100	30 %100	19 %100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: في هذا الجدول يتضح بأنه من بين 111 مبحوث، 84 منهم يصرحون بأن المنظمة تعلمهم بنتائج التقييم أي بنسبة 75.5%، في حين نجد 27 منهم صرحوا بأن المنظمة لا تعلمهم بنتائج التقييم أي بنسبة 24.3%. وتتوزع هذه النسب حسب الفئات المهنية كما يلي:

بالنسبة للفئة الأولى والتي صرحت بأن المنظمة تعلمهم بنتائج التقييم نلاحظ أن أكبر نسبة عادت لفئة الإطارات العليا وهي 84.2%، تليها فئة الإطارات بنسبة 83.3%، ثم تليها فئة عمال التنفيذ بنسبة 69.4%.

أما الثانية والتي صرحت بأن المنظمة لا تعلمهم بنتائج التقييم فنجد أن أكبر نسبة عادت لفئة عمال التنفيذ بنسبة 30.6%، ثم تليها فئة الإطارات بنسبة 16.7%، ثم تليها فئة الإطارات العليا بنسبة 15.8%.

ستنتج من خلال هذه المعطيات الإحصائية أن المنظمة تقوم بإعلام أفرادها بنتائج عملية تقييم الأداء وذلك بإمضاءهم لوثيقة التقييم لكن المشكلة تكمن في طريقة التقييم وحساب المردودية والتي أغلب أفراد المنظمة لا يعرفون ولا يفهمون طريقة التقييم لذا يجب على المنظمة أن تقوم بشرح طريقة التقييم وكيفية حسابها لجميع أفراد المنظمة وبمختلف نشاطاتهم ومناصب عملهم وكيفية حسابها تقييم أداء الأفراد هو تحسين أداء الأفراد ومن أجل تقدير مجهودات العاملين كتشجيعهم للعمل أكثر عن طريق تحفيزهم ومعالجة النقص في كفاءاتهم وتنميتهم. وهذا من تحسين الأداء وتحقيق أهداف التنظيم والاستقرار والاستمرارية وتلبية حاجيات الأفراد وأهدافهم في آن واحد.

جدول 12: يوضح رضا المبحوثين عن طريقة التقييم وعلاقتها بتنمية كفاءاتهم

المجموع	طريقة التقييم كانت حافزا لتنمية الكفاءات		رضا المبحوث عن طريقة التقييم
	لا	نعم	
49 %44.1	3 %7.3	46 %65.7	نعم
62 %55.9	38 %92.7	24 %34.3	لا
111 %100	41 %100	70 %100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

التحليل: بينت الدراسة الميدانية أنه من بين 111 مبحوث، 62 منهم غير راضين عن طريقة التقييم وذلك بنسبة 55.9%، و49 منهم صرحوا بأنهم راضين عن طريقة التقييم وذلك بنسبة 44.1%. وتتوزع هذه النسب والأرقام حسب طريقة محفزة لتنمية كفاءات الأفراد أم لا كما يلي:

بالنسبة للذين أجابوا بأنهم غير راضين عن طريقة التقييم نلاحظ أن أكبر نسبة للفئة التي أجابت طريقة التقييم لم تكن محفزة لتنمية كفاءاتهم وذلك بنسبة 92.7%، تليها الفئة التي صرحت بأن طريقة التقييم كانت حافزا لهم في تنمية كفاءاتهم بالرغم من أنهم غير راضين وذلك بنسبة 34.3%.

أما الفئة التي أجابت بأنها راضية عن طريقة التقييم فنجد أن أكبر نسبة عادت للذين أجابوا بأن طريقة التقييم كانت حافزا لهم في تنمية كفاءاتهم وذلك بنسبة 65.7%، ثم تليها الفئة التي أجابت بأن طريقة التقييم لم تكن محفزة لتنمية كفاءاتهم بالرغم من أنهم راضين عنها وذلك بنسبة 7.3%.

من خلال القراءة الإحصائية لهذه النسب والأرقام يتضح أن أغلبية المبحوثين غير راضين عن طريقة تقييم الأداء، كما أن هذه الطريقة لم تكن أبدا محفزة لهم في تنمية كفاءاتهم وذلك بنسبة 92.7% وهي أكبر نسبة، ومن هنا نلاحظ أنه على المنظمة أن تعيد الاعتبار والنظر في طريقة تقييم الأداء، لأن تقييم الأداء هو الأساس يكشف النقائص لدى الأفراد وفي نفس الوقت هو اعتراف بالمجهودات التي يبذلها الفرد العامل. ومن خلال تصريح بعض المبحوثين بأن طريقة تقييم الأداء هي غامضة كما أن المشرفين على التقييم ينجزون بدرجة كبيرة ويكرسون المحسوبية والوساطة، الأمر الذي أثر سلبا على طريقة التقييم. ومن هنا نرى بأن طريقة تقييم أداء الأفراد غير محفزة لتنمية كفاءاتهم.

6. نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة الراهنة إلى النتائج التالية:

- أن المؤسسة تقوم بتقييم أداء الأفراد العاملين بصفة مستمرة ودائمة.
- أن تقييم الأداء بالمؤسسة لا يعتمد على الأسس العلمية والعملية الدقيقة أو قاعدة واحدة. فالمؤسسة تعتمد في تقييم الأداء على الطرق التقليدية. وبالتالي لا تعطى أهمية لأداء الأفراد.

- أن المؤسسة لا تطبق مبدأ العدالة والمساواة في معايير تقييم الأداء وخاصة بين الجنسين بالرغم من أنهم يشغلون نفس المناصب ويقومون بنفس المهام.
- أن المؤسسة تستعمل تقييم الأداء بفرض منح العلاوات و الترقية ولا تستعمله في أغراض تقييم البرامج التدريبية ولا تقييم إجراءات الاختيار. فمجالات تقييم الأداء بالمؤسسة هي ضيقة جدا.
- أن مدة دورية تقييم الأداء بالمؤسسة هي مدة طويلة لأنها كل سنة، فمدة سنة حسب المبحوثين والمشرفين هي المدة التي يمكن فيها تقييم أداء الفرد ومعرفة طريقة عمله وأدائه.
- أن المشرفين على تقييم الأداء بالمؤسسة غير مؤهلين وليس لهم خبرة في تقييم الأداء.
- أن المشرف على تقييم أداء الأفراد ليس المسؤول المباشر بل المدير. وبالتالي لا يعطى التقييم الحقيقي للفرد.
- أن معايير تقييم الأداء المطبقة بالمؤسسة هي معايير غير موضوعية وغامضة كما أنها غير عادلة.
- أن المؤسسة تقوم بإعلام جميع أفرادها بنتائج التقييم.
- أن الأفراد العاملين بالمؤسسة غير راضين عن طريقة تقييم الأداء والتالي لم تكن محفزة لهم لتحسن أدائهم.

خاتمة

في إطار معرفة العلاقة بين وظيفة تقييم الأداء وتنمية كفاءات العنصر البشري فإن فرضية الدراسة تحققت أي أن هناك علاقة كبيرة بين المتغيرين الرئيسيين استنادا لفرضية الدراسة ، الأمر الذي يدعو إلى القول بأن طبيعة العلاقة بين المتغيرين تبقى محل دراسة ويقضى تناولها في سياقات اجتماعية متباينة آخذين بعين الاعتبار أن هذه السياقات محكومة بأطر اجتماعية واقتصادية وسياسية، هذا التداخل يجعل العلاقة بين المتغيرات ثابتة نسبيا أحيانا ومتغيرة أحيانا أخرى، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلا.

بيان الإفصاح

لم يُبلِّغ المؤلفون عن أي تضاربٍ محتملٍ في المصالح.

قائمة المراجع

- أحمد ماهر. (2007). *إدارة الموارد البشرية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- بلدية سطيف. (2010). *نشرية سطيف: نشرية داخلية*. الجزائر: منشورات المجلس الشعبي البلدي لبلدية سطيف.
- بلقاسم سلاطونية، وآخرون. (2007). *تنمية الموارد البشرية*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسان هشام. (2007). *منهجية البحث العلمي*. الجزائر: الفنون البيانية للنشر.
- سعاد نائف البرنوطي. (2004). *إدارة الموارد البشرية وإدارة الأفراد*. عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.
- سعيد سعيون، وحفصة جرادي. (2012). *الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع*. الجزائر: دار القصة للنشر.

- سعيد سعيون، وحفصة جرادي. (2012). *الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع*. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- عبد الباري إبراهيم درة، وزهير نعيم الصباغ. (2008). *إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين: منحنى نظمي*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- علي أبو طاحون. (2003). *إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث (الأزاريطة).
- علي غربي. (2009). *أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية*. قسنطينة، الجزائر: دار الفانز للطباعة والنشر.
- عمار بوحوش. (1990). *دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- فريدريك معتوق. (2007). *معجم العلوم الاجتماعية: إنكليزي-فرنسي-عربي*. بيروت، لبنان: أكاديميا.
- محمد الطاهر وعلي. (2013). *بيد اغوجية الكفاءات*. الجزائر: دار الورسم للنشر والتوزيع.
- محمد رفيق الطيب. (2011). *مدخل للتسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات (الجزء الأول: التسيير والتنظيم والمنشأة)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- موريس إنجرس (ترجمة: سعيد سعيون، وآخرون). (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية*. الجزائر: دار القصبة للنشر.

Romanization of Arabic Bibliography

- Ahmad Maher. (2007). *Idarat Al-Mawarid Al-Bashariyya [Human Resource Management]*. Alexandria, Egypt: Al-Dar Al-Jami'iyya for Publishing and Distribution.
- Baladiyyat Setif. (2010). *Nashriyyat Setif: Nashriya Dakhiliyya [Setif Bulletin: Internal Publication]*. Algeria: Publications of the People's Municipal Council of Setif Municipality.
- Belkacem Slatnia; et al. (2007). *Tanmiya Al-Mawarid Al-Bashariyya [Human Resource Development]*. Cairo, Egypt: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
- Hassan Hisham. (2007). *Manhajiyyat Al-Bahth Al-Ilmi [Scientific Research Methodology]*. Algeria: Al-Fonoun Al-Bayaniyya for Publishing.
- Suad Naef Al-Barnouti. (2004). *Idarat Al-Mawarid Al-Bashariyya wa Idarat Al-Ashkhas [Human Resource Management and Personnel Administration]*. Amman, Jordan: Dar Wael for Printing and Publishing.
- Said Saioun & Hafsa Jaradi. (2012). *Al-Dalil Al-Manhaji fi I'dad Al-Mudhakkarat wa Al-Rasa'il Al-Jami'iyya fi 'Ilm Al-Ijtima' [Methodological Guide for Preparing Theses and Dissertations in Sociology]*. Algeria: Dar Al-Qasaba for Publishing.
- Abd Al-Bari Ibrahim Durrah & Zuhair Naeem Al-Sabbagh. (2008). *Idarat Al-Mawarid Al-Bashariyya fi Al-Qarn Al-Hadi wa Al-Ishrin: Manha Nazhmi [Human Resource Management in the 21st Century: A Systemic Approach]*. Amman, Jordan: Dar Wael for Publishing and Distribution.



- Ali Abu Tahoun. (2003). *Idarat wa Tanmiya Al-Mawarid Al-Bashariyya wa Al-Tabi'iyya [Management and Development of Human and Natural Resources]*. Alexandria, Egypt: Al-Maktab Al-Jami'i Al-Hadith (Al-Azarita).
- Ali Gharbi. (2009). *Abjadiyyat Al-Manhajiyya fi Kitabat Al-Rasa'il Al-Jami'iyya [The ABCs of Methodology in Writing Academic Theses]*. Constantine, Algeria: Dar Al-Fa'iz for Printing and Publishing.
- Ammar Bouhouche. (1990). *Dalil Al-Bahith fi Al-Manhajiyya wa Kitabat Al-Rasa'il Al-Jami'iyya [The Researcher's Guide to Methodology and Academic Writing]*. Algeria: National Book Enterprise.
- Frederic Mattaouch. (2007). *Mu'jam Al-'Uhum Al-Ijtima'iyya: Inglizi – Fransawi – Arabi [Dictionary of Social Sciences: English–French–Arabic]*. Beirut, Lebanon: Academia.
- Muhammad Al-Tahir Wa'ali. (2013). *Bidaghujiyyat Al-Kafa'at [Competency-Based Pedagogy]*. Algeria: Dar Al-Warsam for Publishing and Distribution.
- Muhammad Rafiq Al-Tayyib. (2011). *Madkhal li Al-Tasyir: Asasiyyat, Wazha'if, Taqaniyyat (Al-Juz' Al-Awwal: Al-Tasyir wa Al-Tanzhim wa Al-Munsha'a) [Introduction to Management: Fundamentals, Functions, Techniques (Part One: Management, Organization, and Enterprise)]*. Algeria: Diwan Al-Matbou'at Al-Jami'iyya.
- Maurice Angers (Said Saïoun & others, Trans.). (2006). *Manhajiyyat Al-Bahth Al-'Ilmi fi Al-'Uhum Al-Insaniyya: Tadribat 'Amaliyya [Scientific Research Methodology in the Humanities: Practical Exercises]*. Algeria: Dar Al-Qasaba for Publishing.

Systematic Rooting of the Study of Political Systems; Comparative Study

Abdellah Djaafri^{*1} & Abdelkadir Djaafri²

¹Adrar University, Adrar, Algeria

²University of Tamanghasset, Tamanghasset, Algeria

*Email 1 (Corresponding author): djaafriabdellah@univ-adrar.rdu.dz

Email 2: djaafriabdkader@gmail.com

Orcid iD 1 : 0000-0002-1609-9557

Orcid iD 2 : 0009-0006-9209-6338

Received	Accepted	Published
27/05/2025	09/10/2025	31/10/2025

 : 10.63939/ajts.crnqw763

Cite this article as: Djaafri, A-L., & Djaafri, A-K. (2025). Systematic Rooting of the Study of Political Systems; Comparative Study. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 153-175. <https://doi.org/10.63939/ajts.crnqw763>

Abstract

The study of political system comparisons stands as a major research interest for political science scholars because of its fundamental role in comparative political system analysis.

This research paper will explore the key elements which govern the comparative analysis of political systems by answering the main question: What factors determine the comparative study of different political systems? The analysis will draw upon various approaches and tools which are used in the worldwide comparative political system analysis.

The research will create scientific content to help readers and researchers and political science students specifically in order to understand properly the comparative studies of political systems.

The paper will examine both the political system concept and the comparative method alongside the main factors that influence political system analysis by following the comparative method stages. The analysis will focus on the political system environment and the key theoretical approaches that researchers and thinkers used during the behavioral development stage of comparative politics as well as the level and indicators of comparison.

This research aims to establish that the comparative method functions as an essential approach for political system development through system comparison to identify optimal political systems and it seeks to help students and researchers understand the alphabets of comparative political system analysis.

Keywords: Political Systems, Comparative Politics, Comparative Approach, Comparative Political Analysis

Introduction

The analysis of various political systems through comparison represents a fundamental research method within comparative politics and political science as a whole because of its academic and methodological importance. From ancient Greek times until today political historians have utilized the comparative approach for examining political systems and developing their classifications. The father of comparative method belongs to Aristotle since he applied comparison techniques to study and classify political systems during ancient Greek civilization. Through his examination of 158 city-state constitutions Aristotle developed a system for classifying political systems according to their stability levels.

Over time, studies using the comparative method to examine political systems and phenomena evolved across civilizations and nations. Most early studies were concentrated in Europe before shifting to the United States during the behavioral phase, which is considered the peak of the development of comparative politics. During this phase, theoretical approaches were developed to facilitate the comparative analysis of political systems, and comparative research has continued to the present day.

Comparison functions as an experimental approach in the humanities and social sciences, serving as a critical method that contributes to the understanding and development of political systems and phenomena.

Study problem

This paper explores the methodological foundations of studying comparative political systems by addressing the following question:

What are the determining factors in the comparative political analysis of political systems?

To address the study problem, we propose the following hypothesis: the comparative analysis of political systems is intrinsically linked to the context surrounding each political system.

Literary Review

Numerous scholars have examined the comparative analysis of political systems from various perspectives, as reflected in the following studies:

- A study titled "Employing Approaches in the Analysis of Comparative Political Systems: The Systems Analysis Approach as a Model" by researcher Ramli Makhoulf was published in Academia for Political Studies, a journal issued by the Arab Policy Reform Laboratory under the Challenges of Globalization program at the University of Chlef, Volume 06, Issue 03, dated December 30, 2020. The study

examines the framework proposed by the systems analysis school in the development of comparative politics, highlighting how its ideas offered a viable alternative for studying and analyzing political systems globally. The researcher applies this framework specifically to Arab political systems.

- A study titled "Strategies of Comparative Analysis of Political Phenomena" by researcher Maghish Kenza was published in Al-Baheth for Academic Studies, the journal of the Faculty of Law and Political Science at the University of Batna, Volume 07, Issue 02, dated June 21, 2020. The study examines the comparative analysis of political phenomena in general, drawing on a wide range of theoretical approaches. The researcher also discusses key epistemological challenges in comparative analysis, the conditions required for valid comparison, the main strategies used, and the difficulties encountered in conducting such studies.
- A study titled "The Problematic of Studying African Political Systems: Reality and Prospects" by researchers Salama Saida and Ziani Saleh was published in the Algerian Journal of Security and Development, issued by the Security Research Laboratory in the Mediterranean Region at the University of Batna, Volume 07, Issue 02, dated July 1, 2018. The study focuses on the main theoretical approaches used to study and analyze African political systems, addressing the significant methodological and theoretical challenges they present.

The purpose of systematically grounding the study of political systems is to establish clear theoretical and methodological foundations for studying political phenomena. These foundations include: systematic control of research methods through tools and methods such as case studies, historical comparison, and qualitative and quantitative control; systematic control of research methods through tools and methods such as case studies, historical comparison, and qualitative and quantitative control; systematic linking theory to practice by making theoretical studies applicable to various political decision-making processes; balanced treatment of political issues by establishing underlying values and assumptions and ultimately evaluating their impact; standardizing comparative approaches and comparative analysis across time periods to reveal interpretive differences that help generalize applicable theories; deriving testable hypotheses and generating cumulative knowledge; and ultimately developing educational and research curricula to contribute to academic teaching.

Based on the aforementioned studies, the present research aims to establish a methodological and theoretical framework for studying political systems by focusing on the most significant theoretical approaches and perspectives, as well as the key factors influencing their comparative analysis. This includes examining the political system's environment and its implications, which, in one way or another, contribute to comparative analysis.

To verify the validity of the hypothesis from which we commenced, the study is divided into the following sections:

- Section One: A conceptual introduction to the notion of the political system
- Section Two: The concept of comparison, its levels, and methodological challenges
- Section Three: The factors governing the comparative analysis of political systems

1. Conceptual Introduction to the Notion of the Political System

The concept of “system” is inherently complex and has elicited diverse interpretations among scholars and researchers in political science, with no consensus on a single definition. This section presents the most prominent definitions of the political system, along with its characteristics, structures, and functions within society.

We will highlight the conceptual Introduction to the Notion of the Political System through the following sections:

- The Concept of the Political System
- Characteristics and Components of the Political System

1.1. The Concept of the Political System

The standard political system definition describes the governing institutions which operate within a specific state. The fundamental concept of political systems emerged during the initial development of political science when scholars used it to describe governance systems. During this period the constitutional school established that the political system consisted of three main institutions which included legislative bodies and executive powers and judicial authorities.

The political system according to Jean-Louis Quermonne consists of ideological elements and sociological institutions which form the government structure of a state throughout a particular time period (Nasouri, 2008, p. 384). The political system according to Georges Bidault represents the method through which authority operates inside the state while he links it to government as the official process for making and implementing decisions through legal procedures. Bidault defines the political system as a concept which covers every kind of state including both democratic and authoritarian regimes as well as developed and underdeveloped states.

Therefore, according to the traditional definition, the political system of a given country corresponds to its system of governance. This definition remains relevant, though some of its proponents have introduced developments to include other analytical components such as political parties, interest groups, and political ideologies (Tachema, 2011, p. 14).

The traditional definition gained wide acceptance during the classical phase of comparative politics, when the state was considered the primary unit of political analysis. The focus was mainly on the formal aspects of the state, especially its political institutions: legislative, executive, and judicial. Most scholars who defined the political system during this period were experts in constitutional law, particularly in Europe, before the study of political systems shifted to the United States during the behavioral phase of comparative politics, when the concept of the political system expanded, as will be discussed later.

The modern definition of the political system emerged primarily with the rise of the behavioral school after World War II, introduced by a group of thinkers and scholars who offered various definitions, which can be summarized as follows:

The political system is understood as a set of interactive processes and as a subsystem that interacts with other non-political systems, such as the economic, social, and cultural systems (El-Bishri & Others, 2023, p. 59).

Some define the political system as a social system whose function is to manage society's resources based on authority vested in it, aiming to achieve the common good through the formulation and implementation of policies (Odesho & Hatam, 2015, p. 21). This definition approaches the political system from a functional perspective, emphasizing the roles it plays within society. It is seen as a social subsystem complementing other systems, exercising authority granted by the society it governs through the development of policies, programs, and projects that serve societal interests and aspirations, as well as through the enactment and enforcement of laws.

David Easton, who introduced the concept of the system into political science, defines the political system as a set of interactions and roles related to the authoritative allocation of values, goods, and services (Al-Mashaqba, 2020, p. 42). According to Easton, the political system is a pattern of interactions and roles that performs a social function centered on distributing goods and services through the authority that distinguishes it from other systems in society. Easton's analysis focuses on inputs—demands presented by members of society—and outputs, which represent the system's responses to these demands, along with feedback mechanisms. This aspect will be examined in greater detail later in this paper.

Gabriel Almond defines the political system as a system of interactions that performs the functions of integration and adaptation in all independent societies. The political system exercises these functions through the use or threat of physical coercion, whether legitimate or authoritarian (Tachema, 2018, p. 97). Almond's definition links the political system to the functions it performs in society, drawing on structural-functional theory, of which he is a key pioneer. In his analysis, Almond focuses on the system's input and output functions.

Karl Deutsch, meanwhile, conceptualizes the political system as an information-processing system composed of specialized substructures and communication networks that perform communicative functions. For Deutsch, the political system is fundamentally a communication system capable of directing individual behavior, with the individual as the primary unit of political analysis. The political system depends on three key elements: information, the communication processes through which information is transformed, and the channels through which it flows—ultimately resulting in decisions and behaviors (Tachema, 2018, pp. 96-97).

Harold Lasswell defines the political system as the central political phenomenon through which the questions of “who gets what, when, and how” (Al-Mabhouh, 2012, p. 40) are determined. Lasswell interprets the political system in terms of power and those who wield it, grounding his concept in the notion of authority.

Professor Tharwat Badawi, in his book *Political Systems*, defines the political system as a coherent set of interconnected rules and institutions that clarify the system of governance, the means of exercising power, its objectives and nature, the individual’s position within it, and the protections afforded to the individual (Al-Jassour, 2009, p. 365).

From these perspectives, it can be concluded that the political system is one of the most crucial phenomena in political science. It is understood as the organized structure through which state governance is conducted, consisting of a network of interacting institutions functioning in a systemic manner. This system manages societal resources, focusing on the authoritative distribution of values, goods, and services, and employing physical coercion or the threat of it—whether legitimate or authoritarian—in the exercise or non-exercise of power.

1.2. Characteristics and Components of the Political System

We will highlight the characteristics and components of the political system through the following sections:

- Characteristics of the Political System
- Components of Political Systems

1.2.1. Characteristics of the Political System

The political system maintains specific characteristics which separate it from all other social systems present in a state. The political system serves as the country's supreme authority which develops public policies while its three power branches execute political choices. The political system establishes fundamental state objectives while exercising the maximum power to influence other systems.

The system commands social members to follow its laws and decisions because it possesses legitimate authority which earns universal respect and legitimacy. This

legitimacy originates from its authority to control all laws and decisions and policies that govern its operations (Nuaimi, 2024, p. 28).

1.2.2. Components of Political Systems

Despite the diversity of political systems worldwide, they generally consist of several fundamental components, summarized as follows:

A. Political Institutions

These are ministries and official bodies that plan, develop programs, and implement political decisions within their legal and constitutional frameworks. These institutions include:

- **The Executive Authority:** Known in some political systems as the government or the council of ministers, depending on the state's laws. The executive is responsible for preparing and implementing public policy projects, laws, and government programs approved by the parliament or legislative authority.
- **The Legislative Authority:** Responsible for enacting laws and legislation within the state and overseeing the government and executive authority, which is accountable to it. The structure of the legislative authority varies between countries. Some adopt a unicameral legislature, with a single chamber representing the legislative body, while others have a bicameral system composed of two chambers to enhance the legislative process.
- **Judicial Authority:** This includes the collective judicial bodies, such as courts and judicial councils, responsible for reviewing the constitutionality of laws issued by the executive and legislative authorities. The judicial authority also enforces laws enacted by the legislative body by resolving disputes between natural persons (individuals and groups), legal persons (institutions and administrative bodies), or between individuals and administrative institutions.
- **Political Forces:** Referred to by some scholars as informal institutions, these are the influential informal political actors within the political system. They affect decision-making and the formulation of public policy. This category includes political parties, pressure groups, public opinion, civil society organizations, media outlets, research centers, think tanks, and other entities that influence decision-makers and political elites within the power structure (Nuaimi, 2024, p. 27).
- **Political Culture:** This refers to the collection of ideas, knowledge, attitudes, and prevailing political expressions within a given society. It is reflected in the organization of relationships among all active political forces in the system, shaped by the level of cultural awareness and the value-based influences on political interactions. These interactions include participation in decision-making,

understanding of rights and duties, legislative processes, policy formulation, and engagement with political authority and its orientations. It also includes the plans and objectives of political forces.

- **Political Interactions:** This refers to the dynamics arising from the interplay between formal political institutions and other active political forces within society. These interactions shape what is known as the political environment, which in turn affects all components of the political system (Nuaimi, 2024, p. 27).

2. The Concept and Levels of Comparison

We will highlight the concept and Levels of comparison through the following sections:

- The concept of comparison and the comparative Method
- The conditions and Levels of comparison

2.1. The Concept of Comparison and the Comparative Method

We will highlight the concept of Comparison and the Comparative Method through the following sections:

- The concept of Comparison
- The concept of the Comparative Method

2.1.1. The Concept of Comparison

Definitions of comparison have varied, but most trace their origins to John Stuart Mill's definition, which describes it as the study of similar or analogous phenomena across different societies, or the systematic analysis of differences in one or more subjects across two or more societies. The purpose of comparison is to reach empirical generalizations by observing, monitoring, and identifying both similarities and differences, and by clarifying the factors that cause these variations (Qira, 2020, p. 03).

Comparison is a fundamental part of research in the social and human sciences, forming part of a broader effort to understand human behavior, which lies at the heart of these disciplines. Political phenomena are inseparable from social phenomena; therefore, scholars in political science adopt comparative analysis as a method for studying political systems and events. This analysis relies on selecting and measuring variables to explain the similarities and differences among political phenomena and states, making this approach the foundation of comparison (Boukleikha, 2024, p. 18).

In general, comparison involves measuring or juxtaposing two or more phenomena to determine their similarities and differences. It is a cognitive process that identifies commonalities and distinctions between social, economic, or individual occurrences or entities (Lectures in the Module of Research Methods and Techniques, 2022, p. 09).

Accordingly, the broader concept of comparison refers to an intellectual activity aimed at highlighting similarities and differences among phenomena. It serves as an alternative to experimental methods used in the natural sciences and is a fundamental requirement in the scientific analysis of any phenomenon. Comparison is central to verifying hypotheses and achieving the scientific goal of studying variation and similarity among real-world phenomena, as well as identifying the conditions and circumstances underlying these patterns of agreement and divergence (Boukleikha, 2024, p. 18).

2.1.2. Concept of the Comparative Method

Researchers employ the comparative method as a scientific technique to analyze social institutions and processes through methodical comparison of observed phenomena. The comparative method studies how similar and different aspects of social institutions and phenomena exist between different societies and geographical areas and within a single society throughout different time frames. The comparative method represents a research approach which involves studying multiple systems through the identification of their shared and distinct characteristics among selected variables (Salatnia & Djilani, 2012, p. 101).

The method relies on identifying commonalities between the studied phenomena as its fundamental assumption. Researchers establish conditions that make the method applicable for social and political studies by defining core elements which serve as the basis for selecting study components (Saati, 2014, p. 118).

Furthermore, the comparative method is described as the series of steps a researcher follows when comparing the phenomena under investigation. The aim is to identify the factors that account for similarities and differences between these phenomena, ultimately reaching a specific conclusion about the phenomenon's status within society. Such judgments rely on identifying parallels and divergences among the elements of the phenomenon, thereby establishing the foundations of variation and the factors of similarity (Majdoub, 2021, p. 47).

From this, it follows that the comparative method is a scientific research approach involving a set of procedures and techniques used to study social and political phenomena. It focuses on highlighting similarities and differences to produce more accurate results and is often considered the equivalent of the experimental method in the humanities and social sciences.

2.2. Conditions and Levels of Comparison

We will highlight the concept and Levels of comparison through the following sections:

- The conditions for Comparison
- The levels of Comparison

2.2.1. Conditions for Comparison

Comparative research in political studies depends on a set of conditions that must be met by the phenomena being examined. These conditions can be summarized as follows: Comparative research on political phenomena requires studying the phenomenon in all its dimensions, including its variables and surrounding circumstances.

This comprehensive analysis is only possible if the researcher has sufficient and accurate information about the phenomenon from all relevant perspectives, consistent with the nature and scope of the comparison. Reliable and precise information enables the researcher to conduct the comparison with confidence. In contrast, phenomena marked by scarce or incomplete data result in limited and ineffective comparisons.

Moreover, the researcher must select phenomena that show both similarity and difference; comparison should not be made between phenomena that are either entirely identical or completely unrelated. Superficial comparisons should also be avoided. Instead, researchers should focus on the most substantive aspects to uncover the true nature of the reality under study. Serious and in-depth comparisons ensure that the comparative method produces the intended results and achieves its objectives. Doing so often requires the use of both quantitative and qualitative methods to analyze the phenomenon thoroughly and understand its dimensions, causes, and consequences (Majdoub, 2021, p. 48).

Comparisons must be constrained by the factors of time and place, meaning that the social or political phenomenon under study occurs within a temporal and spatial context that allows its comparison with a similar event in a different time and place (Qashi, 2021, p. 158). Researchers in political science should rely on standardized indicators to conduct comparisons, ensuring fairness and more accurate results. For example, when comparing two political systems or phenomena, both must be evaluated using the same indicators—whether economic, social, cultural, environmental, legal, or others.

It is illogical to compare two phenomena or systems using entirely different indicators, as this would bias the researcher toward one system over the other. The researcher must also clearly define and accurately use concepts and terminology to serve the study's objectives and outcomes. The cases selected for comparison should be appropriate and capable of yielding accurate and meaningful results; differences between them in temporal, spatial, or contextual frameworks should not be excessively wide. It is also essential to identify points of divergence in order to describe both the shared and unique characteristics of each case, thus establishing a basis for identifying study variables, constructing classificatory models, and uncovering causal variables (Abdelkader, 2008, p. 09).

2.2.2. Levels of Comparison

Comparative analysis operates at several levels, which can be summarized as follows:

- **Horizontal Level:** This involves comparing two political systems or institutions at the same level, often referred to as spatial comparison. At this level, the political system or phenomenon in one location is compared with its counterpart in another location at the same hierarchical level. For example, the central government of one country should not be compared with the local government of another, as central and local institutions do not occupy the same level. This approach helps identify similarities and differences, such as a comparative study of democratic transition in the Arab world between Algeria and Egypt (Daal, 2021, p. 63).
- **Vertical Level:** This level involves comparison along temporal or historical lines, examining a social or political phenomenon across successive time periods to identify changes over time. For example, comparing the Algerian economy under socialism with its transition to a market economy, or the Egyptian political system during the presidencies of Mohamed Morsi and Abdel Fattah el-Sisi (Daal, 2021, p. 63).
- **Spatiotemporal Level:** A political system or phenomenon in a particular location and period is evaluated by comparing it to its equivalent system in a different location and period. The Egyptian political system under President Gamal Abdel Nasser and Algerian political system under President Houari Boumediene faced comparison along with their counterparts under the current leaders Abdel Fattah el-Sisi and Abdelmadjid Tebboune. Two aspects of comparison exist in this method because it evaluates political systems laterally across locations and vertically through historical periods. Evaluating distance education prospects requires analysis of Algerian and French legislation before and after the COVID-19 pandemic (Majdoub, 2021, p. 51).

3. Factors Governing the Comparative Analysis of Political Systems

In the preceding sections, we addressed the definition of political systems and noted significant variations in how the concept is understood. Political systems worldwide also differ markedly based on their classifications and the criteria used for classification. This diversity naturally complicates and broadens the scope of comparison. Therefore, this section aims to examine the main factors that govern the comparative analysis of political systems, which researchers must consider when conducting such studies. These factors relate both to the comparative method—its stages and procedures—and to the nature of the political system itself, along with its surrounding environmental factors.

We will highlight the Factors Governing the Comparative Analysis of Political Systems through the following sections:

- Defining the Subject of Study, Phenomenon, or Political System Under Comparison

- Selecting the Level of Comparison
- Selecting Comparison Indicators
- The Political System's Environment

3.1. Defining the Subject of Study, Phenomenon, or Political System Under Comparison

This involves selecting the political system or systems the researcher intends to compare. Choosing the subject of study is a critical initial step in any comparative research, particularly in collecting data and identifying the relevant factors influencing the phenomenon under investigation, as well as defining the geographical scope of the political systems being compared. Selecting the units of comparison is one of the challenges facing researchers in comparative political analysis, due to the complex and multifaceted nature of political systems and their interaction with their surrounding environments.

Comparative studies of political systems typically follow one of three approaches:

- The first approach involves selecting a large number of political systems or countries, covering many states across different historical periods. This requires a high level of conceptual abstraction due to the breadth and diversity of the sample.
- The second approach limits the study to a smaller number of countries or political systems, often focusing on two to three cases and up to ten. It is characterized by purposive and selective case selection, such as comparing the most similar systems or contrasting highly dissimilar ones.
- The third approach focuses on a single country or case study. It is considered comparative when generalizable concepts are applied, allowing for broader applicability and extension to other cases—for example, comparisons across different time periods within the same system (Abdelkader, 2023, pp. 60-61).

3.2. Selecting the Level of Comparison

After selecting the subject of study—primarily the political systems to be compared—the next and arguably most critical step is determining the level at which the comparison will be conducted. This decision guides the researcher's comparative analysis and is closely tied to the initial choice of subject. If the researcher selects a single political unit, this implies a vertical level of comparison, meaning the system will be examined across specific historical periods. Conversely, if two political systems are chosen, the comparison is horizontal or spatial, involving a side-by-side analysis from all relevant perspectives. Researchers may also combine horizontal and vertical levels to conduct spatiotemporal comparisons.

3.3. Selecting Comparison Indicators

The selection of comparison indicators refers to the domains and dimensions through which the comparison is conducted, such as political, economic, social, cultural, legal, domestic, and international indicators, or others deemed relevant by the researcher for comparing the political systems or states under study. Defining specific, standardized indicators across the systems being compared enhances the validity and fairness of the analysis.

If indicators differ from one system to another, this may introduce bias or imbalance into the comparison. For example, if the focus is on economic factors, the researcher examines economic capacities and the impact of economic variables on the formation and sustainability of political systems. By identifying similarities and differences, the role of economic factors within each system can be understood, allowing an assessment of which economy has a greater influence on political system development.

Similarly, if the comparison centers on social factors, the focus is on social structure, composition, and relevant variables, comparing the social dynamics of system "A" with those of system "B." This reveals the extent to which each system is shaped by its social structure and how this contributes to its formation, continuity, and stability.

Therefore, the researcher must standardize the indicators used in the comparative process to ensure more precise and reliable results.

3.4. The Political System's Environment

The environment of the political system refers to the full range of geographical, economic, social, and historical factors on which the political system is built and through which it develops, while also influencing and being influenced by these factors. In comparative studies of political systems, researchers focus on a set of foundational elements that make up both the internal and external environment of the political system, including:

- Geographical Capacities
- Economic Factors
- Social Factors
- Historical and Cultural Factors

3.4.1. Geographical Capacities

These include geographic location and its strategic significance, as well as the diversity of terrain, climate, maritime access, straits, and other geographical features that distinguish political systems and affect their stability. A state with a favorable geographic location, or one whose borders are artificially drawn in ways that do not align with its social and economic realities, is more likely to become a focal point of regional or international

conflict. Furthermore, a system's capacities may be constrained by factors such as large territorial size, rugged terrain, and heightened tensions with neighboring states, which can increase the likelihood of foreign intervention in its internal affairs (Boumzir, 2025).

3.4.2. Economic Factors

These include the state's economic capacities, covering its agricultural, industrial, and service sectors in all their forms, as well as its natural resource endowments—whether energy-related or mineral—and all aspects related to the economy, such as exports, imports, and factors that support its policies and economic sovereignty (Ibrahim, 2012, p. 444). The economic dimension plays a crucial role in shaping the political system, contributing to its stability, development, and growth—or, conversely, to its decline. For instance, economic policies adopted by political systems can have significant negative repercussions on the system and its stability. Although many African and Arab states possess substantial natural, energy, and mineral resources that could position them among the world's strongest economies across various sectors, the reality often contradicts this potential.

Thus, comparative analysis in this domain involves examining the economic dimensions of these systems by analyzing their policies across sectors, identifying areas of convergence and divergence, and determining which systems implement more effective economic strategies. This process helps identify strengths and weaknesses in the economic sphere relative to other systems and supports the reassessment of their economic policies.

3.4.3. Social Factors

These include the social components that make up the structure of the political system from various angles, such as religious, ethnic, sectarian, and tribal elements. The social structure directly affects the formation of the political system and the development of its institutions, as seen in the Lebanese case, where sectarian affiliation forms the basis of state institutions within a consociational democracy. Political elites in any system usually come from specific social, religious, or ethnic backgrounds. More generally, political phenomena are inherently part of social phenomena, since the political processes carried out by the political system originate from society (demands) and return to it (outputs such as public policy programs and decisions), all of which address society in its full diversity and complexity (Sajid, 2021, pp. 48-50).

Therefore, comparisons between political systems based on this criterion involve analyzing and contrasting the social compositions of the systems under study. This includes identifying areas of similarity and difference through social analysis of all societal groups, using quantitative data such as the percentages and proportions of different social segments, and interpreting the significance of these figures for the structure of the political system. One example is comparing consociational democracy in political systems characterized by sectarian pluralism.

3.4.4. Historical and Cultural Factors

The historical factor is one of the most influential elements in shaping political systems. It is not possible to analyze a nation's present or predict its future without examining its past. Political systems that experienced colonial rule, for example, are significantly influenced by that history in their legal, institutional, economic, and social structures—particularly in terms of the continued dependency of post-colonial systems on their former colonizers. Moreover, studying the emergence and development of political systems over time contributes to their progress by identifying past mistakes and seeking to correct them (Boumzir, 2025).

Historical factors, along with cultural elements such as religion, language, and identity, are among the most important considerations in the comparative analysis of political systems. Researchers must give priority to these factors when conducting such studies. For instance, comparing two political systems that were under different colonial powers can yield more accurate results, showing how colonial legacies shaped each system. Likewise, comparing a political system across two major historical phases can provide valuable insights.

3.5. Theoretical Approaches to Analyzing Political Systems

The field of comparative politics has seen the emergence of various theoretical approaches used by scholars and researchers to analyze political systems in their different forms. The following section outlines the most prominent approaches used in the analysis of political systems:

- Systems Analysis
- The Structural-Functional Approach
- The Communication Approach
- Institutional Approach
- Legal Approach

3.5.1. Systems Analysis

Systems analysis is one of the most important approaches adopted in comparative political studies since the 1950s and 1960s, coinciding with the behavioral phase, which used the system as the unit of political analysis during that stage of the field's development. David Easton is credited with introducing the concept of the system to political science, following its earlier use by Parsons in sociology.

This approach is based on the idea that the system is the unit of analysis, where political life is studied as a system of interactions within a society that forms a behavioral structure. The existence of a political system depends on a continuous pattern of human interactions and relationships. According to David Easton, the political system includes all interactions within society through which resources and values are authoritatively distributed.

Based on this definition, Easton developed a dynamic and integrated framework for analyzing the political system, conceptualized as a cycle that begins with inputs and ends with outputs, connected through a feedback loop linking the two (Ramli, 2020, p. 51).

According to this approach, the political system operates within a social environment, and political events cannot be analyzed separately from other social phenomena. Influences from society shape the political process. Easton conceptualized the political system as a set of reciprocal interactions aiming to maintain equilibrium and stability through continuous adaptation. He described the system as a “black box” situated within an internal and external environment, distinguishing what lies inside from what lies outside the boundaries of the political system. This system is open and interacts with its environment through inputs and demands (Mujib, 2021, pp. 144-147).

Inputs are divided into two categories: demands, which represent pressures the system must respond to, and supports, which are resources the political system relies on. Outputs refer to decisions and the distribution of values, including both material and symbolic rewards. After outputs are produced, responses from the internal or external environment occur, known as feedback, which generates new inputs in the form of demands or supports.

This approach is widely used by researchers studying and analyzing political systems, focusing on the interaction between the political system and its surrounding environment, whether internal or external. By nature, the political system is an open system that interacts with and is influenced by the environment in which it operates. As a result, public policy programs, projects, demands, and needs raised by members of society all originate from the environment and enter the political system as inputs. The political system then processes these inputs, transforming them into laws and projects that are returned to society as outputs. Projects or demands that do not yet meet societal expectations re-enter the system as feedback.

These concepts together form the general framework of systems analysis, often referred to by some scholars as the systemic approach, since the relationship between the political system and its environment takes place within a system that interacts with its surroundings. Comparative political analysis of political systems, therefore, examines the extent of the system’s interaction with its environment through input and output processes, assessing how internal and external environments influence the functioning of the political system.

3.5.2. The Structural-Functional Approach

This approach is one of the most important methods used by researchers in the study of political systems. The concept of structural-functionalism originates from sociologist Talcott Parsons, who viewed society as an internally connected social system in which each component performs a specific function, and any disruption or change in one part leads to changes in other parts of the system.

Structural-functionalism is fundamentally influenced by the biological sciences, which emphasize the functions of an organism's organs. Its early proponents, including Radcliffe-Brown and Malinowski, likened society to a living organism in terms of growth, development, complexity, and decline (Kouri, 2023, p. 21).

Gabriel Almond is considered a pioneer of structural-functionalism in political science, particularly through his 1956 article titled *Comparative Political Systems*. Almond based his analysis on the core elements of structural-functional theory, defining the political system as a process consisting of specific activities and essential functions necessary for policymaking.

These functions include the expression of interests, where individuals and groups articulate their needs and demands; interest aggregation, which involves combining various demands related to proposed policies and linking them to available political resources; policymaking, which entails selecting the most appropriate option among proposed policies; and finally, policy implementation and adjudication, which involve carrying out policies and resolving legal disputes through the judiciary (Mostafa, 2023, p. 105).

Despite the diversity of political systems, Almond identified common characteristics that make comparison possible (Kouri, 2023, p. 22):

- All political systems consist of a set of structures that perform various functions.
- Each political system includes structures that carry out different roles and functions. The analytical focus, therefore, is on how political structures perform their roles, with emphasis on function rather than structure.
- Almond distinguished between two main functional categories: inputs and outputs. Inputs include interest articulation, interest aggregation, and political communication; outputs include lawmaking, implementation, and adjudication.
- Degree of functional specialization: Almond argued that no political structure performs only a single function. Rather, each structure performs multiple functions. For example, political recruitment is not limited to political parties but is also carried out by interest groups and media organizations.

All political systems are culturally hybrid, combining both traditional and modern cultural elements. The structural-functional approach, as previously discussed, emphasizes the functional aspects of the political system, in contrast to systems analysis, which focuses more on the interactive relationship between the political system and its environment. The structural-functional approach compares political systems based on the functions they perform, regardless of their forms or classifications, by examining the roles of both formal and informal structures and institutions.

Each structure performs one or more functions, which may vary or overlap depending on the nature of the structures that make up the political system (Zeid, 2023, p. 12). In the early stages of comparative politics, the focus was mainly on the formal institutions of the state or political system, with limited attention to the functions they carried out. However, the structural-functional approach shifted this focus toward functions, a criterion that researchers using this approach in comparative political analysis must follow.

3.5.3. The Communication Approach

Proposed by Karl Deutsch, this approach uses the same systems model developed by David Easton but explores the internal dynamics of the “black box.” Deutsch focuses on the input-output processes, emphasizing a single behavioral dimension he considers essential: communication. He argues that the flow of information into and out of the political system is fundamental to its survival and continuity. The efficiency and effectiveness of the political system therefore depend on the efficiency and effectiveness of its communication processes. Additionally, Deutsch’s communication model introduces the concept of the political system’s memory as an active element rather than a neutral tool (Al-Qurayya, 2023, p. 58).

According to Karl Deutsch, the political system is essentially an information management system made up of specialized subsystems and structures that carry out communicative functions. These subsystems include (Al-Qurayya, 2023, p. 59):

- **Reception Subsystem:** Responsible for receiving information from both the internal and external environments of the political system.
- **Memory Subsystem:** Functions as an archive and reservoir of information about the internal and external conditions of the political system.
- **Evaluation Subsystem:** Processes alternatives and makes choices, allowing decision-makers to select one course of action over another when addressing a problem or situation.
- **Implementation Subsystem:** Responsible for issuing and carrying out decisions.

In addition to these four subsystems, the political system’s ability to receive and process information and messages from its environment accurately and efficiently is essential, as are the communication channels within the political system itself. Ultimately, decisions represent the outputs of the communicative process that takes place within the political system (Leqraa, 2025, p. 37).

The behavioral process through which the political system handles information from its environment involves the following stages:

- **Filtering:** This initial stage involves receiving a large volume and intensity of information through specialized communication channels. The political system's ability to handle this flow of information is inherently limited.
- **Recall:** The second stage involves processing the information by classifying it through the retrieval of past experiences stored in memory, allowing for a more effective and quicker response.
- **Transformation:** This stage consists of converting information into responses by formulating alternatives and options. The time between receiving the information and issuing a response plays a critical role in the system's adaptation and capability development.
- **Feedback and Reinforcement:** This stage reflects the positive results communicated through feedback, indicating relative satisfaction, which enables the system to move forward and pursue new objectives (Leqraa, 2025, p. 38).

Beyond the aforementioned approaches, scholars employ a range of theoretical frameworks in the study and analysis of political systems, including:

3.5.4. Institutional Approach

This approach characterizes the traditional phase in the development of comparative politics. It focuses primarily on the formal aspects of political systems and compares the institutions that make up the political system, both formal and informal. This phase was marked by an emphasis on the formal structure of the state and political system. Comparative analysis within this approach centers on examining political systems through their constituent institutions, treating them either as autonomous objects of study or as fixed variables used to explain other political phenomena. From this perspective, institutions define the political domain and clarify its boundaries in relation to other areas of society (Tamamghart, 2024, pp. 66-67).

For instance, one might compare the legislative institution in the Algerian political system with its counterpart in the Egyptian political system, examining their structures, roles within each system, mechanisms of access, degree of influence (or lack thereof) within the political system, and other indicators relevant to the researcher's comparative framework.

3.5.5. Legal Approach

The legal approach is considered one of the key methodologies in the study and analysis of political systems. It emerged primarily during the traditional phase of comparative politics. This approach examines political systems by assessing the legitimacy and legal relationships among governmental institutions. It focuses on the extent to which both formal and informal government activities conform to legal norms—that is, the legality

and legitimacy of governmental actions—and evaluates whether these actions comply with or violate the laws regulating political life.

Central to this approach is the analysis of treaties, agreements, and contracts, including their parties, preparation, signing, and ratification. As a result, the legal approach is largely descriptive, assuming the existence of criteria, standards, and rules that determine the legitimacy of political actions. It is applied in political studies by focusing on the description of political institutions, outlining citizens' rights and duties, and assessing the extent to which leaders and elites adhere to legal frameworks (Azroual, 2024, pp. 59-60).

The legal approach views the political system as a structured set of abstract legal rules and values, protected and enforced by various official institutions and bodies. Comparative analysis under this approach is conducted within a legal framework, involving the comparison of the laws and constitutions governing political processes in different systems, and highlighting their similarities and differences.

4. Conclusion

The study of political systems through comparative analysis remains a fundamental methodological tool which political scientists utilize to study political systems worldwide. Political systems function as the fundamental core of all political processes because they execute state management of political life through their control of political programs and projects alongside political phenomena. The comparative method serves as the essential foundation for analysis because it helps researchers identify both common features and differences between political systems in comparative political system studies.

Researchers need specific factors to identify similarities and differences which drive their comparative analysis of political systems. Researchers need to carefully select political units and systems for comparison in order to collect relevant data and information. The selection between horizontal and vertical comparison methods remains essential since horizontal analysis focuses on spatial dimensions through same-level political system comparisons while vertical analysis studies political system changes across specific time periods using identical indicators. The research framework allows the integration of horizontal and vertical methods through the evaluation of two political systems over several time periods.

Comparative analysis also depends on the environment surrounding the political systems under study, emphasizing geographic, demographic, economic, historical, and cultural factors that form the broader context of the political system. Furthermore, the theoretical approaches and frameworks adopted by the researcher play a guiding role in ensuring the study is properly directed.

Therefore, it can be concluded that the comparative analysis of political systems is not based solely on the immediate environment or its influence, but rather on a comprehensive set of factors that shape the comparative process, as outlined throughout this paper.

Disclosure statement

No potential conflict of interest was reported by the authors.

Bibliography List

- Abdelkader, A. (2008). Lectures on Comparative Political Systems. *Department of Political Science and International Relations University of Saida*. Saida, Algeria.
- Abdelkader, A. (2023). *Comparative Politics An Introduction to Theories and Issues* (1st ed.). Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
- Al-Jassour, N. A. (2009). *Encyclopedia of Political Science*. Al-Manhal.
- Al-Mabhouh, W. A. (2012). *The Opposition in the Political Thought of the Islamic Resistance Movement Hamas 1994–2006*. Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.
- Al-Mashaqba, A. (2020). *Theories of Comparative Politics From Traditionalism to Globalization* (1st ed.). Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
- Al-Qurayya, B. A. (2023). *The Intifada System A Look into the Arab and Human Reality*. Lebanon: Modern Hasan Library.
- Azroual, Y. (2024). *Introduction to Comparative Political Systems*. Algiers: Elia Publishing and Distribution House.
- Boukleikha, A. (2024). Lectures in the Module of Political Systems Presented to Second Year Bachelor's Students. *Faculty of Law and Political Science University of Relizane*. Relizane, Algeria.
- Boumzir, H. (2025, 06 27). *Lectures in the Module of Comparative Political Systems Delivered to Second Year Bachelor's Students*. Retrieved from University of Oum El Bouaghi Moodle Platform:
<http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=3650#section-3>
- Daal, W. (2021). University Print Titled Research Methodology in Political Science. *Department of International Studies Faculty of Political Science and International Relations University of Algiers 03*. Algiers, Algeria.
- El-Bishri, T., & Others. (2023). *Political Systems in Islam Theories and Concepts* (1st ed.). Cairo: Center for Civilizational Studies and Research ; Egyptian Lebanese Book House.

- Ibrahim, S. M. (2012). *Information and Its Role in Supporting and Making Strategic Decisions*. Cairo: Arab Group for Training and Publishing.
- Kouri, Z. (2023). Lectures in the Module of Comparative Political Systems Directed to Second Year Bachelor's Students in Political Science. *University of Ali Lounici Blida 02*. Blida, Algeria.
- Lectures in the Module of Research Methods and Techniques. (2022). Lectures in the Module of Research Methods and Techniques Directed to Second Year Master's Students in the Field of Da'wah and Media. *Department of Fundamentals of Religion Faculty of Islamic Sciences University of Martyr Hamma Lakhdar El Oued*. El Oued, Algeria.
- Leqraa, B. A. (2025). *Understanding and Analyzing the Decision-Making Process in Political Systems*. Amman: Academic Book Center.
- Majdoub, L. (2021). Lectures in the Module of Scientific Research Methodology Delivered to First Year Common Core Students. *Department of Law Faculty of Law and Political Science University of 08 May 1945 Guelma*. Guelma, Algeria.
- Mostafa, N. M. (2023). *Introduction to Political Science*. Cairo: Center for Civilizational Studies and Research.
- Mujib, M. (2021, 01). Re-reading Easton The Ability of Systems Analysis Theory to Innovate. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science Cairo University*, 22(1).
- Nasouri, A. (2008). The Political System and the Dialectic of Legitimacy and Legality. *Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences*, 24(2).
- Nuaimi, M. b. (2024). *Political Systems* (1st ed.). Doha: Ministry of Culture.
- Odesho, W. I., & Hatam, L. (2015). *The Political System and Contemporary Japanese Foreign Policy*. Amman: Academic Book Center.
- Qashi, A. (2021, 01). The Comparative Method in Scientific Research in the Field of Legal Studies. *Journal of Assimilation*(7).
- Qira, S. (2020). Summary of Lectures in Comparative Political Systems Directed to Second Year Bachelor's Students in Political Science. *Faculty of Law and Political Science University of Djelfa*. Djelfa, Algeria.
- Ramli, M. (2020). The Use of Approaches in the Analysis of Comparative Political Systems System Analysis Approach as a Model. *Akademia Journal for Political Science*, 6(3).
- Saati, F. S. (2014). *Sports Management Scientific Research Methods in Sports Management*. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.

- Sajid, Y. K. (2021). *The Legislative Authority and Public Policy-Making in the Parliamentary System A Comparative Study*. Academion Publishing and Distribution Company.
- Salatnia, B., & Djilani, H. (2012). *Fundamental Methodologies in Social Research*. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
- Tachema, B. (2011). *The Foundation in the Methodology of Political System Analysis A Study in Concepts Tools Methods and Approaches*. Tlemcen: Kenouz for Production Publishing and Distribution.
- Tachema, B. (2018). *Introduction to Political Science A Primer in the Study of the Origins of Governance* (2nd ed.). Algiers: Jusoos for Publishing and Distribution.
- Tamamghart, A. (2024). *A Concise Guide to Comparative Political Systems*. Algiers: Dar Al-Ummah.
- Zeid, A. M. (2023). *National Service in the United Arab Emirates Motivations Responses and Challenges*. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.

Cinematic Language: Thresholds, Characters, and Passions in Moroccan Cinema ; A Study of the Film “Deserts” by Faouzi Bensaïdi

Nouredine Mhakkak^{*1} & Sanae Ghouati²

^{1&2} Ibn Tofaïl University, Kenitra, Morocco

*Email 1 (Corresponding author): mhakkak@yahoo.fr

Email 2: Sanae.ghouati@uit.ac.ma

Orcid iD 1 : [0009-0005-3669-3034](https://orcid.org/0009-0005-3669-3034)

Orcid iD 2 : [0009-0009-1344-1220](https://orcid.org/0009-0009-1344-1220)

Received	Accepted	Published
08/05/2025	12/09/2025	24/10/2025

 : 10.63939/ajts.a4cjpg17

Cite this article as: Mhakkak, N., & Ghouati, S. (2025). Cinematic Language: Thresholds, Characters, and Passions in Moroccan Cinema. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 176-186. <https://doi.org/10.63939/ajts.a4cjpg17>

Abstract

The feature film *Déserts*, directed by Moroccan filmmaker Faouzi Bensaïdi, displays powerful aesthetic qualities, both in terms of its formal structure and the thematic depth it explores. The film engages with what the director himself refers to as "conflicts between values, traditions, and humanity in the face of the brutality of the modern world." It exemplifies an avant-garde cinematic vision that elevates cinema into a space of artistic refinement while simultaneously conveying profound humanistic messages. These messages invite the viewer to perceive the world through a more nuanced and empathetic lens.

Accordingly, the filmic trajectory is reinforced by a *mise-en-scène* that respects the integrity of artistic creation, while also committing itself to the critical examination of social dynamics. These are effectively depicted through a carefully constructed cinematic narrative. In this regard, the film's portrayal of both positive and negative moments reflects a broader system of social values — one that attributes meaning to objects and experiences based on collective consensus. Such a system emerges from events that either frustrate or fulfill the individual or the collective, whether on a psychological, economic, or social level. This mechanism is rendered in the film with notable clarity and precision.

Keywords: Cinema, Language, Characters, Filmic Trajectories, Temporality & Spatiality

Le langage Cinématographique : Les seuils, les personnages et les passions dans le cinéma marocain ; Étude sur le film « Déserts » de Faouzi Bensaïdi

Noureddine Mhakkak^{*1} et Sanae Ghouati²

^{1&2} Université Ibn-Tofaïl, Kenitra, Maroc

*Email 1 (Auteur de correspondance): mhakkak@yahoo.fr

Email 2: Sanae.ghouati@uit.ac.ma

Orcid iD 1  : [0009-0005-3669-3034](https://orcid.org/0009-0005-3669-3034)

Orcid iD 2  : [0009-0009-1344-1220](https://orcid.org/0009-0009-1344-1220)

Reçu le	Accepté le	Publié le
08/05/2025	12/09/2025	24/10/2025

 : [10.63939/ajts.a4cjgg17](https://doi.org/10.63939/ajts.a4cjgg17)

Citez cet article : Mhakkak, N., & Ghouati, S. (2025). Le langage Cinématographique : Les seuils, les personnages et les passions dans le cinéma marocain. *Arabic Journal for Translation Studies*, 4(13), 176-186.

<https://doi.org/10.63939/ajts.a4cjgg17>

Résumé

Le film cinématographique « Déserts » du réalisateur marocain Faouzi Bensaïdi possède des qualités esthétiques très fortes soit au niveau structural, soit au niveau des thèmes qui abordent « les conflits entre les valeurs, les traductions et l'humanité face à la brutalité du monde moderne » selon l'expression du réalisateur lui-même. Un film qui appartient à une vision cinématographique avant-gardiste, qui rend le monde du cinéma, un monde plein de beauté artistique, mais aussi plein des messages humanistes qui poussent les spectateurs à voir le monde autrement, à le voir d'une façon compréhensive. De ce fait, le parcours filmique se double d'une mise en scène qui respecte le travail artistique mais qui s'intéresse parallèlement à traiter les effets sociaux et à les monter à travers le récit filmique d'une manière bien structurée. Subséquemment, les moments négatifs ou positifs montrés dans le film, renvoient « au système de valeurs social qui valorise ou dévalorise un objet selon un consensus social. Il provient d'un événement qui fruste ou gratifie l'individu ou la collectivité, psychiquement, économiquement ou socialement. ». Ce qui se présente dans ce film avec tant d'efficacité.

Mots clés: Cinéma, Personnages, Parcours filmiques, Temps et Espace

© 2024, Mhakkak et Ghouati, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

Introduction

Le cinéma est un art qui dépasse presque tous les autres arts qui ont existé avant lui, puisqu'il a possédé à travers son développement, la possibilité de les faire réunir dans un film. Ainsi, le cinéma, en utilisant les images mouvantes avec le son, et en essayant de représenter les effets du réel, d'une manière ou d'une autre, il nous offre la possibilité de voir le monde autrement, d'une façon magique qui se situe entre la réalité et le rêve en même temps.

Et puisque le cinéma est un art de spectacle, comme le théâtre, et surtout le théâtre filmé, selon André Bazin, dans son livre « Qu'est-ce que le cinéma » (Bazin, 2011), il est considéré en tant qu'art majeur qui peut séduire les spectateurs. En plus, le cinéma étant, selon André Bazin, « par son essence une dramaturgie de la nature, il ne peut y avoir cinéma sans construction d'un espace ouvert, se substituant à l'univers au lieu de s'y inclure. » (Bazin, 2011, p. 164). Et quand on parle de l'espace, cela nous mène bien évidemment à parler du temps, et des personnages. Surtout que dans la majorité des cas, « aller au cinéma, c'est aller voir un film qui raconte une histoire. » (Aumont et al., 1983, p. 63). Et attendu que « tout film est un film de fiction » (Aumont et al., 1983, p. 70), et « le propre du film de fiction est de représenter quelque chose d'imaginaire, une histoire. », nous allons étudier le film « Déserts » du réalisateur marocain Faouzi Bensaïdi, en focalisant d'abord le parcours narratif de son histoire filmique d'une part et d'autre part en analysant la structure de ses personnages et leurs passions, sans oublier de temps à autre de traiter les grands thèmes abordés dans ce film.

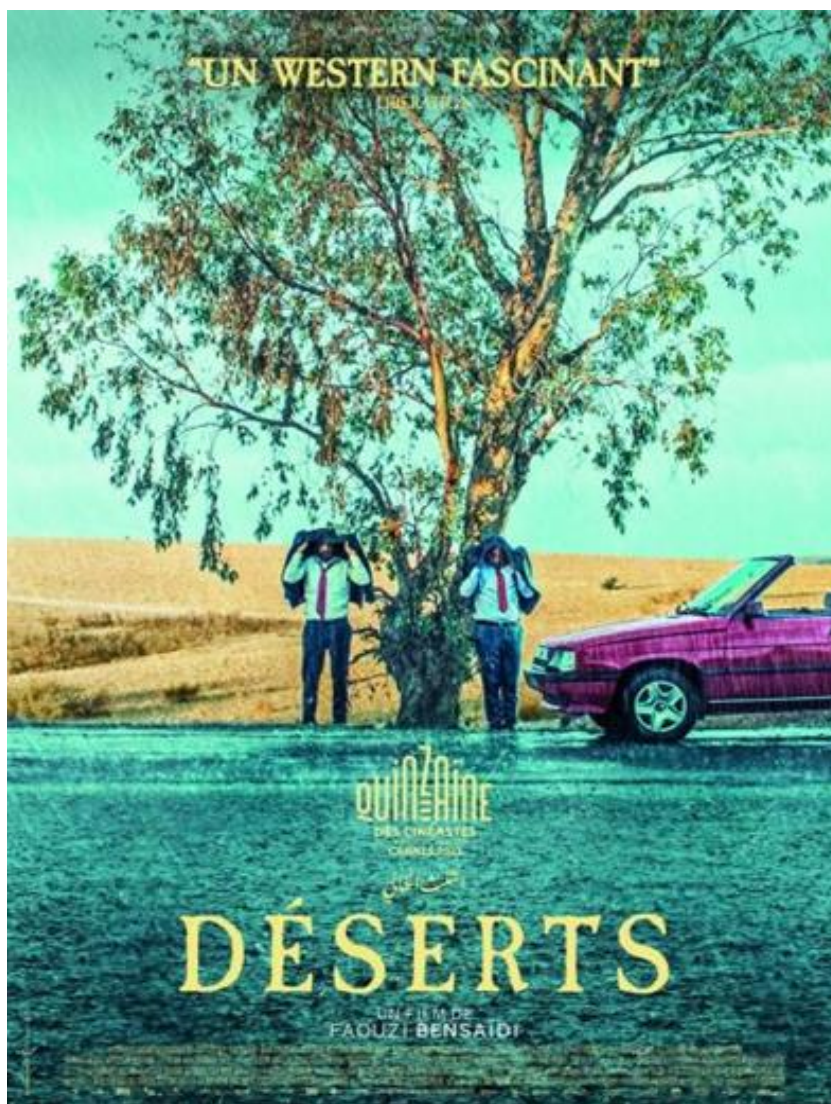
1. Les seuils du film et leurs significations

D'abord on peut considérer l'affiche du cinéma en tant qu'un miroir du film, selon l'expression de Claude Racine (Racine, 1989). Car à travers cette affiche le spectateur peut entrer dans le monde du film d'une façon ou d'une autre. Puisqu'elle contient les éléments les plus frappants dans le film, tels les personnages, les lieux, et les signes du temps.

En plus, dans l'affiche du cinéma, on trouve aussi le nom du réalisateur et le titre du film. Ainsi, une affiche efficace « doit être vite mémorisable et donner très précisément une idée des codes du film. D'un coup d'œil, on doit pouvoir identifier de quel type de film il s'agit. Si on trahit les codes en mettant autre chose, eh bien on ne touche pas le public concerné ! », d'après le point de vue de Benjamin Baltimore (Baltimore, as cited in Racine, 1989, p. 41). D'où, et selon J.M. Monnier, l'affiche de cinéma « doit être populaire, c'est-à-dire compréhensible par tous, suggestive par une synthèse simplifiée du sujet » (Monnier, 1946, as cited in Maison des Arts d'Antony, 2022).

Pour l'affiche du film « Déserts » du réalisateur marocain Faouzi Bensaïdi, on remarque d'abord dès la première vue que cette affiche contienne dans son image, des signes linguistiques, c'est-à-dire les mots de la langue, qui désignent le genre du film « Un western fascinant », le titre du film « Déserts », et le nom du réalisateur « Faouzi

Bensaïdi », et des signes iconiques qui désignent bien sûr toutes les formes de l'image qui se trouvent dans cette affiche elle-même.



Selon le genre de ce film, c'est-à-dire « Western », on est obligé de penser d'abord aux films américains, car le « Western » est un film américain « dont l'action se situe dans le Far West américain et qui illustre certains épisodes de la conquête des terres de l'Ouest sur les Indiens » suivant le dictionnaire Larousse (Larousse.fr). Et on trouve souvent dans ce genre de films des actions très mouvementées, des poursuites, et bien évidemment des bagarres entre les personnages. Et en conséquence de cela, le spectateur va penser que le film « Déserts » en tant qu'un film de « Western », va être un film plein des actions, des bagarres et des poursuites entre ses personnages. Et surtout que ce film est désigné par celui qui a créé son affiche comme un film fascinant même. Mais pour son réalisateur Faouzi Bensaïdi, ce film dépasse son genre de « Western », car selon lui, « C'est un film burlesque, un western quasi-mythologique, un conte et une satire » (Bensaïdi, as cited in Sauphie, 2023).

En plus, on trouve que le titre de ce film désigne l'espace du désert, mais en portant l'empreinte du pluriel, c'est-à-dire, il ne parle pas d'un seul désert bien défini, mais il parle

des plusieurs déserts, surtout que ces déserts mêmes sont non déterminés, soit à propos de la langue ou à propos de leurs significations qui sont restées ouvertes à toutes les interprétations. De cette façon-là, nous nous sommes préparés, en tant que spectateurs, à voir le film dès son titre comme un film qui « raconte les déserts des êtres, de leurs vies spirituelle et intérieure, mais aussi de leur existence quotidienne » (Bensaïdi, as cited in Sauphie, 2023).

C'est vrai que le sens du mot « désert » prend tant de significations, on trouve dans le dictionnaire des symboles, ceci : « le désert comporte deux sens symbolique essentiels : c'est l'indifférenciation principielle, ou c'est l'étendue superficielle, stérile, sous laquelle doit être cherchée la réalité » (Chevalier & Gheerbrant, 1999, p. 349).

Ainsi, quand le spectateur regarde cette affiche pour la première fois, et avant de voir le film, il espère que ce film traite toutes ces choses-là, qui viennent à son esprit. Ce qui signifie que ce titre est un titre qui est très attirant par son mystère voulu et par son ambigüité. D'où, on constate que le réalisateur en tant que scénariste aussi, a pu choisir un titre qui peut selon lui attirer l'attention du public ou au moins lui fait pousser d'aller au cinéma pour voir le film. Puisque Selon Gérard Genette, « le public, ou, comme on dit plus précisément en anglais, l'audience d'une représentation théâtrale, d'un concert ou d'une projection cinématographique, est bien la somme des personnes présentes, et donc en principe des spectateurs et/ou des auditeurs – en principe, parce que certaines des personnes présentes peuvent ne l'être que physiquement et, pour des raisons diverses, manquer à voir ou à entendre. » (Genette, 1987, p. 45).

Pour le nom du réalisateur, en tant qu'un seuil aussi qui représente le film, on trouve dans l'affiche juste après le titre, le nom de « Faouzi Bensaïdi ». Et quand on lit ce nom - là, on voit que ce réalisateur, surtout pour ceux qui connaissent bien le champ cinématographique marocain, est bien connu dans ce champ en tant qu'un réalisateur qui appartient d'une manière ou d'une autre à la nouvelle vague, et qui a réalisé cinq films (longs-métrages) avant celui-ci « Déserts ». Ces films sont les suivants « Mille mois » en 2003, « WWW. What A Wonderful World » en 2006, « Mort à vendre » en 2011, « Volubilis », et « Jours d'été » en 2022, Ce qui donne l'envie aux spectateurs cinéphiles à le voir et à le découvrir.

Passons maintenant aux signes iconiques de cette affiche, on voit d'abord un grand arbre, et tout près de lui deux hommes dans un état de fatigue pour ne pas dire dans un état de dépression presque totale, et une voiture marronne (la nature et l'aventure) / rouge. (Couleur du sang, de la passion, du sentiment).

La signification de l'arbre est très claire, on le trouve dans le dictionnaire des symboles de la sorte : « symbole de la vie en perpétuelle évolution, en ascension vers le ciel, il évoque tout le symbolisme de la verticalité » (Chevalier & Gheerbrant, 1999, p. 62), et pour cette raison-là, que les deux hommes ont essayé de se mettre tout près de cet arbre, pour qu'il les protège contre la pluie qui était en train de tomber d'une façon inattendue. Pour la voiture, elle symbolise le voyage, elle est un moyen de transport, un moyen pour changer les anciens lieux, et trouver des lieux nouveaux. Et puisqu'elle est marron / rouge,

elle symbolise la quête de la nouvelle vie, la quête de la joie et de la paix aussi, loin des malheurs vécus.

2. Les personnages et les actions fonctionnaires

Selon Tzvetan Todorov, la critique du XX^{ème} siècle « a voulu réduire le problème du personnage à celui de la vision ou du pont de vue. Confusion d'autant plus facile, que depuis Dostoïevski et Henry James, les personnages sont moins des êtres « objectifs » que des consciences des « subjectivités » : à la place de l'univers stable de la fiction classique, on trouve une série de visions, toutes également incertaines, qui nous renseignent bien plus sur la faculté de percevoir et de comprendre, que sur une prétendue « réalité ». » (Ducrot & Todorov, 1972, pp. 86-87). Et cela nous mène en étudiant les personnages dans le film « Déserts » à ne pas oublier leur point de vue à propos des événements qui se déroulent ou même à propos des espaces ou le temps qui construisent le récit filmique, surtout que ces personnages eux-mêmes se définissent par leur « sphère d'action » selon Vladimir Propp, « c'est-à-dire par le faisceau de fonctions qu'ils remplissent à l'intérieur de l'histoire. » (Aumont et al., 1983, p. 92).

De ce fait, et dès le commencement du film « Déserts », on trouve deux personnages Mehdi et Hamid qui sont en train de changer leurs points de vue à propos du chemin qui vont le prendre pour arriver à l'endroit désigné. Mais ce changement de points de vue, il est presque devenu une sorte de bagarre verbale, puisque chacun d'eux ne veut pas entendre le point de vue de l'autre. Ce qui nous montre en tant que spectateurs que ces deux personnages ont des caractères différents. Et cela va les mener soit vers l'échec dans leur travail ou soit vers la séparation. Mais ce qui est arrivé après, c'est que l'un des deux, Hamid, malgré son point de vue personnel, il possède une faible personnalité, ce qui lui oblige à suivre l'avis et la décision finale de l'autre, Mehdi, dont la personnalité est très forte que sa personnalité. Mais les deux, et d'après la signification de leur nom, ils sont de très bons gens. Car le nom de Hamid signifie en langue arabe, celui qui est « digne de louange », et le nom de Mehdi, signifie dans la même langue celui qui est « guidé sur le droit chemin ». Ainsi, le nom désigne souvent le destin de celui qui l'emporte.

Juste après, on voit ces deux personnages filmiques Mehdi et Hamid dans un hôtel, l'un est dort tranquillement tandis que l'autre n'a pas trouver le sommeil idéal pour lui. Ce qui nous montre la personnalité de chacun d'eux. Mehdi est souvent énervé par le travail qu'il le fait alors que Hamid prend les choses avec une légèreté presque totale.

De ce fait, et en suivant le déroulement des événements dans le film, on comprend que le récit filmique nous présente la vie de ces deux personnages dans leur travail, et même dans leur vie personnelle. Et puisque « tout récit met en place deux temporalités : celle des événements racontés et celle qui tient à l'acte même de raconter. Dans l'univers construit par la fiction, la diégèse un événement peut se définir par la place qu'il occupe dans la chronologie supposée de l'histoire, par sa durée et par le nombre de fois où il intervient » (Gaudreault & Jost, 1990, p. 104).



Pour leur vie en plein travail, le récit filmique nous les montre en tant que deux « amis de longue date » (unifrance.org), qui « travaillent pour une agence de recouvrement. Ils sillonnent les villages du grand Sud marocain dans leur vieille voiture et se partagent des chambres doubles dans des hôtels miteux. Ils ont exactement la même taille, les mêmes costumes-cravates, les mêmes chaussures. Payés une misère, ils essaient de jouer aux durs pour faire du chiffre. » (unifrance.org)

C'est vrai que leur travail est très difficile pour eux, surtout que les deux, malgré leur besoin d'argent, ils ne traitent pas les mauvais payants, selon l'expression même de leur patronne de l'agence, avec dureté. Car ils essaient toujours de les aider de trouver une solution convenante, ce n'est pour l'agence, mais pour ces gens-là, qui sont très pauvres.

Le film s'articule autour de trois pôles : l'espace du désert, les deux employés et les habitants de ce vaste désert. Ainsi, le désert comme les deux personnages Mehdi et Hamid et même les habitants sont envahis, fouillées par l'œil de la caméra, soit à travers les différents plans cinématographiques, tels le plan général, le plan d'ensemble, le plan moyen et le gros plan.

De ce fait, on voit que les personnages deviennent très liés avec l'espace filmique, et surtout l'espace des déserts. Puisque cet espace est devenu lui-même un personnage filmique plein de signification.

Revenons maintenant à la vie personnelle des deux personnages du film, Mehdi Attaf et Hamid Dergoune. Pour Mehdi, il est père de famille. Il vit avec sa deuxième femme après le divorce avec la première. Il vit dans un lieu familial plein de problèmes, surtout que sa deuxième femme lui propose de se débarrasser de sa fille unique, soit en rendant la fille à sa mère, soit en lui donnant à une famille riche. Et lorsqu'il a refusé de faire cela, elle lui menace de quitter le foyer conjugal. Ces problèmes familiaux lui rendent souvent triste et en plein colère, parfois contre son ami et collègue Hamid, et parfois contre lui-même. Ainsi, la scène familiale montre d'une façon cinématographique les problèmes sociaux, et cette scène douloureuse exige la disparition d'un membre de la famille pour Mehdi, soit sa fille, soit sa femme. Ce qui rend malheureux. Et tous ces problèmes familiaux sont liés

bien sûr avec sa situation financière. Car pour lui, il y a toujours un manque d'argent pour gérer bien les choses de la famille. D'où, la liaison de la scène familiale avec les autres scènes du travail, nous montre, la fragilité de la personnalité de Mehdi et ses souffrances qui n'ont pas de fin durant le déroulement du récit filmique, sauf à la fin du film, où il va voir un fil de lumière qui va lui paraître grâce à l'argent qui va obtenir de l'homme évadé, avec son ami Hamid.

Pour Hamid, lui aussi, il vit dans une situation sociale très difficile, car il veut se marier le plus tôt possible avec la jeune femme qui a pu choisir, mais à cause de manque d'argent, le mariage a été retardé d'une année à l'autre. Mais malgré cela, il est moins malheureux que son ami Mehdi, car il possède un caractère simple qui lui fait accepter son destin sans aucune révolte, en laissant le temps au temps, et en pensant que sa chance viendra sûrement un jour.

On voit bien évidemment d'autres personnages dans le film, qui leur chemin se coïncide avec celui de Mehdi et Hamid, d'une façon ou d'une autre, et cela fait enrichir le parcours narratif de ce film, on peut citer à titre d'exemple les membres de la famille de la fiancée de Hamid, et la femme de Mehdi, et en plus la fille de Mehdi, elle aussi, comme on peut citer aussi les habitants de ces lieux désertes.

Ces personnages filmiques ont été bien interprétés par des bons acteurs tels Fehd Benchemsi (Mehdi Attaf), Abdelhadi Talbi (Hamid Dergoune), Rabii Benjhaile (L'évadé), Hajar Graigaa (Selma / Hadda), Mohamed Choubi (Le père de Naïma), Nezha Rahile (La patronne), Abdelghani Sannak (Le Moqadem), Nordine Saaden (Le barman), Mohamed Hmimsa (Le jeune paysan), Brahim Khai (Le père de Hadda), Zhor Slimani (Hlima), Abdellah Chicha (Rabah), Faouzi Bensaïdi (L'épicier) et bien d'autres.

3. les passions et la mise en discours de la subjectivité

Hernan Parret, remarque dans son livre sur les passions, que « la construction de la mise en discours des passions tiendra compte des oppositions paradigmatiques esquissées au cours de ce rappel de l'histoire des théories des passions » (Parret, 1986, p. 49), et cela nous mène à étudier les passions qui se manifestent dans ce film à travers ses personnages et leurs relations, avec une méthode scientifique qui n'est que la sémiotique de la subjectivité, puisque chaque passion est une manifestation subjective. Ainsi, « la sémiotique de la subjectivité se fera d'abord par une réévaluation des propriétés du sujet manifesté dans et par son discours, ou par la réévaluation du parler "superficiel" du modèle sémiotique » (Parret, 1986, p. 50).

Et puisqu'il y a tant des passions qui se manifestent d'une façon ou d'une autre dans ce film, nous allons nous concentrer sur deux grandes passions, la passion de l'amour et celle de la haine.



Ainsi, le champ, ou plutôt le territoire de la passion de l'amour est très vaste, il se trouve dans l'espace familial comme il se trouve dans l'espace du travail. De ce fait, on trouve la passion de l'amour s'est déclaré clairement dans la relation entre le personnage de Hamid, et de celui de sa fiancée. Lui, il l'aime tellement, et il fait de son mieux pour l'épouser malgré sa situation financière très difficile. Et pour elle, c'est presque la même chose, car elle l'aime aussi, et essaye de le suivre dans son chemin et d'être sa femme à tout prix. Tandis que la passion de l'amour dans le cas de son ami et collègue Mehdi, est une passion malheureuse, puisque lui aime tellement sa nouvelle femme, mais elle, elle ne l'aime pas, elle veut tout simplement d'être une femme mariée comme les autres femmes, sans penser à lui ou à sa situation financière très ardue. C'est pour cela, qu'elle veut le quitter, en lui déclarant cela avec dureté.

C'est vrai que la manifestation de cette passion dans ces deux relations est tout à fait normale, car elle n'a pas dépassé le stade de l'amour ordinaire, malgré que Mehdi vive tout seul à cause d'elle dans le désespoir et puis dans la tristesse presque totale même.

Mais la manifestation de cette passion de l'amour d'une façon éclatante, elle se voit dans la relation entre l'évadé et sa bien-aimée, car il a fait tout pour le reprendre, malgré qu'elle soit devenue une femme d'un autre. Ainsi, dans la relation de cet homme évadé et recherché par la police, avec la femme qu'il aime, se trouve tellement de la folie. On peut voir même dans son parcours narratif et sa façon de réagir avec les gens de son douar, une histoire qui ressemble aux histoires des cobayes, surtout avec son cheval, sa façon baroque de voir le monde, et son amour fou pour la femme qu'il a choisi avec tout son cœur. De ce fait, la passion de l'amour se manifeste dans la relation de cet évadé avec cette femme,

d'une manière extraordinaire. D'où, le plus souvent dans ce genre de relation amoureuse, « l'abîme menace et la passion s'en va danser au bord du gouffre. Les deux valseurs portent des dossards. L'un celui de l'amour, l'autre celui de la mort. » (Avril, 2006, p. 18). D'où, la passion de l'amour de cet homme-là le mène enfin vers le chemin de la mort lui-même.

De l'autre côté, on voit que la passion de la haine se présente dans ces relations de ces personnages eux-mêmes. On trouve que Mehdi et Hamid, et surtout Mehdi, sentent une passion de haine envers leur patronne. Car cette patronne leur oblige d'être sévères contre des gens très pauvres pour leur faire rendre l'argent prêté de l'agence. Cette passion de haine est tout à fait approuvable car elle ne dépasse pas le stade normal, et elle ne devient pas une sorte de caractère habituelle pour eux.

Le récit filmique est plein de ce genre de passions, et grâce à elles-mêmes que les personnages filmiques peuvent continuer leur vie d'une façon presque régulière en espérant toujours que leur chance attendue arrive dans un jour.

Conclusion

Ainsi, on peut dire que ce film cinématographique « Déserts » du réalisateur marocain Faouzi Bensaïdi possède des qualités esthétiques très fortes soit au niveau structural, soit au niveau des thèmes qui abordent « les conflits entre les valeurs, les traductions et l'humanité face à la brutalité du monde moderne » selon l'expression du réalisateur lui-même (e-taqafa.ma). Un film qui appartient à une vision cinématographique avant-gardiste, qui rend le monde du cinéma, un monde plein de beauté artistique, mais aussi plein des messages humanistes qui poussent les spectateurs à voir le monde autrement, à le voir d'une façon compréhensive. De ce fait, le parcours filmique se double d'une mise en scène qui respecte le travail artistique mais qui s'intéresse parallèlement à traiter les effets sociaux et à les monter à travers le récit filmique d'une manière bien structurée. Subséquemment, les moments négatifs ou positifs montrés dans le film, renvoient « au système de valeurs social qui valorise ou dévalorise un objet selon un consensus social. Il provient d'un événement qui fruste ou gratifie l'individu ou la collectivité, psychiquement, économiquement ou socialement. » (Eizykman, 1976, p. 186). Ce qui se présente dans ce film avec tant d'efficacité.

Pour terminer, il faut préciser que le réalisateur marocain Faouzi Bensaïdi, en utilisant des images, des sons, des découpages, et un point de vue bien précis, il a voulu créer un film cinématographique qui n'appartient qu'à sa pensée personnelle, à sa manière de création et bien évidemment à sa réflexion artistique envers le monde qui l'entoure.

Références

- Aumont, J., Bergala, A., Marie, M., & Vernet, M. (1983). *L'esthétique du film*. Nathan.
- Avril, N. (2006). *Dictionnaire de la passion amoureuse*. Éditions du Plon.
- Bazin, A. (1958–1962). *Qu'est-ce que le cinéma ?* Éditions du Cerf.

- Chevalier, J., & Gheerbrant, A. (1999). *Dictionnaire des symboles*. Éditions Robert Laffont / Éditions Jupiter.
- Ducrot, O., & Todorov, T. (1972). *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*. Éditions du Seuil.
- Eizykman, C. (1976). *La jouissance-cinéma*. Union générale d'éditions.
- Gaudreault, A., & Jost, F. (1990). *Le récit cinématographique*. Nathan.
- Genette, G. (1987). *Seuils*. Éditions du Seuil.
- Larousse. *Western*. <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/western/82772>
- Maison des Arts d'Antony. (2022). *L'affiche du cinéma – Quelques jalons*. <https://www.maisondesarts-antony.fr/wp-content/uploads/2022/07/Laffiche-de-cinema-Quelques-jalons.pdf>
- Parret, H. (1986). *Les passions : essai sur la mise en discours de la subjectivité*. Pierre Mardaga.
- Racine, C. (1989). *Rencontre avec Yvan Adam et Benjamin Baltimore : L'affiche de cinéma, miroir du film*. 24 images, (42), 41-45.
- Sauphie, E. (2023, 21 septembre). *Rencontre avec Faouzi Bensaïdi, à propos de son film "Déserts"*. Jeune Afrique. <https://www.jeuneafrique.com/1482909/culture/faouzi-bensaidi-dans-deserts-il-est-question-de-filmer-de-petites-gens-face-au-vide/>
- Unifrance. *Déserts* [Fiche technique et synopsis]. <https://www.unifrance.org/film/54934/deserts>
- E-Taqafa. (2024, 8 mai). *Le long-métrage "Déserts" de Faouzi Bensaïdi*. <http://bit.ly/3KZcZIU>